١٩

المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها

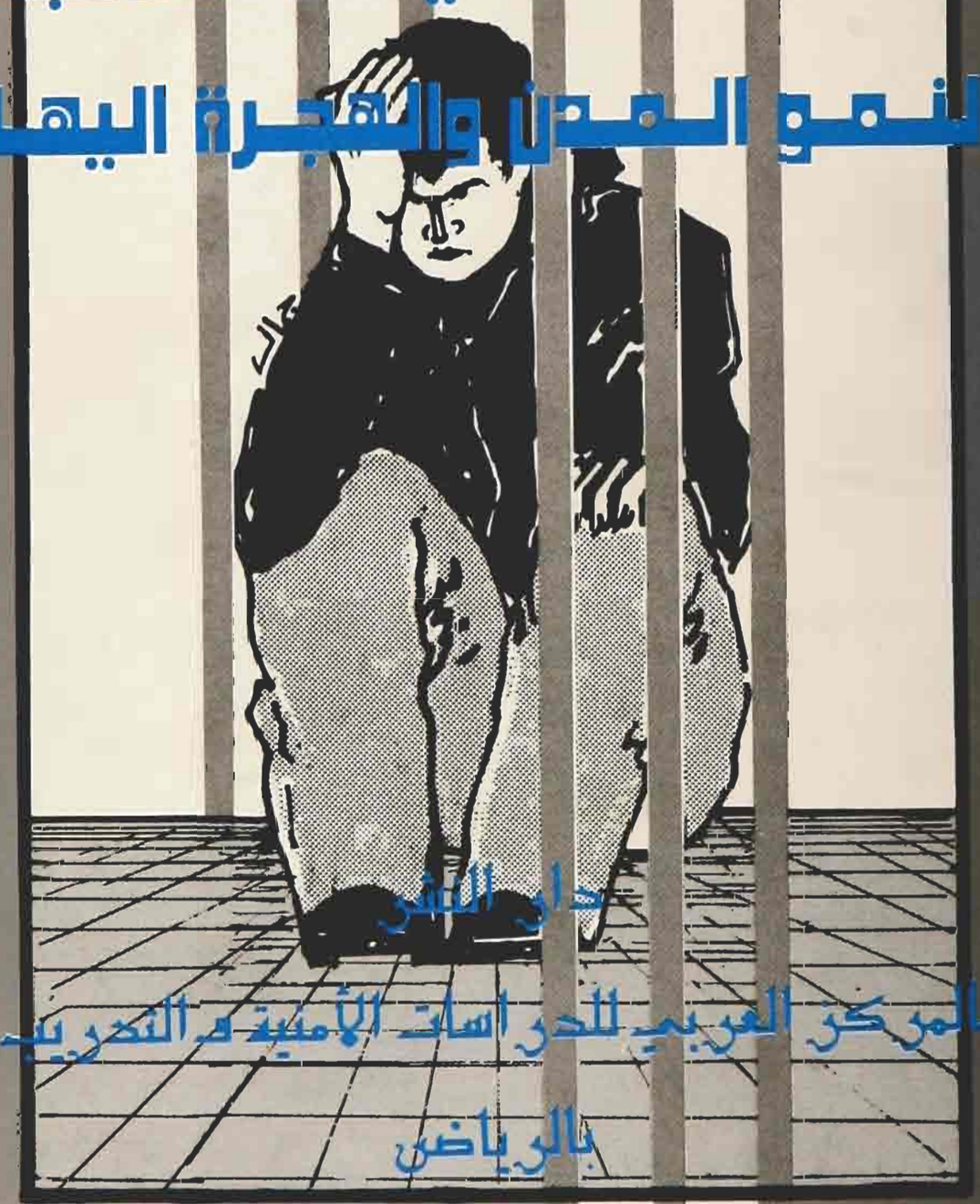

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

ناديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
إدارة المطابع
نسخة الأرشيف
الرقم ٢/١٩ التاريخ ١٦/١

المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها

الدكتورة تماضر حسون والدكتور حسين الرفاعي

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤٠٨هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤٠٨هـ [الموافق ١٩٨٧م]

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــــات

التقديم الدكتور فاروق عبدالرحمن مراد ١١

المقدمـــــة ١٣ ـ ٣٤

مبررات الدراسة ـ فروض الدراسة ـ تحديد المشكلة ـ عينة البحث ـ مصادر معلومات الدراسة ـ أبعاد الدراسة ـ هدف الدراسة ـ مجتمع الدراسة ـ الاطار النظري للجريمة ـ المدرسة البيولوجية ـ المدرسة النفسية ـ المدرسة الاجتماعية ـ المدرسة الاقتصادية

الفصل الأول التحضر ٣٤ ـ ١١٧

مفهوم التحضر ـ لمحة تاريخية ـ التحضر في الوطن العربي ـ الخصائص العامة لسكان الوطن العربي ـ الزيادة الطبيعية ـ التركيب السكاني ـ التركيب النوعي للسكان ـ توزع سكان الوطن العربي بين الريف والحضر ـ أنماط التحضر في الوطن العربي ـ المدن الرئيسية في الوطن العربي

الفصل الثاني التحضر وآثاره على المدينة العربية ١١٩ ـ ١٦٧

الهجرة والجريمة ـ العائلة العربية التقليدية ـ بنية العائلة العربية التقليدية ـ البنية الاجتماعية للأسرة العربية المعاصرة ـ السلطة في العائلة العربية الحضرية ـ التحضر والتفكك الأسري ـ التصدع الأسري والجريمة ـ الطلاق وعلاقته بانحراف الأحداث والجريمة ـ التحضر والطلاق ـ الوضع الأسري ووضع الفرد والجريمة ـ العامل الاقتصادي والجريمة ـ المهنة والجريمة ـ المستوى التعليمي والجريمة.

الفصل الثالث التنمية الاقتصادية والجريمة ١٦٩ ـ ٢٤١

أثر التنمية الاقتصادية على الجريمة وانحراف الأحداث ـ مفهوم التصنيع ـ المدينة والتصنيع ـ التصنيع والتحضر والجريمة في الوطن العربي ـ البطالة ـ جرائم التحضر ـ السرقة، التزوير، النصب، الاحتيال ـ جرائم سوء استخدام السلطة ـ الجرائم المستحدثة في المجتمع الحضري ـ جرائم الاعتداء على الأموال في كل من السعودية، سوريا، تونس ـ السرقة عند الأحداث ـ من حيث المستوى التعليمي، التركيب العائلي، المنشأ، نوعية المسروقات، مكان ارتكاب الجريمة، الأسباب ـ التشرد ـ سرقة السيارات والدراجات النارية ـ جرائم المخدرات ـ تأثير تعاطي الخمور والمخدرات والادمان على الأطفال ـ الادمان على المسكرات والمخدرات وعلاقته برفع معدلات الطلاق ـ التحضر والعنف في الوطن العربي ـ جرائم العنف في الوطن العربي

النتائج والتوصيات ٢٤٢ ـ ٢٥١

المراجـــــع ٢٥٣

التقديـــــــم

السؤال الذي يواجهه الباحثون هو هل الانحرافات السلوكية ضرورة ملازمة للنمو الحضري؟؟ وهل لابد أن يصحب كل هجرة ارتفاع في معدلات الجريمة في المدينة؟ يخبرنا تاريخ البحث الاجتماعي في هذا الميدان بأن هناك تلازماً ما بين الانحرافات السلوكية واتساع العمران..بمعنى آخر أن كبر حجم المدينة وتعقد العلاقات فيها يصاحبه تحلل من التقاليد وضعف في الضبط ومن جهة أخرى نجد كماً كبيراً من التقارير التي تربط ما بين الهجرة وخاصة من خارج المدن اليها سواء كانت هجرات محلية أو أجنبية، وظهور النتيجة ذاتها

والذي يهمنا من وجهة النظر الأمنية هي الدلالات التطبيقية المرتبطة باستتباب الأمن في المدن الكبيرة في العالم العربي التي تتعرض لظاهرة النمو الحضري الكبير والهجرة الى المدن

يحتاج العالم العربي الى العديد من الدراسات والبحث الميداني لكي تظهر لنا صورة جلية عن القواعد التي تحكم العلاقة بين المتغيرات موضوع البحث، وذلك قبل ان نصل الى أية استنتاجات تطبيقية في ميدان الأمن، ومما يدعو للتأمل وفود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية على بعض العواصم العربية. وكذلك التوسع العمراني الكبير الذي شهدته في السنوات الأخيرة معظم - إن لم يكن كل - المدن العربية فهل كان لكل ذلك تأثير على معدلات الجريمة؟؟ وهل حملت العمالة الوافدة الجريمة معها الى المجتمعات العربية؟ وهل التشابه الملاحظ مابين القرية والمدينة في العالم العربي هو تأثير القرية على المدينة أو العكس، من الملاحظة العامة على مثل

هذه الظواهر أن المجتمعات والمدن العربية لها من الخصائص ما يمكن أن يؤدي الى نتائج مختلفة لنفس الظواهر عما يحدث في مدن ومجتمعات أخرى، فإذا كان صحيحاً فما هو السبب وماهي تلك الخصائص

لعل مزيداً من الدراسة والبحث في هذا الميدان يفيدنا في إنارة السبيل أمام الفهم العلمي للظواهر الاجتماعية المعتلة

فاروق عبدالرحمن مـــــــراد

لو قدر لنا ان نحصل على نشرة تضم ـ بشكل حقيقي وواقعي ـ كل الجرائم والانحرافات التي ترتكب بمدن العالم أجمع لمدة يوم واحد فقط، لوقفنا فزعين مبهورين، ولوجدنا ان هذا المخلوق الوديع الجميل، كيف ينقلب بلحظات الى مخلوق شرس سفاح، يقتل أخاه الانسان أو يعمد الى قهره واذلاله وجرح كرامته

لقد حقق الانسان في الوقت الحاضر منجزات حضارية هائلة في كل المجالات، ووقف على كثير من قوانين الطبيعة وأسرارها، وحمل صخور القمر وتربته الى مختبراته ليتعرف على كيفية الاستفادة من هذا الكوكب، وزرع الأقمار الصناعية حول كوكبه لتزوده كل يوم بجديد

هَدَف الانسان من كل اكتشافاته واختراعاته وعلومه الهائلة اسعاد اخيه الانسان، فبنى له المدن وزينها بالحدائق ومصابيح الكهرباء لتقع عينه على كل جميل، وجلب له المياه النظيفة من البحار ومن باطن الأرض ليبعد عنه غوائل المرض وييسر له أسباب التزود بالعلوم والمعارف المتنوعة ليروي فضوله، واخترع وسائل المواصلات ليضيق المسافات بين الانسان وأخيه، وفتح له المستشفيات وجهد عقله للقضاء على الجراثيم وعلى مسببات الأمراض ليبعد عنه شبح الموت. بالاختصار لقد ابدع الانسان في توفير كل اسباب العيش الكريم لأخيه الانسان

بالمقابل تفنن الانسان ايضا في اختراع اساليب الموت وطرقه على المستوى الفردي والدولي، وفي كل يوم تطالعنا الأخبار بمسميات اختراعات واكتشافات لدمار الانسان، وتتفاخر الدول وتتفاضل على أساس امتلاكها لأكبر وأوحش قوة مدمرة للانسان

غير أن عقولا انسانية أخرى نشطت لابداع وسائل واجراءات لمنع الجريمة والوقاية منها، مستخدمة العقل والعلم والمنطق تارة، والقانون تارة أخرى، الذي ظهر كقوة ضابطة لسلوك الانسان، وبشكل دائم تظهر قوانين وتشريعات جديدة تحرم افعالاً وتعاقب من يفعلها بعقوبات تتراوح بين دفع الغرامة البسيطة والاعدام، وتبيح افعالاً اخرى كانت ممنوعة ، فالاباحة والمنع تفرزهما دائما التغيرات التي تطرأ على النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يتبناها المجتمع

لقد ارتبط التحضر في المجتمعات الصناعية بالتقدم الاقتصادي والتصنيع، بينما تدعم التحضر بالمجتمعات النامية نتيجة للزيادة السكانية الهائلة التي لم ترتبط لا من قريب ولا من بعيد بمؤشرات التغير الاقتصادي كتطور الصناعة، أو بزيادة فائض الانتاج الزراعي، وتدفق سكان الريف الى المدينة قبل ان تستعد المدينة لمثل هذا النزوح السريع، وتموضعوا على اطرافها يتقاذفهم اليأس تارة، والأمل بحياة أفضل تارة أخرى، فيما يتهددهم الثالوث البشع الفقر والجهل والمرض

ان الانتقال المفاجيء من أسلوب الحياة البدوية أو الريفية الى أسلوب الحياة الحضرية، أدى الى ضرب من التصدع في البناء والنظم الاجتماعية، خاصة عندما استوردت معظم المجتمعات العربية من المجتمعات الغربية أنساقاً قيمية صالحة للمجتمعات التي ولدت بها فقط، فظهر التفكك والتشكيك في الأنساق القيمية التقليدية، ولم تستطع المجتمعات العربية لعوامل ثقافية وحضارية أن تتكيف مع تلك الانساق المستوردة

في الوقت نفسه لم تحل أنظمة اجتماعية جديدة صلبة نابعة من المجتمعات العربية نفسها لمواجهة مواقف ومشكلات ستظهر بالضرورة نتيجة التغيرات البنوية التي أصابت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية التقليدية، مما أدى الى تزايد أخطار الجريمة والانحراف، وانعكاساتهما السلبية على المجتمع، فالعلاقات الانسانية بين سكان الحضر اتجهت نحو الفردية، والنفعية وعلى الصعيد الاجتماعي، ضعف التماسك الاجتماعي، وفقدت العادات والتقاليد والاعراف الكثير من قوتها، وهذا ما ذهب اليه برجس «Burgess» بأن هناك علاقة طردية بين التغير الاجتماعي وتطور الجريمة واشكالها وانواعها والأساليب المستخدمة في ممارستها[1]، ينطبق تماما على ما يجري في المجتمعات العربية.

ان النمو الحضري السريع في المدن العربية أوجد ارباكاً أيضا لحكومات تلك المجتمعات، حيث تفاقمت مشكلة الخدمات من (التعليم، الصحة، المياه، المجاري، الطرقات، الكهرباء، اماكن الترويح، المواصلات .. الخ) واصبحت تلك الخدمات بكل المجتمعات العربية باستثناء المجتمعات البترولية عاجزة عن تأمين حاجات السكان المتزايدين بشكل دائم

ومن الملاحظ، ان الحكومات في كافة الأقطار العربية بدأت تتنبه لخطورة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت التحضر السريع، وبدأت باعداد برامج وخططٍ تتولى الخدمات الصحية والتعليمية والمهنية والترويحية والسكنية، كل قطر حسب امكاناته المادية والبشرية

انّ التخطيط لمواجهة تلك المشكلات يتطلب اتخاذ قرارات حاسمة

1- Burgess. W Ernest and Bogue Donaed, Urban Sociology. The University of Chicago Press. Second Edition. 1970. P 192 بكتاب الدكتور احمد الربايعة أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض ١٤٠٤هـ. ص ٦

ليس على المستوى القطري فحسب وانما على المستوى القومي ايضا، حتى يعاد الأمن والاستقرار الى نفوس ابناء المجتمع العربي قاطبة

مبررات الدراسة

ان التحضر السريع في المجتمعات العربية، لم يرتبط بارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة تقسيم العمل والتخصص فيه، والتقدم التكنولوجي وزيادة الانتاج، وبعبارة أخرى ان التحضر في المجتمعات العربية لم يحدث نتيجة لسيطرة الانسان العربي على مقدراته الاقتصادية منها بشكل خاص، وانما جاء نتيجة لمتغيرات عدة اهمها

١ ـ ظهور الثروات المعدنية المفاجىء

٢ ـ الزيادة السكانية الهائلة والذي نتج عنه تقلص كبير بنصب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة

٣ ـ ضعف معدلات نمو التنمية الاقتصادية

٤ ـ الحروب المتوالية التي دفقت بملايين السكان الى المدن

٥ ـ الاستعمار بجميع اشكاله الذي جثم على صدر غالبية الأرض العربية حتى وقت قريب، وعندما رحل عنها ربطها بتبعية اقتصادية وثقافية محكمة

وحينما نقر بأن المجتمعات العربية تشهد ظاهرة تضخم حضري فج، فان المشكلة التي تواجهها الدول العربية قاطبة هي بالدرجة الأولى اقتصادية واجتماعية

أما المشكلة الاقتصادية فنتركها لأولي الاختصاص فانهم أقدر استيعابا للمشكلة، وبالتالي هم أقدر على رسم أبعادها، ولكننا نريد أن نناشد الدول العربية أن تجد وسيلة لتحقيق تنمية اقتصادية في مجتمعاتها آخذة بعين

الاعتبار المصلحة القطرية والقومية، فارتفاع معدلات التحضر مع الاحتفاظ بالبنية الاقتصادية الحالية يعمل على اتساع نطاق الفقر والفاقه في المجتمعات الحضرية، وبالتالي يخلخل الروابط والعلاقات الاجتماعية ويقوض الأمن الاجتماعي مما قد يتسبب في خلق مناخات خصبة لظهور الجرائم وارتكاب المخالفات وممارسة شتى انواع الانحراف

اننا نحمل الظروف والأوضاع التي تحيط بالفرد مسئولية تهيئة المناخ الملائم له للخروج عن قواعد السلوك التي تبناها المجتمع لذا كان لابد أن تقوم دراسات علمية منظمة على المستوى القطري والقومي، حتى نتمكن من التعرف على الدوافع التي تدفع الفرد للاتجاه نحو الجريمة

ودراستنا هذه تقوم على مجموعة من المبررات أهمها

- لقد نتج عن التحضر السريع في الاقطار العربية مشكلات اجتماعية حادة، علّ أبرزها الجريمة التي أدت بشكل أو بآخر الى زعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع، ونشر الخوف في نفوس أبنائه، مما ينعكس على خطط التنمية التي تسعى تلك المجتمعات لتحقيقها من أجل مستقبل أفضل

- إن المجتمعات العربية تمر بمرحلة تغير وتحول شامل وسريع من الناحية الاقتصادية والثقافية، مما يؤثر بشكل مباشر على البناء الاجتماعي والانساق القيمية لتلك المجتمعات، ويتجلى هذا واضحا في ظهور الجريمة وكل أشكال السلوك الانحرافي

- يكون ارتكاب وممارسة السلوك الانحرافي، نتيجة تداخل وتشابك ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة، فلابد من دراسة تلك الظروف للتعرف على خصائصها وسماتها حتى يتم استئصالها

فروض الدراسة

- ان "اسلوب التحضر في الحياة" الذي تبنته المجتمعات العربية، فتح أمام الفرد طموحات وآمالاً واسعة، غير أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتلك المجتمعات، لم تتح للفرد الوصول الى ما يصبو اليه، مما انعكس على تكييف الأفراد، ودفع بعضهم للسير في طريق الجريمة ومسالك الانحراف
- ان الريف بالمجتمعات العربية يفتقر افتقارا شبه تام الى الخدمات الأساسية، بينما تتركز تلك الخدمات في المدن الكبيرة، ويتم تحويلها على حساب الاستثمارات الانتاجية التي كان يمكن ان توجه لبناء المصانع وشراء التكنولوجيا الضرورية لرفع مستوى الانتاجية خاصة بقطاع الزراعة مما أدى الى هجرة عشوائية غير مدروسة من الريف باتجاه الحضر، نتجت عنها آثار سلبية على الريف والمدينة، ولعل أخطرها انتشار الجرائم وممارسة السلوك الانحرافي.
- إن الخدمات الموجودة في المدن لاتسد سوى حاجة عدد محدود من السكان، وارتفاع معدلات التحضر في المجتمعات العربية، أوقع تلك الدول في مشكلات حادة أفضلها عجز الخدمات عن تأمين الحد الأدنى للسكان من (اسكان، تعليم، صحة، غذاء، عمل)، ومن ثم اخذت المدن بالتريف، وظهرت الأحياء القصديرية، والأكواخ، والمخيمات التي خنقت المدن وكونت بيئة خصبة أفرزت شتى انواع الجرائم والممارسات الانحرافية
- ان تبني أسلوب الحياة الحضرية الغربي كنمط للحياة في المجتمعات العربية، أدى الى تغيير جذري في الأنماط الاستهلاكية، حيث اشتد الطلب على استهلاك السلع المستوردة، والعزوف عن استهلاك السلع الوطنية، كما ضعف الميل للادخار، مما أدى الى استنزاف الموارد المحلية

وعرقلة الانتاج، وبالتالي ازدادت المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المدينة خاصة البطالة، والجريمة

تحديد المشكلة.

تتحدد مشكلة الدراسة في "أثر التحضر في دفع الفرد في الوطن العربي الى ارتكاب الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي" والوقوف على دور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تهيئة المناخ الملائم لارتكاب الجرائم

عينة البحث:

تناولت هذه الدراسة السجناء من الراشدين والأحداث الذين ارتكبوا جرائم أو مارسوا سلوكا انحرافياً ـ دون تحديد نوعية الجريمة والانحراف ـ يعاقب عليهما القانون ويعتبران خرقاً للسلوك السوي الذي ارتضاه المجتمع سلوكا لأفراده، في ثلاثة اقطار عربية هي سوريا، تونس، المملكة العربية السعودية، واعتبروا عينات ممثلة لجميع المجرمين والمنحرفين في المجتمع العربي

مصادر الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مصادر عدة في جمع المعلومات عن الجريمة والانحراف وهي

١ ـ الاحصاءات الرسمية

٢ ـ مقابلة المجرمين ومحاورتهم وأخذ المعلومات منهم بشكل مباشر

٣ ـ استمارات ضمت مجموعة كبيرة من الأسئلة تغطي كل جوانب الدراسة، وزعت على أفراد العينة

٤ ـ المصادر والمراجع التي تدور حول التحضر والجريمة.

أبعاد الدراسة:

ان البعد الرئيسي الذي تدور حوله هذه الدراسة هو التعرف على الدوافع القوية التي دفعت هؤلاء المجرمين والمنحرفين الى ارتكاب جرائمهم على اختلاف أشكالها وممارسة شتى أنواع السلوك الانحرافي، وأثر التحضر السريع الذي تمر به المجتمعات العربية في تهيئة المناخ الملائم لارتكاب مثل هذه الجرائم وممارسة الانحرافات

هدف الدراسة:

إن الهدف الأساسي للدراسة هو جمع المعلومات والبيانات التي تدفع الفرد في المناطق الحضرية العربية لارتكاب الجريمة، بقصد التوصل الى طرق واساليب علمية صحيحة لمكافحة الجريمة والوقاية منها في الوطن العربي

مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من السجناء المحكومين بمدد مختلفة لاقترافهم جرائم أو مخالفات يعاقب عليها القانون، في ثلاثة اقطار عربية وهي سوريا، تونس، المملكة العربية السعودية، وتعتبر هذه العينة ممثلة لغالبية السجناء في الوطن العربي

الاطار النظري للجريمة

لقد عرف المجتمع الانساني الجريمة منذ بدء تكونه، حيث ارتكب الانسان أفظع جريمة حين قتل قابيل أخاه، منذ ذاك الوقت عرف المجتمع

الانساني الخير والشر، الفضيلة والرذيلة، السلوك السوي والمنحرف، وعشعشت الجرائم بكافة صورها وأشكالها في كل المجتمعات، وحلم أفلاطون وأرسطو ومن بعدهما الفارابي بمدن فاضلة ينتفي منها الاثم والشر، وبقي حلماً بمخيلتهم فقط لأنه غير ممكن التحقيق، فتحقيقه فوق طاقة البشر، وكانت الجريمة ولا تزال محور اهتمام الفلاسفة والاطباء وعلماء الاجتماع والنفس والقانون والاقتصاد، بالتالي تنوعت واختلفت وجهات النظر بشأن تفسير السلوك الاجرامي، ولكن لم تستطع أي منها أن تقدم الدليل القاطع على صحتها واثباتها اثباتا علميا يمكن الركون اليها والعمل بموجبها بمختلف الظروف والأحوال، وكما يقول الدكتور بدرالدين علي: «فخيرة العلماء ليست في الوصول الى أسباب اجرام شخص معين أو سبب ارتكاب واقعة معينة، وانما احتاروا في تعميم اسباب الجريمة بشكل شامل، ينطبق على كافة بني الانسان في كل زمان ومكان»[1]

وسنعمد فيما يلي الى عرض أهم النظريات التي حاولت تفسير السلوك

المدرسة البيولوجية

وتعرف هذه المدرسة باسم "المدرسة الوصفية" أيضا وأشهر مؤسسيها (سيزار لومبروزو) الذي أكد على الحتمية البيولوجية في تفسير السلوك الاجرامي، وقد توصل الى تلك القناعة نتيجة لفحوصه المستمرة لعدد كبير من جماجم المجرمين ورؤوسهم، فقد كان طبيباً جراحاً واستلم أيضا رئاسة قسم الأمراض العقلية في جامعة براقيا الايطالية، كما أسس داراً للمجانين ومتحفا للطب العقلي، وعمل مديراً لدار المجانين في مدرسة بيسارو، ووجد

---

١ ـ النظريات الحديثة في تفسير السلوك الاجرامي بحث الدكتور بدرالدين علي دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ١٤٠٧هـ.

من خلال دراساته ان جمجمة المجرم المطبوع تشبه في تركيبها التشريحي تركيب جماجم بعض الحيوانات المتوحشة.

ومفاد نظرية (لومبروزو)، ان الانسانَ المجرم يولد مطبوعا بصفات وسمات جسدية، وعقلية، ونفسية، تزيد من قابليته واستعداداته لممارسة السلوك الاجرامي

وأهم الصفات الجسدية التي ركز عليها (لومبروزو) في جسم المجرم هي: عدم انتظام شكل الجمجمة، ضيق الجبهة وانحدارها، نتوء عظام الخدين، ضخامة عظام الفكين، كبر الأذنين واندفاعهما نحو الخارج.
ومن السمات العقلية والنفسية عدم التبصر والادراك، سرعة التصرف بدون تفكير أو تروٍ، سرعة الانفعال، عدم المقدرة على ضبط النفس، الاعتقاد بالخرافات، الشعور بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي، الغرور، الكسل

كما اعتمد على الارتداد الوراثي بتفسير الجريمة، فقد اتضح له من خلال دراساته لمرض الصرع، بأن لهذا المرض الذي ينتقل وراثياً علاقة مباشرة بالسلوك الاجرامي، وبالرغم من تأكيدات (لومبروزو) على الحتمية البيولوجية كسبب في تكوين السلوك الاجرامي بغض النظر عن اختلاف الظروف البيئية والاقتصادية، فانه لم يقلل من شأن تأثير العوامل الأخرى كالاجتماعية والثقافية في تفسير السلوك الاجرامي.

أما الشخصية الثانية التي تبنت فرضيات (لومبروزو) حول المجرم المطبوع فهي «رافيال جارو خالو) الذي أيد نموذجية المجرم المطبوع ولكنه

اعترض على أن الارتداد ليس عضوياً وانما هو ارتداد خلقي وعقلي، وذهب الى أن المجرم انسان غير سوي يتميز بالشذوذ الخلقي والعقلي الموروثين اللذين يدفعانه لارتكاب الجريمة

وقد أيد (انريكوفيري) عالم الاجتماع واستاذ القانون الجنائي الايطالي، (لومبروزو) في فرضيته حول المجرم المطبوع، ولكنه أكد على تأثير العوامل الاجتماعية والبيئية على ارتكاب الجرائم، وقد أرجع عوامل الاجرام الى ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى العوامل الطبيعية التي تتعلق بالمحيط الجغرافي والمناخ والموقع ودرجات الحرارة الخ

المجموعة الثانية السمات الشخصية، كالاستعدادات العقلية والنفسية والعضوية

والمجموعة الثالثة تضم العوامل الاجتماعية، كالظروف الثقافية والعائلية، والسياسية والدينية والتربوية والقانونية

وقد تعرضت فرضيات (لومبروزو) ونظريته البيولوجية في المجرم المطبوع الى نقد شديد واثبتت بطلانها دراسات الطبيب الانكليزي (تشارلز جورنج) الذي قام وأعوانه بدراسة ما يزيد على الثلاثة آلاف مجرم في انكلترا خلال اثني عشر عاماً، وقد أعلن للعالم أنه لم يستطع اثبات نموذجية المجرم المطبوع، بل وجد أن الفروق بين المجرمين وغير المجرمين لا تعدو فروقا طفيفة لا تكاد تذكر

وقامت دراسات أخرى لبعض علماء الاجرام فمنهم من أيد الاتجاه البيولوجي في تفسير الجريمة، ولكنهم رفضوا في الوقت نفسه نظرية «المجرم بالولادة» لأنه قد ثبت لهم بالدليل القاطع أن الاستعداد نحو الجريمة لا يورث، وحاولوا الربط بين السلوك الاجرامي وبين التكوين الجسدي من

حيث الملامح العامة أو الصفات التشريحية الى الخصائص الوظيفية لأعضاء الجسم المتصلة بالجهاز العصبي أو الغدد الصماء أو الخلايا الدموية.

وقد ارجع بعض العلماء سلوك ارتكاب جرائم العنف الى خلل عضوي في قاعدة المخ حيث العمليات النفسية والحيوية التي تتحكم في تحديد الارادة والسلوك

ويرى آخرون، أن اختلال افرازات الغدد الصماء تؤدي الى اضطراب كيميائي عضوي، يكون مسئولا عن السلوك الاجرامي الى حد كبير.

ولكنهم جميعا يقرون بأن تلك الاستعدادات التكوينية لا تؤدي بالضرورة الى تكوين السلوك الاجرامي، فمن الممكن القضاء على تلك الاستعدادات وتوجيهها الى الطريق السوي والسليم، اذا ما تهيأت البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الملائمة

المدرسة النفسية

لقد نفت هذه المدرسة وجود اي علاقة بين الوراثة وتكوين السلوك الاجرامي للفرد، وأكدت على أنها سلوك مكتسب يتكون هذا السلوك خلال مراحل تطور الشخصية، وقد ركز اصحاب هذه المدرسة اهتمامهم لمعرفة الدوافع اللاشعورية للسلوك الانساني والكشف عن آثارها في توجيه هذا السلوك

مما لاشك فيه أن الجريمة هي سلوك انساني غير سوي، وانها أيضا تنشأ نتيجة خلل ما في عناصر تكوين شخصية الانسان، وأصحاب هذه المدرسة يعالجون الجريمة على أنها ظاهرة نفسية تخضع لما تخضع له بقية الظواهر النفسية من تفسير وتحليل علمي

وتتضافر جهود عالم النفس، وعالم النفس الاجتماعي، وعالم الاجتماع، والطبيب العقلي، والمحلل النفسي للكشف عن عناصر تفكك شخصية المجرم لفهم أسباب شذوذه وانحرافه

والفرد خلال حياته الطويلة يتعرض لكثير من العقبات والمشكلات والصراعات الداخلية والخارجية التي تعترض طريقه وتقف أمام أمانيه وطموحاته ولحسن الحظ، فان غالبية الأفراد يستطيعون التغلب على أسباب مشاكلهم وصراعاتهم وذلك بالتعرف على المسببات التي أسهمت في تكوينها، وايجاد الحلول الملائمة التي تحقق اعادة التوازن والتوافق النفسي والاجتماعي الذي يتلائم وقيم الفرد والمجتمع

والقلة النادرة، قد تخفق في التغلب على صراعاتها، وربما تكون تلك الصراعات قوية بضعف الفرد تجاهها، فيعيش بحالة توتر وقلق دائمين، قد تؤدي الى أزمات نفسية عنيفة، يصبح الفرد خلالها غير قادر على التفكير السليم الذي يتواءم وقيم المجتمع، وتترك تلك الأزمات النفسية بصمات وآثاراً قد تكون واضحة أو غير واضحة على سلوك الفرد، ربما يؤدي بعضها الى تغير واضح في سلوك الفرد كسرعة التهيج، وسرعة الغضب، والعجز عن ضبط انفعالات النفس، والقلق والاسراف في سلوك حركي معين، وقد يؤدي البعض الآخر الى اسراف الفرد في عادات معينة كاسرافه في التدخين، أو الطعام، أو النوم، أو تعاطي المخدرات، أو قد تؤدي به لأن يسلك طريقا غير سوي كالاعتداء على أرواح الآخرين، أو ممتلكاتهم، أو أعراضهم، معتقدا بأنه الطريق الوحيد لانهاء حالة التوتر والقلق التي يحياها

وقد أكد (فرويد) مؤسس مدرسة التحليل النفسي على أن السلوك اللاشعوري للفرد عبارة عن نتيجة للصراع الحاد الذي يحدث بين قوى

الشعور وقوى اللاشعور في النفس الانسانية، فقد رأى أن شخصية الفرد تتأثر تأثراً هاماً بالعوامل النفسية التي تتكون خلال الطفولة الأولى نتيجة للعلاقات الانسانية المتبادلة بين أفراد الأسرة، فكل الحوادث والتصرفات بتلك الفترة لا تندثر ولا تنمحي بل تشكل رواسب تعلق بشخصية الفرد وتصبح بواعث ومحركات لاشعورية لسلوكه وتصرفاته

والسلوك الاجرامي حسب تعبير أنصار هذه المدرسة، هو حصيلة صراعات لاشعورية عاطفية حادة، تعرض لها الفرد خلال طفولته المبكرة. ويرى فرويد بأن العقل البشري يتكون من الهو والأنا والأنا العليا (فالهو) يعني بها الذات غير العاقلة التي تحتوي على الغرائز الأولية التي يرثها الانسان، وهذه بطبيعتها تعارض متعارفات الحياة الشعورية الاجتماعية، الأمر الذي يستلزم كبتها في اللاشعور أو محاولة تصعيدها في أنماط سلوكية مقبولة اجتماعياً، وتعمل الأنا والأنا العليا على مراقبة وتطبيع تلك الغرائز تطبيعاً اجتماعياً سليماً.

وعلى هذا الأساس يرى أنصار هذه المدرسة أن المجرم انسان ضعيف أمام دوافعه الأولية وأخفق في تصعيدها، لذا فالسلوك الاجرامي ليس الا تعبيرا سلوكيا مباشرا عن دوافع غريزية كامنة حينا، أو هو تعبير رمزي عن رغبات ممنوعة حينا آخر[1]

فالشخص المجرم باعتقاد أنصار هذه المدرسة، هو انسان أخفق في كبت أو تصعيد دوافعه الاجرامية بسلوك يتواءم وقيم وأعراف المجتمع، فتورط بسلوك لايتفق والسلوك الاجتماعي السوي.

---

١ ـ لمزيد من التفصيل أنظر الدكتور عدنان الدوري اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي الكتاب الأول ط ٣ منشورات ذات السلاسل الكويت. ١٩٨٤م ص ٢٠٩ ـ ٢٢٢

وبعد فرويد ظهرت فرضيات جديدة، غالبيتها تدور بفلك فرضيات فرويد في اللاشعور، وتؤكد على أن السلوك الاجرامي تعبير عن صراعات لاشعورية وقد تعرض بعضهم الى دور البيئة في تكوين الصراعات، فالفرد يكون أحياناً في صراع مع البيئة لأنه يواجه وضعاً معقداً سببه تنشئة اجتماعية خاطئة تجعل الفرد يستجيب بطرق غير مقبولة اجتماعاً كما نظر آخرون الى جميع الأمراض على أنها ردود فعل للبيئة، ذلك لأن الانسان هو جزء من بيئته وان بيئته جزء منه، وأن الانسان يستجيب للضغوط والأهداف، والأمراض، والأحداث كوحدة واحدة، فالذي يؤثر على جسمه يؤثر في الوقت ذاته على عقله وتفكيره، فالاضطرابات العقلية لا تفهم الاَّ من خلال علاقتها بالنمو الاجتماعي للفرد ومن خلال الثقافة التي ينتمي اليها، وينبغي أن ينظر الى عدم التوافق أو سوء التكيف الاجتماعي على أنه تعبير عن صراع الفرد مع النموذج الثقافي الذي ينتمي اليه

المدرسة الاجتماعية

تعتبر المدرسة الاجتماعية أهم المدارس وأبرزها وأكثرها اتساعا في مجال تفسير السلوك الاجرامي.

وفي الحقيقة فان دراسات المدارس الأخرى، كالمدرسة الايكولوجية، والبيئية، والاقتصادية، والبيولوجية، التي فسرت هذا السلوك كانت تفسيراتها تدور في فلك اجتماعي حتى أشد المدارس تطرفاً (مدرسة لومبروزو) لم تسقط من حسبانها أهمية العوامل الاجتماعية في سببية الجريمة، بل ذهبت الى أكثر من ذلك حيث اقترح (فيري) احد اعضاء هذه المدرسة تأسيس علم اجتماع الجريمة، حيث أكد على أهمية العوامل الاجتماعية في تفسير الجريمة، فهو يرى أن العقاب لا يجدي باستئصال الجريمة من المجتمع

بل يجب معالجة الأسباب أو الظروف التي تؤدي لتكوين الجريمة، وبهذا يكون (فيري) قد أكد على أن الجريمة ظاهرة حتمية تحكمها قوانين تخضع للقوانين الطبيعية المعروفة في مجال السببية، وقد وضع (فيري) قانون التشبع الاجرامي «في مجتمع معين وتحت ظروف معينة، وظروف شخصية معينة، ترتكب جرائم معينة دون زيادة أو نقصان» وانطلاقاً من هذا القانون فمعالجة الجريمة لا تكون الاَّ بالقضاء على الظروف والأسباب التي أدت لنشأتها [1]

ومنذ ذاك الوقت اتجهت معظم الدراسات القائمة في تفسير الجريمة اتجاها اجتماعيا واخذت المدرسة الاجتماعية تتموضع وتأخذ ابعادها، وبدأ علماء الاجتماع ودارسيه الاهتمام بدراسة الجريمة على اعتبارها ظاهرة اجتماعية ذات ابعاد اجتماعية معينة تنمو وتترعرع بين تنظيمات المجتمع وقواعده ومؤسساته وثقافته، وتتفاوت تلك التنظيمات والمؤسسات والقواعد من حيث البساطة والتعقيد فتتسم في المجتمعات البسيطة بالثبات والاستقرار والوضوح، بينما تتعقد تلك التنظيمات والقواعد وتتشابك بالمجتمعات المتطورة نتيجة تنظيمات وقواعد جديدة باستمرار.

وهدف التفسيرات الاجتماعية للجريمة على شتى صورها وأشكالها هو الكشف عن تلك الأبعاد التي تشكل الأرضية لتكوين السلوك الاجرامي.

ولقد أشار (دوركهايم) في كتابه الانتحار الى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تتصل بتركيب المجتمع وبطبيعة الحياة الاجتماعية، ويرى ان الجريمة يصنعها المجتمع عندما يحرم ممارسة بعض الأنماط السلوكية ويعتبرها أفعالا منحرفة يعاقب على مرتكبها ويعتبره منحرفاً أو مجرماً، ومن ناحية

---

١ ـ الدكتور عدنان الدوري المرجع السابق ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠

أخرى يؤكد دوركهايم على ضرورة قيام تنظيمات اجتماعية تراقب سلوك الفرد وتوجهه وتعين له الطريق والوسيلة الأخلاقية لتحقيق اهدافه وطموحاته، وعندما تفقد تلك التنظيمات قوتها تضعف بالتالي مراقبتها لسلوك الأفراد، فتعم حالة من الاختلال والاضطراب تؤدي للانحراف والجريمة، وغالبا ما يحدث ذلك خلال الأزمات الاقتصادية، أو الرخاء الاقتصادي أو نتيجة للتغيرات التكنولوجية السريعة

ومن أنصار هذه المدرسة (تارد) عالم النفس الاجتماعي المعروف الذي درس سببية الجريمة وتوصل الى أن الجريمة حقيقة اجتماعية تنشأ وتنمو وتتطور حسب قانون التقليد، ويرى أن الجريمة ظاهرة لا اجتماعية تعمل على تخريب المجتمع وايقاع الضرر به ومفاد نظريته أن الجريمة تسير وفق قوانين ثابته، وان الأنماط السلوكية تنتقل من الأعلى الى الأسفل، من الطبقات الاجتماعية العليا الى الطبقات الاجتماعية الدنيا، ومن مجتمع المدينة الى مجتمع الريف عن طريق الاختلاط والاتصال المباشر وغير المباشر، فالمجرم المبتدىء يفتش دائماً عن مجرم محترف ليتخذه مثلا أعلى ينسج سلوكه على منواله، ولا تتم تلك العمليات الا في بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية تتسم بسوء التنظيم والضبط الاجتماعي بحيث لا تترك أمام الفرد اختيارات كثيرة، وتسير تلك العمليات وفق قوانين ثابتة

ومن أهم أنصار هذه المدرسة وأبرزهم عالم الاجتماع الأمريكي (ادوين سذرلاند) الذي جاء بنظرية (الاختلاط التفاضلي) اذ حاول بنظريته هذه ان يقدم تفسيرا جادا للسلوك الاجرامي

لقد أكد (سذرلاند) على ان السلوك الاجرامي مكتسب يتعلمه الفرد عن طريق عمليات التعلم من خلال اختلاطه بجماعة معينة لها مواقفها واتجاهاتها الخاصة التى تشجع الفرد ليس على عدم احترام القانون فقط، بل

على الاعتداء عليه وانتهاك حرمته كلما سنحت الفرصة، ويؤكد (سذرلاند) على أن عملية التعلم هذه لا تتم بصورة عشوائية، بل تتم بين اشخاص تربط بينهم صلات وروابط شخصية متينة بحيث يتبنى الفرد بشكل مباشر مواقفهم واتجاهاتهم

وتتكون الاتجاهات الاجرامية نتيجة للصراع الذي ينشأ عند الفرد بين الاتجاهات والمواقف السلبية التي تشجعه على انتهاك حرمة القانون، وبين الاتجاهات والدوافع الايجابية التي تشجع على احترام القانون والعمل بموجبه، وعندما تتغلب الاتجاهات السلبية على الايجابية يتكون السلوك الاجرامي عند الفرد ويصبح مجرماً، خاصة اذا خالط جماعة تحمل أنماطاً ثقافية تشجع على الاجرام.

وتؤثر تلك الأنماط السلبية على الأفراد تأثيراً متبايناً تختلف من شخص لآخر، ومن بيئة لأخرى، وقوة تأثير تلك الأنماط تتوقف حسب نظرية (سذرلاند) على مدى الاختلاط ومدته وعمقه وقوته

وقد تبين لسذرلاند ان انتقال الأنماط السلوكية بين الأفراد لا يقتصر على نقل الأنماط السلوكية الاجرامية بل يشمل أيضا نقل الأنماط السلوكية السوية، فعمليات انتقال الانماط السلوكية السوي منها وغير الاسوي تخضع لمدى تكرر هذه الأنماط ومدة تكرارها، وعمق التكرر، وقوته، فحينما يتعرض الفرد لبعض المواقف بشكل متكرر ولمدة طويلة نوعاً ما فانه يستجيب لها ويعمل على تقليدها، ولكن الاستجابة لتلك الأنماط تختلف من شخص لآخر باختلاف أولويتها بحياة الفرد وبالمرحلة الزمنية التى يمر بها الفرد خلال حياته، فتلك التي يتعلمها الفرد خلال مرحلة الطفولة تبقى راسخة

وينتمي لهذه المدرسة ايضا (ركلس) الذي جاء بنظريته (المخاطر

الطبقية) وتدور تلك النظرية «حول احتمال القاء القبض على المجرم أو الافلات من العقاب، واحتمال وقوفه امام المحكمة واصدار حكم بحقه واحتمال تطبيق العقاب عليه طبقاً لبعض العوامل الخاصة بشخصية المجرم

ففي رأي ركلس هناك بعض العوامل التي متى توافرت في شخصية المجرمين يرتفع احتمال وقوعهم بيد العدالة وتجريمهم أمام المحاكم وارسالهم للسجون

وأهم تلك العوامل هي الطبقة الاقتصادية والاجتماعية التي ينتمي اليها المجرم، والجنسية التي يحملها، والجنس أو السلالة التي ينتسب اليها وكذلك العمر، وسنكتفي هنا بعرض موجز لعنصر الطبقة الاقتصادية والاجتماعية والجنسية فقط

بالنسبة لعنصر الطبقة الاقتصادية والاجتماعية التي ينتمي اليها المجرم، اشارت احصائيات الشرطة الجنائية الى ازدياد عدد المقبوض عليهم بوجه عام، وذلك بالنسبة للمجرمين الفقراء أو العمال من ذوي المهن الحقيرة أو ممن لا مهنة لهم.

وقد يرجع ازدياد معدلات القبض هذه بين هؤلاء الأشخاص الى عدم تيسر بعض الامكانات اللازمة للدفاع عنهم أمام المحاكم الجنائية المختصة، أو حصولهم على العون أو المساعدة القانونية المطلوبة، على العكس من ذلك فقد تتيسر للشخص المتهم الغني او الذي ينتمي الى طبقة اجتماعية مرتفعة كل أسباب العون والحماية، وكل الامكانات المادية والمعنوية التي قد تساعد على تبرئة ساحته والافلات من العقاب[1]

---

1 - W Reckless, The Crime Problem, 2nd Edition applettion. Century, Crofts, Inc., New York, 955. P 28

بكتاب الدكتور عدنان الدوري - المرجع السابق - ص ٢٥٨ - ٢٥٩

من ناحية أخرى، ينبغي الاَّ نهمل المواقف العدائية الواضحة التي تتخذها غالبية اجهزة الشرطة من المتهمين الفقراء أو الذين ينتمون الى طبقات اجتماعية دنيا، كلما وقعت جريمة في المنطقة التي يقطنونها أو يعملون بها، أو كلما عجز المسئولون عن كشف هوية فاعل جريمة ما.

بالنسبة للجنسية (أي انتماء الفرد الى بلد غير الوطن الأصلي الذي ينتمي اليه)، تؤكد نظرية المخاطر الطبقية على التأثير القوي لهذا العنصر في احتمال القاء القبض والتجريم لتلك الفئة، وكلما اتسع حجم تلك الفئة ببلد ما، كلما توجهت الأنظار اليها عند وقوع أي حادث أو جريمة في المجتمع، ومع أن الواقع عكس ذلك كما أثبتت دراستنا التي قمنا بها حول (الهجرة وعلاقتها بالجريمة وانحراف الأحداث)[1]، فالمهاجر ليس أكثر من المواطن إنتهاكاً لحرمات القانون وارتكاب الجرائم وممارسة السلوك الانحرافي والواقع ان غالبية المهاجرين تنتمي الى الطبقات الفقيرة بالمجتمع المهاجر اليه، بالاضافة الى انهم محرومون من حقوق المساواة امام القانون ويصنفون دائما بأنهم من الدرجة الثانية.

المدرسة الاقتصادية

يتساوى أفراد المجتمعات الانسانية قاطبة في السعي وراء اشباع حاجاتهم المادية، لذا؛ فأهداف تلك المجتمعات، تنمية الظروف والمؤسسات الاقتصادية التي تكفل للانسان تحقيق مطامعه من ناحية، وتنمية المؤسسات والظروف الاجتماعية من ناحية أخرى، من أجل تحقيق توازن

---

١ ـ لزيادة التفصيل أنظر:
الدكتورة تماضر حسون الدكتور حسين الرفاعي الهجرة وعلاقتها بالجريمة وانحراف الأحداث المجلة العربية للدراسات الأمنية المجلد الأول. العدد الأول المركز العربية للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض محرم ١٤٠٥هـ.

بين حاجات الانسان المادية وسلوكه الاجتماعي بما يكفل للمجتمع أن يعيش في أمن واستقرار

وبدأت أنظار المهتمين بدراسة أمن المجتمع تتجه الى دراسة العلاقة بين الدوافع الاقتصادية والسلوك الاجرامي، وطرح التساؤلات المتعددة، حول ما اذا كانت هناك علاقة للظروف والأوضاع الاقتصادية للفرد أو المجتمع بتكوين السلوك الاجرامي، وقد قامت عدة دراسات أظهرت أثر مختلف الظروف والعوامل الاقتصادية في دفع الفرد لارتكاب الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي، ثم بدأت تلك الدراسات بالتبلور وتركز معظمها حول الحتمية الاقتصادية في تفسير الجريمة، ووجد معظمهم بمقولة ماركس بأن التنظيم الاقتصادي لمجتمع ما، هو الذي يقرر جميع التنظيمات الاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع، رداً على تساؤلاتهم

ولعل خير من يمثل هذا الاتجاه (بونجيه) عالم الاقتصاد الهولندي، الذي سنكتفي به كرائد لتلك المدرسة، ممثلا لجميع أفرادها

يعتقد بونجيه بأن الجريمة يفرزها الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية، هذا الصراع الذي يؤدي بالضرورة الى خلق أوضاع اجتماعية تشجع على ارتكاب الجرائم وممارسة السلوك الانحرافي، ويؤكد «بونجيه» على ان الجريمة سلوك مكتسب مبعثه الأنانية الفردية التي ينميها أو يقمعها أسلوب الانتاج السائد في المجتمع فبتطور وسائل الانتاج، واتساع نظام التبادل الاقتصادي، الذي شمل المجتمعات الانسانية قاطبة، أصبح الانسان يعمل لحساب غيره، واشتد التنافس بين الأفراد وتجاوز حدود المجتمع الواحد وظهرت الشركات الاحتكارية التي تعمل على تحقيق أكبر فائدة وربح على حساب الاضرار بالآخرين واشتد التفاوت الطبقي، واشتد

معه استغلال الانسان، وانتشر الفقر واتسعت البطالة وانخفض مستوى الدخل، وظهرت الأحياء اللاانسانية لتضم الانسان بالاختصار تردت الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية معا مما أدى الى تفكك وانحلال المنظمات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة، بالتالي ظهرت الجريمة وازداد نطاقها وتطورت وسائلها وزُرع الخوف والقلق في نفس الانسان

في الحقيقة . مع كل اقرارنا بأهمية العامل الاقتصادي، واهميته في تكوين سلوك الفرد، الاّ اننا كباحثين علينا ان نضع هذا العامل بمكانه بين العوامل الأخرى، اذ لا يمكننا ان نفسر السلوك الانساني الكامل التعقيد بعامل واحد فقط فالعوامل بمجموعها الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والنفسية تؤثر على سلوك الفرد وتوجهه.

الفصـــل الأول

التحضـــــر

التحضر سمة تميز المجتمعات الصناعية المعاصرة، وترتكز تلك الظاهرة على تزايد نسبة عدد السكان الذين يقطنون المدن، تكاثر عدد المدن الكبيرة، واتساع رقعة الأرض التي تشغلها المدن وامتدادها أفقياً وعمودياً.

لم تقتصر تلك التجمعات البشرية العملاقة على المجتمعات الصناعية فقط، ولكنها امتدت لتشمل أيضاً المجتمعات القليلة التصنيع، والملفت للنظر، أن عمليات التحضر تسير بشكل سريع خاصة ببلدان العالم النامية، فمعظم أفراد تلك المجتمعات يتطلع لأن يكون حضرياً أي أن يأخذ مكاناً في المدينة، وهذا يعني ايجاد العمل المناسب والسكن الملائم والظروف الحياتية المرضية لكي يحيا حياة انسانية كريمة، ولا تنتهي المشكلة هنا، اذ التحضر لا يعني قطعاً توفير عناصر الحياة المادية، وسد احتياجات الأفراد الضرورية للعيش بل التحضر هو العلم والفن، التقنية والسياسة، الشعر.

كما ان للتحضر بعداً اجتماعياً هاماً ـ وهو الذي يعنينا أكثر من غيره في هذه الدراسة ـ هذا البعد الذي يشتمل على الحراك والتوزيع السكاني والجغرافي، وسلوك ومواقف الأفراد الذين يعيشون في الحضر ومدى ملاءمتها للحياة الجمعية الحضرية، ولتنظيماتها، ولوظائفها

ففي الواقع ان موضوع أي دراسة اجتماعية للمدن ينطلق من واقع حياتها الجماعية من جميع جوانبها، فالمدينة لا تعني مطلقا حشوداً بشرية ضخمة ومجمعات سكنية عملاقة لأبنية تناطح السحاب[1].

1- Cf. R. Ledrut. Sociologie Urbaine, P.U.F. Paris, 1979.

وقد أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي تجتاح وطننا العربي بجوانبه الديناميكية والمتشابكة الى زيادة تطلع أفراد هذا الوطن للعيش في المراكز والتجمعات الحضرية حتى قيل ان وطننا العربي يمر الآن بثورة حضرية [1]، تدفع المهتمين بالبحث الاجتماعي الى العمل الجاد لدراستها وتحديد أهم خصائصها، وسماتها، واستشفاف الآثار المترتبة عليها

وقد ترتب على ظاهرة التحضر السريع انفجار سكاني في المدن العربية، أدى لظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية بالاضافة لاحتمال ظهور مشكلات أخرى في المستقبل القريب ولعل أهم تلك المشكلات على وجه اليقين، تضخم المدن الكبرى والعواصم نتيجة للنزوح البشري المستمر من الريف ومضارب البدو مما صاحب ذلك تفشي التخلف في المدن من حيث تدني مستوى الخدمات فيها، وطبع السلوك الاجتماعي العام في المدينة بطابع ريفي، كظهور تجمعات سكنية تموضعت حول المدن وخاصة العواصم كالأحياء القصديرية المحيطة بالمدن الكبرى في أقطار المغرب العربي، والعشش الطينية حول مدن أقطار المشرق العربي، والخشبية حول مدن الخليج العربي، كما تتمثل بعض هذه المشكلات في ظهور أنواع الجرائم كالقتل، الاعتداء على ممتلكات الآخرين الاغتصاب، النصب والاحتيال، المخدرات، التسول. الخ.

بالاختصار.. لقد تعقدت حياة المدن، وستشهد مزيداً من التعقيد في المستقبل القريب بحكم التغيرات الواسعة التي يمر بها العالم وخاصة بمنطقتنا

---

١ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التحضر في الوطن العربي معهد البحوث والدراسات العربية مطابع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨م ص ٧

العربية، ومع زيادة التعقيد ستبرز الكثير من الأزمات والمشكلات التي تعكر المدن وبالتالي المجتمع ككل، وتصبح مستعصية بحال غياب التشخيص والعلاج لهذه المشكلات الناجمة عن التحضر ولا سيما السريعة منها

ان تلك الأزمات التي يمر بها مجتمعنا العربي لا يحلها سوى العمل الدؤوب المخلص بهدف الاحاطة بتلك المشكلات ومعالجتها، وفي الوقت نفسه بالعمل المتواصل والجاد حتى نتوصل لحقائق العلم ومن ثم تصنيع وتطوير التكنولوجيا العصرية، وجعلها بمتناول الجميع، بقرى الوطن العربي ومدنه، عوضا عن تخدير العقول العربية باستعمالها مستوردة تحمل معها قيمها

مفهوم التحضر

من التعاريف الغزيرة المتشابكة والدقيقة للتحضر التي أثرانا بها علماء الاجتماع، يمكننا أن نستخلص تعريفين متميزين تمحور حولهما معظم التعاريف الأخرى لمفهوم التحضر، التعريف الأول يدور حول

١ ـ التمركز المكاني لعدد من السكان يحدد تبعا لاعتبارات المساحة والكثافة [١]

٢ ـ انتشار نظام قيمي، مواقف وسلوك يطلق عليها اسم (الثقافة الحضرية)[٢]

---

1 - D.J. Bogue and Ph. M. Hauser, Population, Distribution, Urbanism and Internal Migration, World Population Conference, 1963.

2 - E. Bergel, Urban Sociology, N. York, 1955; N. Anderson "Urbanism and Urbanisation", American Journal of Sociology, t, 65, 1959-60, P. 68.
- G. Friedmann, Villes et Campagnes, A. Colin, Paris, 1953.
- J. Sirjamaki, The Sociology of Cities, Random House, N. York, 1964.
- A. Boskoff, The Sociology of Urban Regions, Appleton Century Crofts, N. York, 1962.

والمقصود بالثقافة الحضرية، النظام الثقافي الذي يميز المجتمع الصناعي. لذا يمكننا أن نتكلم عن تطابق بين مفهومي الحضرية والتصنيع.

ففي الواقع، ان الاتجاه الثقافي لتحليل الحضرية، يقوم على التطابق من جهة أولى بين بعض أشكال الانتاج المحدودة بشكل أساسي بالنشاط الصناعي، نظام قيم سائد والذي نطلق عليه اسم الحداثة modernisme وبين شكل معين لتنظيم المكان المدينة la ville حيث يحمل خطوطا مميزة تكون لحجم معين وكثافة معينة من السكان.

وفي رأينا أن هذا الربط بين الشكل المكاني والمحتوى الثقافي يمكن أن يكون عند اللزوم فرضية، ولكنه لا يستطيع أبداً أن يكون عنصراً لتحديد التحضر، والاَّ لواجهتنا المصاعب والمشاكل الجمة.

اذا أردنا التمسك بهذا التعريف مع احتمال اقامة علاقات نظرية وعملية بين الشكل المكاني والمحتوى الثقافي فاننا سنلتقي للوهلة الأولى بتعريف H.T. Eldridge الذي يميز التحضر على أنه عملية تمركز السكان على مستويين:

١ ـ تكاثر نقاط التمركز السكاني

٢ ـ اتساع حجم كل نقطة من النقاط السابقة[1].

فالمدينة (urbain) اذن، تحدد شكلاً متميزاً لشغل المكان من قبل السكان، وبالتالي فان التجمع ينتج الى حد كبير، من تمركز شديد وكثافة سكانية مرتفعة على بقعة محدودة من الأرض، مع وجود اختلافات وظيفية واجتماعية كبيرة بين السكان، وهذا يعني اذا أردنا استخدام هذا المقياس

---

1 - H.T.M. Eldridge, "The Process of Urbanization" in J. Spengler and O.D. Duncan, (eds). Demographic Analysis, The Free Press, Glencoe, 1956. P. 338.

النظري بتحليلات واقعية ملموسة، فستبرز لنا استفسارات وتساؤلات جديدة، فانطلاقاً من أي بعد مساحي؟ وأي كثافة سكانية يمكننا أن نطلق عليه اسم (مدينة)؟ ما هي الأسس النظرية والعملية لتلك المعايير؟ لقد أظهر بيير جورج (P. George) بوضوح التناقض الذي لايمكن التغلب عليه باستعمالنا التصنيف الاحصائي لتحديد مفهوم الحضر.[١]

فبالفعل. اذا استبدل عدد السكان ببنية السكان النشطين (la structure dela Population active) والتقسيمات الادارية قد يصبح المعيار أكثر واقعية واستعمالا وتحتفظ المداخل لتحديد الحضر بتنوعات واسعة.

وفي الواقع.. أن المؤشرات لمختلف الأنشطة تعتمد على شكل المجتمع، فنفس كمية عدد السكان تأخذ معانٍ مختلفة كل الاختلاف تبعا للبنية الانتاجية والاجتماعية التي تحدد التنظيمات الحضرية [٢]

فمثلا: في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر كل تجمع سكاني يزيد عن (٢٥٠٠) نسمة تجمعاً حضرياً، ولا تكتفي بالكمية فقط بل يراعى ارتباط تلك التجمعات بمركز المنطقة ارتباطاً قوياً[٣] بالمقابل ان المؤتمر الأوربي للاحصاء الذي عقد في براغ وضع معياراً لتحديد الحضر، وهو كل تجمع سكاني يزيد عن ١٠,٠٠٠ نسمة وصحح بعد ذلك، بأن يوزع السكان العاملون على مختلف القطاعات، بينما اعتمدت فرنسا الرقم ٢٠٠٠ نسمة كحد أدنى للتجمع الحضري، وبلجيكا ٥٠٠٠ نسمة، وفي الأردن والعراق كل تجمع بشري يزيد عن ٥٠٠٠ نسمة على ان يشكل مركزا

---

1 P. George, Precis de Geographie Urbaine, P.U.F. 1964, PP 7- 20.

2 J. Beaujeu - Garnier, et G. Chabot, Traité - de Geographie Urbaine, A. Colin, Paris, 1963, P 35.

3 - U.S. Census of Population: 1960 Number of Inhabitants, U.S. Summary Final Report, P.C. (1) - 1A, 1961.

اداريا[1] ونجد بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي ان المعيار السكاني المعمول به الذي يصنف التجمعات السكانية حسب حجم السكان ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر[2] وفي سوريا أعتبر جميع مراكز المحافظات ومراكز المدن حضراً بغض النظر عن احجامها كذلك اعتبر كل التجمعات البشرية التي بلغ عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ سكان فأكثر مركزاً حضرياً أيضاً[3].

وينظر غالبية علماء الاجتماع كما أشار لذلك Gist et Halbert. Duncan et Reiss الى ان حجم وكثافة السكان فقط لا يشكلان المعيار الموثوق لتحديد الحضر،[4] والمدينة ليست الاَّ تجمعاً من بين التجمعات الأخرى، وما من شك في أن بعض التجمعات المصنفة احصائيا كمدن هي أقرب للريف منها للمدينة، فمن المؤكد ان الحجم والكثافة يلعبان دوراً هاماً، ولكنهما لا يحملان أي معنى الاَّ من خلال صلاتهما مع البنى الاجتماعية الأخرى.

ان القاعدة الأكثر قبولاً لتصنيف الوحدات المكانية لكل بلد يخضع لأبعاد متعددة ومستويات كثيرة، كما يتبع العلاقة العملية والنظرية الهامة التي تربط بينهما.

وبواقعية أكثر، نستطيع القول لدى تصنيف الوحدات، علينا أن نضع

---

١ ـ د. حسن الخياط ـ الحضرية والتحضر ـ في التحضر في الوطن العربي، مرجع سابق ص. ١٠٠

٢ ـ د. اسحق قطب. ومحمد الرميحي ـ التحضر في الخليج العربي ـ المرجع السابق ص. ٧٥٨

٣ ـ نهاد حنبلي الحضر في القطر العربي السوري (النمو والخصائص) مطبوعات المكتب المركزي للاحصاء ٩٦٤، ص ٤، ٥

4 P. Gist, L.A. Halbert, Urban Society N. York. Thomas Y. Crowell Co., 1954, P 5.
- O.D. Duncan, A.J. Reiss, Social Characteristics of Urban and Rural Communities, N. York, 1950.

وقد جاء في دراسات V Gordon., Childs بان أولى الخصائص التي تميز التجمعات الحضرية الأولى هي وجود. الاختصاصيين غير المنتجين (رجال الدين، الموظفين، عمال الخدمات) عدد وكثافة سكانية مرتفعة، من نوعي متخصص أعمال علمية (هندسة عامة متطورة حساب، قراءة، كتابة، فلك) جهاز للضرائب، وطبعا توجد تجارة رائجة مع الخارج، كما توجد طبقات اجتماعية واضحة[1]

وقد استمرت تلك الخصائص تميز المدن الامبراطورية القديمة، خاصة روما، مع ازدهار الوظيفة التجارية والادارية للمدينة.

والنتيجة الهامة التي يمكن استخلاصها هي ان المدن الأولى، ومن ثم المدن الامبراطورية القديمة لم تكن يوماً مكاناً للانتاج، بل كانت تتميز بأنها مراكز هامة للادارة والسيطرة الاستعمارية والاستهلاك[2].

أما مدن العصور الوسطى، فقد قامت على أثر دخول قوى اجتماعية جديدة (الكنيسة بتعاليمها وبسيطرتها وجهازها الاداري المعقد، التنظيمات الدفاعية، تشكيل الجيوش وادارتها، التجارة الداخلية والخارجية حيث ازدهرت في تلك الفترة) في البنية الاجتماعية للمدن السابقة وقد تشكلت مدن العصور الوسطى انطلاقاً من نواة تمثل مجموعة القلاع والحصون الدفاعية التي أقيمت للدفاع عن تلك المدن، وتمركز حولها السكان، ونظمت الخدمات، والسوق، والكنيسة، وشقت طرق المواصلات للتجارة

1- V.G. Childs, The Urban Revolution, Town Planning Review, April, 1950, PP. 4-5.

2- Cf. Mumford, The City in History, N. York, Harcant, Brace and World, 1961.

باعتبارنا: أهمية الكم في التجمعات السكانية (سواء أكان ١٠,٠٠٠ نسمة، ٢٠,٠٠٠ نسمة الخ)، وترتيبهم الوظيفي، نوعية الأنشطة التي يمارسونها، ودرجة تفاعلهم وأهميتهم الادارية، وبربطنا بين تلك المعايير المختلفة نتوصل لبناء نماذج مختلفة لشغل المكان.

وفي الختام ليس هدف هذه الدراسة هو البحث والتمحيص عن تعاريف المدارس المتنوعة والمختلفة أو المعايير الادارية لتحديد التحضر ودرجة التحضر، وانما الذي تعنينا الآثار وبالأحرى المشكلات التي تنتج عن الحضر والتحضر، وأثرها على الدلالات الأمنية في بعض المجتمعات العربية

التحضـــر

تبعا لما أظهرته دراسات وأبحاث علماء الآثار فان التجمعات الحضرية الأولى ذات الكثافة السكانية المرتفعة قد قامت بمنطقة ما بين النهرين لدى الكلدانيين والآشوريين حوالي سنة ٣٥٠٠ق م، وبمصر حوالي سنة ٣٠٠٠ ق م ، ثم في الصين والهند حوالي ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ سنة ق م[1] بنفس الوقت الذي سمحت فيه التقنية والظروف الاجتماعية وطبيعة العمل للمزارعين بالانتاج أكثر ممن يحتاجون لسد حاجاتهم وماكان لهذه المدن أن تظهر لحيز الوجود لو لم يكن هناك فائض بالانتاج الزراعي وتمركزت بتلك المدن المراكز الدينية، والادارية، والسياسية مما استدعى ظهور نظم اجتماعية جديدة ولكنها لم تكن أكثر تطوراً أو بعداً عن النظم الاجتماعية للنموذج الريفي[2]

---

1 C.f. R. Ledrut, Op.cit.

2 - C.f. G. Sjoberg, The Pre-industrial City, The Free Press Glencoe, 1960.

الخارجية مما ساعد على ازدهارها وتطورها وقد تميزت مدن تلك الفترة بتنظيمات سياسية ـ ادارية أتاحت لها الاستقلالية التامة، مما جعل من المدينة عالماً خاصاً واضح الحدود، بمقدار ما جعلها تتميز بنظام اجتماعي خاص وجديد يكفل لها الوحدة والتماسك

ومع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر اي مع بداية الثورة الصناعية الأولى، بدأت المدن تأخذ احجامها وأشكالها المختلفة بشكل فعلي، وبالتالي ارتبط التحضر ارتباطا وثيقا بالثورة الصناعية حيث تطور أسلوب الانتاج، زيادة الانتاج، توسيع شبكة الطرق اختراع وتطور وسائل المواصلات والاتصالات، التطور التكنولوجي، والتقدم العلمي

وقد رافق تلك التطورات على مستوى العالم تنظيمات اقتصادية اجتماعية وسياسية هامة، بالاضافة لزيادات سكانية مرتفعة وعمليات تحضر سريعة والجدول رقم (١) يشير لتلك الزيادات وعمليات التحضر في العالم ونمو السكان حسب الريف والحضر ما بين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٨٠م.

الجـــدول رقم (١)

التحضر في العالم ونمو السكان حسب الريف والحضر

ما بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٨٠م

الأقاليم الرئيسية	الحالة	١٩٢٠ تقديرات	١٩٤٠ تقديرات	١٩٦٠ تقديرات	١٩٨٠ اسقاطات	الزيادة المطلقة ١٩٢٠ - ١٩٦٠	الزيادة المطلقة ١٩٦٠ - ١٩٨٠
العالم اجمع	مجموع سكان العالم	١٨٦٠	٢٢٩٨	٢٩٩٤	٤٢٦٩	١١٣٤	١٢٧٥
	الريف والمدن الصغيرة	١٦٠٧	١٨٧١	٢٢٤٢	٢٩٠٩	٦٣٥	٦٦٧
	المدن المتوسطة	٢٥٣	٤٢٧	٧٥٢	١٣٦٠	٤٩٩	٦٠٨
	المدن الكبيرة	(٩٦)	(١٧٥)	(٣٥١)	(٧٢٥)	(٢٥٥)	(٣٧٤)
أوروبا بدون الاتحاد السوفيتي	مجموع السكان	٣٢٤	٣٧٩	٤٢٥	٤٧٩	١٠١	٥٤
	الريف والمدن الصغيرة	٢٢٠	٢٣٩	٢٥١	٢٤٤	٣١	٧
	المدن المتوسطة	١٠٤	١٤٠	١٧٤	٢٣٥	٧٠	٦١
	المدن الكبيرة	(٤٤)	(٦١)	(٧٣)	(٩٩)	(٢٩)	(٢٦)
أمريكا الشمالية	مجموع السكان	١١٦	١٤٤	١٩٨	٢٦٢	٨٢	٦٤
	الريف والمدن الصغيرة	٧٢	٨٠	٨٦	١٠١	١٤	١٥
	المدن المتوسطة	٤٤	٦٤	١١٢	١٦١	٦٨	٤٩
	المدن الكبيرة	(٢٢)	(٣٠)	(٧٢)	(١١١)	(٥٠)	(٣٩)
آسيا الشرقية	مجموع السكان	٥٥٣	٦٣٦	٧٩٤	١٠٣٨	٢٤١	٢٤٤
	الريف والمدن الصغيرة	٥١٤	٥٥٤	٦٣٤	٧٤٢	١٢٠	١٠٨
	المدن المتوسطة	٣٩	٨٢	١٦٠	٢٩٦	١٢١	١٣٦
	المدن الكبيرة	(١٥)	(٣٤)	(٨٦)	(١٥٥)	(٧١)	(٦٩)
آسيا الجنوبية	مجموع السكان	٤٧٠	٦١٠	٨٥٨	١٣٦٦	٣٨٨	٥٠٨
	الريف والمدن الصغيرة	٤٤٣	٥٦٠	٧٤٢	١٠٧٩	٢٩٩	٣٣٧
	المدن المتوسطة	٢٧	٥٠	١١٦	٢٨٧	٨٩	١٧١
	المدن الكبيرة	(٥)	(١٣)	(٤٢)	(١٤٩)	(٣٧)	(١٠٧)
الاتحاد السوفيتي	مجموع السكان	١٥٥	١٩٥	٢١٤	٢٧٨	٥٩	٦٤
	الريف والمدن الصغيرة	١٣٩	١٤٨	١٣٦	١٥٠	٣	١٤
	المدن المتوسطة	١٦	٤٧	٧٨	١٢٨	٦٢	٥٠
	المدن الكبيرة	(٢)	(١٤)	(٢٧)	(٥٦)	(٢٥)	(٢٩)
أمريكا اللاتينية	مجموع السكان	٩٠	١٣٠	٢١٣	٣٧٤	١٢٣	١٦١
	الريف والمدن الصغيرة	٧٧	١٠٥	١٤٥	٢٢٢	٦٨	٧٧
	المدن المتوسطة	١٣	٢٥	٦٨	١٥٢	٥٥	٨٤
	المدن الكبيرة	(٥)	(١٢)	(٣٥)	(١٠٠)	(٣٠)	(٦٥)
افريقيا	مجموع السكان	١٤٣	١٩٢	٢٧٦	٤٤٩	١٣٣	١٧٣
	الريف والمدن الصغيرة	١٣٦	١٧٨	٢٤٠	٣٦٠	١٠٤	١٢٠
	المدن المتوسطة	٧	١٤	٣٦	٨٩	٢٩	٥٤
	المدن الكبيرة	(١)	(٣)	(١١)	(٤٧)	(١٠)	(٣٦)
أستراليا	مجموع السكان	٩	١٢	١٦	٢٣	٧	٧
	الريف والمدن الصغيرة	٦	٧	٨	١١	٢	٣
	المدن المتوسطة	٣	٥	٨	١١	٥	٣
	المدن الكبيرة	(٢)	(٢)	(٥)	(٨)	(٣)	(٣)

Sources: Population, United Nations of Social Affairs

من قراءتنا للجدول السابق، يتضح لنا أن سكان العالم قد تضاعفوا حوالي ثلاث مرات، خلال الفترة ما بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٦٠م، وان سكان المدن الكبيرة تضاعف حوالي ٤ مرات خلال الفترة المذكورة. بعبارة أخرى، ان نسبة النمو السكاني في المدن كان أعلى من نسبة النمو السكاني في دول العالم، وكما يشير الدكتور اسحق يعقوب قطب بأنه (ليس هناك اي دليل يشير الى احتمال تناقص سكان الحضر، خاصة وان مجتمعات المدن تتوافر فيها الخدمات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية وتمثل مصدر جذب للسكان الريفيين المحليين أو للوافدين من الخارج)[1]

الجـــدول رقم (٢)*
النمو الحضري في العالم تبعاً لمستوى التطور
بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٨٠م

المناطق	الحالة	١٩٢٠ تقديرات	١٩٤٠ تقديرات	١٩٦٠ تقديرات	١٩٨٠ اسقاطات	الزيادة المطلقة ٩٢٠ - ٩٦٠	الزيادة المطلقة ٩٦٠ - ٩٨٠
العالم أجمع	مجموع السكان	١٨٦٠	٢٢٩٨	٢٩٩٤	٤٢٦٩	١١٣٤	١٢٧٥
	الريف والمدن الصغيرة	١٦٠٧	١٨٧١	٢٢٤٢	٢٩٠٩	٦٣٥	٦٦٧
	المدن المتوسطة	٢٥٣	٤٢٧	٧٥٢	١٣٦٠	٤٩٩	٦٠٨
	المدن الكبيرة	(٦٩)	(١٧٥)	(٣٥١)	(٧٢٥)	(٢٥٥)	(٣٧٤)
المناطق المتقدمة	مجموع السكان	٦٧٢	٨٢١	٩٧٧	١١٨٩	٣٠٥	٢١٢
	الريف والمدن الصغيرة	٤٨٧	٥٣٠	٥٤٤	٥٦٦	٥٧	٢٢
	المدن المتوسطة	١٨٥	٢٩١	٤٣٣	٦٢٣	٢٤٨	١٩٠
	المدن الكبيرة	(٨٠)	(١٣٤)	(٢١٢)	(٣٢٧)	(١٣٢)	(١١٥)
المناطق المتخلفة	مجموع السكان	١١٨٨	١٤٧٦	٢٠١٧	٣٠٨٠	٨٢٩	١٠٦٣
	الريف والمدن الصغيرة	١١٢٠	١٣٤١	١٦٩٨	٢٣٤٣	٥٧٨	٦٤٥
	المدن المتوسطة	٦٨	١٣٥	٣١٩	٧٣٧	٢٥١	٤١٨
	المدن الكبيرة	(١٦)	(٤١)	(١٣٩)	(٣٩٨)	(١٢٣)	(٢٥٩)

Sources: Population, United Nations of Social Affairs

١ - الدكتور اسحق يعقوب قطب مرجع سابق ص ١٤

* اسقاطات النمو بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٨٠م

من خلال قراءتنا للجدول (٢)، يتضح ان نسبة النمو الحضري، والتكاثر السكاني في الدول المتخلفة أو النامية تسير بسرعة هائلة، تفوق معدلات النمو الحضري، والتكاثر السكاني العالمي، فبينما كانت نسبة سكان الدول المتخلفة تشكل ٦٤٪ من مجموع سكان العالم عام ١٩٢٠م اصبحت ٨٣ ٪ عام ١٩٨٠م، في حين وصلت معدلات النمو الحضري في المدن الكبيرة الى ٦٩٪ من مجموع سكان الحضر في العالم عام ١٩٨٠م بعد ان كانت لا تشكل اكثر من ١٦٪ عام ١٩٢٠م.

ولا بد لنا ان ننوه في ختام كلامنا عن التحضر في العالم ببعض الاسقاطات للنمو الحضري على المستوى العالمي في الخمس والعشرين سنة القادمة حتى تتضح مسافات التحضر ومتطلبات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة التحديات التي قد تواجهها شعوب العالم في المرحلة القادمة، وأشار الدكتور اسحق يعقوب قطب الى ان (التقديرات الحديثة للنمو السكاني في دول العالم سيصل المجموع الكلي للسكان في عام ١٩٩٥ الى ٧ بلايين نسمة، وسوف يتضاعف عدد السكان خلال ٢٥ سنة، وبالنسبة الى النمو الحضري فسوف يصل الى اربعة اضعاف ماهو عليه الآن في نهاية هذا القرن) لذا لابد من التخطيط لمواجهة التغيرات والتحولات السكانية والاقتصادية والاجتماعية خاصة بالنسبة للدول المتخلفة ومنها أقطار الوطن العربي التي تجد نفسها الآن غير قادرة على سد احتياجات سكانها ناهيك عن قدرتها لمواجهة النمو السكاني والحضري السريعين في المستقبل القريب، وليس هناك من حل مالم تعمل الحكومات والمنظمات والهيئات معا وبجدية تامة لإحداث تغيرات هيكلية جذرية[1].

---

1 - Cf. United Nations: Symposium on the Impact of Urbanization on Man's Environment, 1970. Doc. ST/ TAO/ SER. C/130, P 37 in.

التحضر في الوطن العربي

تعتبر ظاهرة التحضر في الوطن العربي، أبرز سمة لملامح التغير الاقتصادي والاجتماعي في هذا الوطن وأشدها وضوحاً، فالتحولات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية عملت على تنمية التجمعات الحضرية وزيادتها على حساب التجمعات البدوية والريفية.

ومما يزيد عملية التحضر تعقيداً، الانتقال السريع من مرحلة البداوة والريف الى مرحلة التحضر حيث دخلت تلك المجتمعات مرحلة جديدة مبنية على أسس تختلف حضارياً عن سابقتيها، سواء بالمجتمعات النفطية أو تلك التي استفادت من النفط بشكل مباشر عن طريق المساعدات المادية، أم بشكل غير مباشر عن طريق تشغيل العمالة العربية من الأقطار غير المنتجة للنفط أم بالمناطق التي اتخذت كمراكز للتصنيع، فلقد ادخلت صناعات حديثة في مناطق مختلفة من الوطن العربي، وتوسعت الصناعات القائمة بشكل سريع صحب معه عمليات تحضر سريعة بتلك الأقطار، فمثلا: لقد بدأ ازدهار صناعي كبير قائم على صناعة النسيج في سوريا منذ الاستقلال عام ١٩٤٧م واستمر بصورة مطردة حتى عام ١٩٧٠م وفي دول المغرب العربي قامت صناعات متعددة قائمة على استثمار المواد الزراعية الخام وتصنيعها منذ عام ١٩٤٤م وازداد الانتاج بتونس لثلاثة اضعاف خلال الفترة ١٩٤٤ - ١٩٤٩م

وكان لحركات التحرر العربية والحصول على الاستقلال وبناء كيان اقتصادي واجتماعي واداري في معظم أقطار الوطن أثره الكبير في احداث

تغيرات ليست سياسية فحسب بل اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة كان لها دورها الكبير في تحديد حجم ونوعية القوى العاملة السائدة اليوم [1]

صحيح أن أقطار الوطن العربي النفطية بشكل خاص واجهت موجة من التحضر السريع - حتى قيل (ان وطننا العربي يمر الآن بثورة حضرية) - وقفزت معدلات التحضر قفزات متصاعدة سريعة واكبت النمو المتزايد من انتاج النفط والاستفادة من عوائده المالية خاصة بعد عام ١٩٧٣م وارتفاع أسعار النفط، ولكن معدلات التحضر ما زالت متفاوتة بين اقطاره، فبالرغم من التشابه الحضاري بين المجتمعات العربية، فان اقتصاديات تلك المجتمعات اليوم تتميز بالتفاوت الكبير في وفرة مواردها الطبيعية والبشرية، وكذلك في درجة تقدمها، ونموها الاقتصادي والاجتماعي مما كان له أعظم الأثر على درجة تحضر تلك الأقطار وسرعته

ونتيجة لعمليات التحضر السريعة العشوائية، فقد تزعزع الكثير من قيم وعادات ومفاهيم تلك المجتمعات وظهر الكثير من القيم الجديدة، خاصة تلك التي تعطي المال أهمية كبرى. بالتالي، فان المجتمعات العربية تواجه اليوم كثيراً من المصاعب والمشاكل الاجتماعية التي بدأت تقلق أمس تلك المجتمعات خاصة المجتمعات الحضرية والكبرى منها بشكل أساسي، مما يحتم ايجاد سياسات اجتماعية واقتصادية لتنمية المؤسسات التحتية حتى تتمكن تلك الدول من مواجهة احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان، وتنظيم مرافق الحياة في المدن، وبالتالي ازاحة القلق، ونشر الأمن

---

١ - مهدي محمد علي معضلة القوى العاملة في الوطن العربي بحث ألقي بمؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي الذي عقد بالكويت بالفترة ما بين ٢٨ - ٣١ ديسمبر ١٩٧٥م

ان الانفتاح الاقتصادي والثقافي للدول العربية على بعضها من جهة وعلى الدول المتقدمة والنامية من جهة اخرى، بهدف تحقيق خططها التنموية الطموحة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، جعل معظم نشاطات الدول تتمركز في مدنها الرئيسية خاصة (العواصم) بالتالي تمركز النمو الحضري فيها وازدادت هجرة السكان اليها من البادية والريف واستقروا بمركز المدينة أو على الأغلب بضواحيها الجديدة فازداد الضغط على المرافق الأساسية للمدينة (كالخدمات الصحية، الترويحية، الطرق، الماء، الكهرباء، المدارس، السكن).

وازدادت تطلعات السكان للعيش الرغيد، فانفتحت المدن الكبرى والعواصم، ونمت على حساب نمو المدن الصغيرة والقرى مما أدى لنمو غير متكافىء بين المجتمعات البدوية، الريفية، والحضرية من جهة، ولظهور الكثير من المشاكل الاجتماعية والأمنية بشكل خاص.

الخصائص العامة لسكان الوطن العربي:

أ ـ الزيادة الطبيعية

بلغ مجموع سكان الوطن العربي ١٤٦ مليون نسمة حسب احصاءات ١٩٧٥م، ومن المتوقع ان هذا العدد وصل الى (٢٠٩,٦) مليون نسمة في ١٩٨٥م[١] واذا استمرت الزيادات السكانية بهذا الاتجاه فان التوقعات تضع سكان الوطن العربي في نهاية هذا القرن بحدود ٢٥٠ مليون نسمة[٢]

ولقد شهدت أقطار الوطن العربي في العقود الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في معدلات الزيادة الطبيعية تراوحت بين ٢,٤ في بعض الأقطار و ٤٪ في

---

١ ـ الدكتور يونس حمادي سكان المجتمع العربي. مجلة العلوم الاجتماعية العدد (٢) بغداد تموز ١٩٧٨م

2- Ishaq Qutub. urbanisation Trends in the Arab world, Jour. of Social Sciences. rol. 4, 1976, P.P 210. 34.

البعض الآخر[1] فلقد سجلت كل من الجمهورية العربية اليمنية ولبنان أدنى معدل للزيادة الطبيعية حيث كانت ٢,٤ في الجمهورية العربية اليمنية و ٢,٥ في لبنان، وبالرغم من أن كلا القطرين سجلا نفس المعدلات تقريبا الاَّ ان الأسباب التي أدت لذلك متباينة كل التباين، ففي الجمهورية العربية اليمنية يعود السبب في انخفاض المعدل الى ارتفاع نسبة الوفيات، بينما في لبنان يعود لانخفاض معدل الولادات[2] واذا استمرت الزيادة السكانية الطبيعية بالمعدلات التي تسير عليها حالا فان عدد السكان سوف يتضاعف خلال ربع قرن.

وتوضح الدراسات ان مجموع سكان الوطن العربي ببداية القرن التاسع عشر اي حوالي سنة ١٨٠٠م كان يقدر بحدود ١٣ مليون نسمة، فقد كان عدد سكان مصر يقدر بـ(٢,٥) مليون نسمة، وعدد سكان العراق في حدود مليون نسمة، اما في سوريا فقد وضعت تقديرات سكانها في حدود ٨٠٠ ألف نسمة[3]، وقدر عدد سكان فلسطين بحوالي ٣٠٠ ألف نسمة، والجزائر بلغ تعداد سكانها في عام ١٨٣٠م ثلاثة ملايين نسمة[4] وأصبح عدد سكان تونس في عام ١٩١٠م يقدر بحوالي ١,٩٠٠٠٠٠ نسمة[5].

---

١ - الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا النشرة السكانية كانون الثاني ٩٧٧

٢ - الدكتور صفوح الأخرس. علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٨٠ ص ١٤٨م

٣ - عبدالكريم غرايبة سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٨٧٦ القاهرة. جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٠ - ١٩٦٢ ص. ٧٣

٤ - سمير امين المغرب العربي الحديث. ترجمة كميل ق داغر - دار الحداثة بيروت. ١٩٨٠م ص. ٣٤

٥ - نفس المرجع ص: ٣٧

وحتى نتمكن من اعطاء صورة واضحة عن نمو سكان الوطن العربي نعرض بالجدول رقم (٣) أعداد سكان كل قطر من أقطاره للأعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤.

الجـــــدول رقم (٣)

احصاءات السكان في الأقطار العربية مقدرة بالمليون* ما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٤م

الدولة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٧١	١٩٧٩	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجزائر	١١,٦٨	١١.٩٢	١٢,٢٢	١٣,٠٨	١٤,٣٣	١٤,٧٧	١٥,٢٧	١٥,٧٧	١٦,٢٨
مصر	٢٨,٦٦	٢٩,٣٩	٣٠,١٤	٣٠,٩١	٣٣,٣٣	٣٤,٠٨	٣٤,٨٤	٣٥,٦٢	٣٦,٤٢
ليبيا	١,٥٦	١,٦٢	١,٦٨	١,٧٤	١,٩٤	٢,٠١	٢,٠٨	٢,١٦	٢,٣٥
موريتانيا	١,٠١	١.٠٣	١,٠٦	١,٠٨	١,١٦	١,١٩	١,٢٢	١,٢٦	١,٢٩
المغرب	١٢.٩٦	١٣,٣٢	١٣,٧٣	١٤,١٤	١٥,٥٢	١٥.٣٨	١٥,٨٥	١٦,٣١	١٦,٨٨
الصومال	٢,٤٥	٢,٥٠	٢,٥٦	٢,٦١	٢,٧٩	٢,٨٦	٢,٩٤	٣,٠٠	٣,٠٩
السودان	١٣,٣٣	١٣,٧٣	١٤,١٢	١٤,٥٠	١٥,٧٠	١٦,٠٩	١٦,٤٩	١٦,٩٠	١٧,٣٢
تونس	٤,٥٢	٤,٦٢	٤,٧٢	٤,٨٢	٥,١٣	٥,٢٣	٥,٣٣	٥,٥١	٥,٦٤
البحرين	٠,١٧	٠,١٨	٠,١٨	٠,١٩	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,٢٤
العراق	٧,٨٠	٨,٠٥	٨,٣١	٨,٥٨	٩,٤٤	٩,٧٥	١٠,٠٧	١٠,٤١	١٠,٧٧
الأردن	١,٨٨	١,٩٥	٢.٠١	٢,٠٨	٢,٣١	٢,٣٨	٢,٤٧	٢,٥٦	٢,٦٢
الكويت	٠,٤٣	٠,٤٨	٠,٥٢	٠,٥٧	٠.٧٥	٠.٧٩	٠,٨٤	٠,٨٨	٠.٩٣
لبنان	٢,٣٤	٢,٤١	٢,٤٧	٢,٥٥	٢,٧٩	٢,٨٧	٢,٩٦	٣,٠٦	٢,٧٨
عُمان	٠,٥٥	٠,٥٧	٠,٥٨	٠,٦٠	٠,٦٦	٠,٦٨	٠.٧٠	٠.٧٢	٠,٧٤
قطر	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٧	٠.٠٧	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٩	٠,٠٩
سورية	٥,١٢	٥,٣٠	٥,٤٨	٥,٦٦	٦,٢٦	٦,٤٦	٦,٦٧	١,٨٩	٧.١٢
السعودية	٦,٥٨	٦,٧٥	٦,٩٣	٧,١٢	٧,٧٤	٧.٩٧	٨,٢٠	٨,٤٤	٨,٧٠
الإمارات	٠,١٦	٠,١٧	٠,١٧	٠,١٨	٠,١٩	٠.٢٠	٠,٢٠	,٢١	٠,٢٢
اليمن	٤,٨٧	٥,١٣	٥,٢٥	٥.٣٧	٥.٧٧	٥.٩١	٦,٠٦	٦,٢٧	٦,٤٨
اليمن الجنوبي	١,٢٠	١,٢٤	١,٢٨	١,٣٢	١,٤٤	١,٤٧	١,٥١	١,٥٦	١,٦٣
المجمـــوع	١٠٧.٣٣	١١٠,٤٣	١١٣.٩٢	١١٧,١٧	١٢٧,٥٥	١٣٠,٣٩	١٣٤,٠٠	١٣٧,٨٥	١٤١,٥٩٩

من الجدول السابق يتضح لدينا ان الطفرات السريعة في اعداد سكان الوطن العربي لم يحتكرها قطر معين، وانما امتدت لتشمل كل الأقطار العربية وتؤكد دراسات التحضر على انه حتى داخل القطر الواحد لم تقتصر

(*) الاحصاء السنوي للأمم المتحدة ١٩٧٤ ص. ١٢٧ - ١٣١ من بحث الدكتور اسحق يعقوب قطب، مرجع سابق ص. ١٥

الزيادة السكانية على المدن أو القرى، بل حدثت في القرى والمدن والمناطق الريفية والحضرية على حد سواء[1].

وفي أواخر القرن الماضي ومطلع القرن العشرين، بدأت المجتمعات العربيةتشهد ريادات سكانية لم تعرفها من قبل، اذ قدر سكان الوطن العربي بحوالي ٣٠ مليون نسمة لعام ١٩٠٠م، وقفز هذا العدد الى ٨٠ مليون نسمة في منتصف القرن العشرين اي حوالي سنة ١٩٥٠م، وكانت الزيادة خلال نصف قرن من الزمان تعادل ثلاثة اضعاف، وتتوقع الدراسات كما ذكر سابقا بأن سكان الوطن العربي سيقدرون بحدود (٢٥٠) مليون نسمة بنهاية هذا القرن

ب ـ التركيب السكاني.

يتصف سكان الوطن العربي بالفتوة والشباب، وتشير دراسة الهرم السكاني لسكان الوطن العربي الى اتساع قاعدته التي تضم فئات الأعمار دون سن الخامسة عشر، أي الفئة المستهلكة التي تعتمد على الآخرين في معيشتهم وتتراوح تلك الفئة بين ٤٥٪ الى ٤٩٪ من سكان الوطن العربي. مما يجعل العبء ثقيلا على السكان المنتجين وتتجلى هذه الأعباء خصوصاً على مستوى التعليم، الصحة، وسوق العمل مما جعل بعض الأقطار

---

١ ـ لمزيد من التفصيل أنظر على سبيل المثال.

أ ـ رياض السعدي، الهجرة من الريف الى الحضر في العراق بحث مقدم لمنظمة المدن العربية الرباط المغرب حزيران ١٩٧٧م

ب ـ اسحاق يعقوب قطب التحضر ونمو المدن في الدول العربية عمان مكتبة المحتسب ١٩٦٨م

جـ ـ صفوح الأخرس علم السكان وقضايا التنمية، مرجع سابق

د ـ جانيت ابو لغد مشاكل التحضر في الشرق الأوسط، دراسة عن مشاكل انمائية في بعض بلدان الشرق الأوسط، نيويورك الأمم المتحدة ـ ص ٩١ ـ ١٤٠

العربية خاصة دول الخليج، المملكة العربية السعودية، ليبيا، العراق، تستقبل العمالة الوافدة من مجتمعات أخرى عربية وأجنبية للمساهمة في النشاطات الاقتصادية والثقافية.

وتعلو هذه الفئة، طبقة أقل اتساعاً وهي فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ ـ ٤٥) سنة وتشكل ما بين ٣٦٪ ـ ٤٠٪ من مجموع السكان، أما الطبقة الثالثة والتي تضم الكهول فتشمل السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (٤٥ ـ ٦٥) سنة، وهي عبارة عن فئة ضيقة لا تزيد نسبتها عن (٩٪ ـ ١١٪) من مجموع السكان، أما كبار السن ممن تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة فلا تكاد تحتل نسبتهم أكثر من (٣٪ ـ ٥٪) من مجموع السكان وهكذا فهرم السكان لمعظم الأقطار العربية يكاد ان ينتهي بنقطة

ويتميز عن تلك الأقطار، معظم دول الخليج، المملكة العربية السعودية، ليبيا، حيث تبرز الانتفاخات في جوانب الهرم السكاني في فئات السن ١٥ ـ ٥٩ سنة نتيجة للعمالة الوافدة على هذه المجتمعات ومعظمهم يفد في سن العمل [١]

جـ ـ التركيب النوعي للسكان

ان الملامح العامة لتركيب السكان النوعي في أقطار الوطن العربي تشير الى زيادة عدد الذكور على عدد الاناث في مجمل الفئات العمرية، وتشذ عن تلك القاعدة الفئات العمرية من ٦٥ سنة فأكثر حيث ينخفض عدد الذكور لصالح عدد الاناث، «وقد بلغت الذكور في سوريا (١٠٥,٦) حسب احصاءات عام ١٩٦٠م، ثم انخفضت الى (١٠٥,٣) عام ١٩٧٠م

---

١ ـ أنظر الدكتور صفوح الأخرس مرجع سابق ص ـ ١٥٥

وشكلت هذه النسبة (١٠٤,٢) في العراق في عام ١٩٦٥م وأبرزت التقديرات السكانية انخفاض هذه النسبة الى (١٠١,٤) في عام ١٩٧٥م وشكلت نسبة نفس الجنس في الأردن (١٠٣,٤) في عام ١٩٦٢م، وبقيت هذه النسبة على حالها في عام ١٩٧٥

كما بلغت هذه النسبة (١٠٣) في اليمن حسب تقديرات ١٩٧٣م، و (١٠٨) في ليبيا لنفس العام. وقد شكلت نسبة هذا الجنس أيضا في الكويت (١٠٤,٧) في عام ١٩٦٥م، وانخفضت الى (١٠٢,١) في عام ١٩٧٠م وتشكل هذه النسبة في قطر (١٨٢) حسب احصاءات عام ١٩٧٠م ويعود عدم التوازن في نسبة الجنسين هذه الى تدفق تيار الهجرة من الذكور خاصة»[١]

ولا تقتصر هذه الظاهرة على قطر فقط وانما تمتد لتشمل معظم الأقطار العربية الخليجية نتيجة لاستقدام اعداد كبيرة من العمالة التي يشكل الذكور غالبيتها العظمى.

د ـ توزع سكان الوطن العربي بين الريف والحضر.

تشير احصاءات توزع سكان الوطن العربي بين الريف والحضر، الى ان هناك اتجاهاً متزايداً في تزايد نسبة السكان الحضر على حساب سكان الريف ففي حين كان عدد سكان الحضر (١٨) مليون نسمة عام ١٩٥٠م اي ما يعادل (٢٥٪) من مجموع السكان ارتفع هذا العدد الى حوالي (٤٣) مليون نسمة عام ١٩٧٠م أي بزيادة قدرها (٢٥) مليون نسمة، أي ما يعادل (٣٥٪) من سكان الوطن العربي هم من الحضر

---

١ ـ الدكتور صفوح الأخرس، مرجع سابق ص ١٥٧

في المقابل. لقد انخفضت نسبة سكان الريف من (٧٥٪) في عام ١٩٥٠م الى (٦٥٪) في عام ١٩٧٠م. وتختلف نسبة التحضر من قطر لآخر، فقد سجلت الاحصاءات أعلى نسبة للتحضر بين الأقطار العربية في الأقطار الخليجية حيث بلغت نسبة التحضر في الكويت (٨٦٪) وفي قطر (٨٠٪) في الامارات العربية (٦٥٪) في البحرين (٨٠٪)، ويمكننا أن نرجع هذه النسبة المرتفعة الى عامل الهجرة الخارجية التي تعرضت لها مجتمعات تلك الأقطار بعد ظهور النفط.

وتؤكد احصاءات العراق الى أن نسبة السكان في الريف في تناقص مستمر منذ عام ١٩٤٧م حيث كانت نسبتهم تشكل (٦٤٪) بينما وصلت الى (٣٦,٣٪) في عام ١٩٧٥م [١]، وفي سوريا بلغت نسبة سكان الريف (٦٣,١٪) حسب تعداد ١٩٦٠م وانخفضت نسبتهم حتى بلغت في عام ١٩٧٧م (٥١٪) وكما يشير الدكتور صفوح الأخرس «انه بالرغم من الانخفاض المستمر في عدد السكان في الريف الاَّ ان عددهم مازال يفوق عدد السكان الحضر، ويعود تقلص عدد السكان في الريف وارتفاعه في الحضر الى عامل الهجرة الداخلية وانتشار التصنيع[٢]، ونضيف أيضا عامل الحروب المتتالية وما سببته من تهجير ونزوح سكان قرى الحدود والمناطق المحتلة الى المدن وخاصة لمدينة دمشق.

اما في المملكة العربية السعودية فتسجل نسبة تزايد الحضر استمراراً وسرعة فقد كانت تمثل (٩٪) ١٩٥٠م وبلغت (٣١٪) في عام ١٩٧٤م وينخفض مستوى التحضر في كل من ليبيا وموريتانيا والصومال والسودان، وجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، اذ أن أغلبية

---

١ ـ الدكتور صفوح الأخرس مرجع سابق ص ١٦٥

٢ ـ المرجع السابق ص ١٦٦

سكان هذه الأقطار مازالت تعيش في الأرياف أو بدواً رحلاً يعتمدون في معاشهم على الرعي وتربية الحيوانات.

الجـــدول رقم (٤)*

نسبة السكان الحضر الى مجمل السكان في أقطار الوطن العربي ١٩٥٠ - ١٩٧٤م

الدولة	السكان (بالمليون)	١٩٥٠م النسبة المئوية للحضر	السكان (بالمليون)	١٩٦٦م النسبة المئوية للحضر	السكان (بالمليون)	١٩٧٤م النسبة المئوية للحضر
الجزائر	٨,٩	٢٥٪	١١,٨	٣٩٪	١٦,٢	٥٢٪
مصر	٢٠,٥	٣٢	٣٠	٤١,٢	٣٦,٤	٤٤,٣
ليبيا	١,٠	٢٢	١,٧	٢٥,٨	٢,٢٤	٢٩,٨
موريتانيا	٠,٧	٢	١	١٢	١,٢٩	٢١,٧
المغرب	٩,-	٢٣	١٣,٧	٣٠,٥	١٦,٨	٣٧,٨
السودان	١٠,٠	٦	١٤,١	١٠,٦	١٧,٣	١٣,٢
تونس	٣,٦	٣١	٤,٥	٤٠	٥,٦	٤٨,١
البحرين	٠,١	٧١	٠,١٦	٧٤	٠,٢٢	٧٨,٥
العراق	٥,٢	٣٥	٨,٣	٥٢,٥	١٠,٧	٦٢,٦
الأردن	١,٣	٣٥	٢,٠	٣٨,١	٢,٦	٤٣,٠
الكويت	٠,٢	٥١	٠,٥٢	٦٢,١	٠,٩٣	٩٠,٠
لبنان	١,٨	٤٠	٢,٤٧	٥٦	٢,٧	٦٤,-
عمان	٠,٥	٣	٠,٥٨	٧,٥	٠,٧٤	١٠,٠
قطر	٠,٠٢	٥٠	٠,٠٧	٦٧	٠,٠٩	٧٦,٥
السعودية	٥,٣	٩	٦,٩٣	٢٣	٨,٧١	٣١,٠
سوريا	٣,٤	٣٥	٥,٥	٤١	٧,١	٤٥,٩
الامارات	٠,٠٨	٢٥	٠,١٧	٥٠,٦	٠,٢٢	٦٤,١
الجمهورية العربية اليمنية	٤,٠	٢	٥,٢٥	١٠,١	٦,٤٧	١٥,٢
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٠.٧	٩	١,٢	٢٦,٣	١,٦	٣٥,٨
المجمـــوع	٧٥,٤	٢٥	١١٣,٩٢	٣٦	١٤١,٥٩	٤٢

على ضوء معطيات الجدول السابق، نلاحظ ارتفاع نسبة السكان الحضر بشكل عام في اقطار الوطن العربي حيث يعيش ٤٢٪ من السكان في المدن حسب احصاءات عام ١٩٧٤م ويمكننا ان نرجع سبب هذا الارتفاع

* المصدر الكتاب السنوي للأمم المتحدة ١٩٧٤م ص ١٣٤ - ١٤٥

نحو المدن بسبب انخفاض الدخل من الزراعة، وتحكم القيم والعادات القبلية والعشائرية، الحروب المتتالية، فالريف في معظم الأقطار العربية ما زال يعاني من التخلف في كثير من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اذا ما قورن بالمدن، **وعوامل الجذب** الى المدن لطلب العمل، للتعلم، للاستفادة من الخدمات المتوفرة بالمدن (الخدمات الطبية والثقافية والترويحية)، اذ المدن تحظى دائما باهتمام الدولة من حيث المشروعات والاستثمارات وتمركز المؤسسات الحكومية والثقافية والاجتماعية

ومن الملاحظ أيضا، ان عمليات التحضر بتلك الأقطار تتميز بالسرعة ولتلك السرعة مزاياها، حيث نلحظ النمو السريع في مجالات الصحة، والتعليم، والخدمات الدينية وتطور وسائل الاتصال، والمواصلات كما نلمس المشاكل والمصاعب التي تواجه أقطار الوطن العربي نتيجة لسرعة عمليات التحضر، كالبطالة، ارتفاع نسبة الجرائم، انحرافات الاحداث، الازدحام، التلوث، ازمات السكن، التسول، الخ

هـ ـ أنماط التحضر في الوطن العربي

على ضوء الحقائق والمعطيات التي نلاحظها من الجدولين السابقين (٣، ٤) حول بعض الخصائص الديمغرافية في الوطن العربي يمكننا تصنيف تلك الأقطار من حيث المراحل التي قطعتها في مضمار التحضر الى ثلاث فئات

فهناك أقطار تتميز بارتفاع وسرعة معدلات التحضر، بينما أقطار أخرى مازالت نسبة التحضر فيها تتسم بالانخفاض ، ومازال معظم سكانها يتركزون في المناطق الريفية والبوادي بعيدين عن حياة الحضر، وبينهما نجد أقطاراً تتصف بالتحضر المعتدل

١ ـ الفئة الأولى

وتشمل الدول ذات المستوى الحضري المنخفض، حيث تقل نسبة السكان الحضر عن ٢٥٪ وتتكون من الأقطار التالية الجمهورية العربية اليمنية (٢, ١٥)، موريتانيا (٧, ٢١)، السودان (٢, ١٣)، عُمان (١٠٪) ومن خصائص هذه الدول أيضا تدني معدل الدخل السنوي للفرد أقل من ١٥٠ دولاراً سنويا، ما عدا عُمان، وارتفاع معدلات الأمية واعتمادها في حياتها الاقتصادية على الزراعة غير المتطورة والتصنيع فيها يتسم بالضعف والتخلف

٢ ـ الفئة الثانية

وهي الدول ذات المستوى الحضري المتوسط، والتي تتراوح نسبة التحضر فيها بين ٢٥٪ ـ ٥٠٪ وتضم كلا من

تونس (٢, ٤٨٪)، سوريا (٥, ٤٩٪)، مصر (٣, ٤٤٪)، الأردن (٤٤٪)، المغرب (٩, ٣٧٪)، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٨, ٣٥٪)، السعودية (٣١٪)، ليبيا (٨, ٢٩٪) ويلاحظ بأن هذه الأقطار تتجه باقتصادها نحو التصنيع الزراعي والصناعات المتوسطة والخفيفة، الدخل السنوي للفرد يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٥٠ دولاراً سنويا ما عدا ليبيا والسعودية، كما تتميز تلك الأقطار بتزايد الهجرة الداخلية من الريف والبادية للمدن وبالهجرة الخارجية للأقطار العربية والأجنبية

٣ ـ الفئة الثالثة

الدول ذات المستوى الحضري المرتفع والتي تزيد فيها نسبة التحضر عن ٥٠٪ وتضم الدول التالية

الكويت (٩٠٪)، البحرين (٥, ٧٨٪)، العراق (٦, ٦٢٪) قطر (٥, ٧٦٪) الجزائر (٥٢٪) ولبنان.

وقد صنف جمال حمدان الدول العربية على أساس نسبة التحضر فيها الى ما أسماه، بالتحضر القاعدي، والتحضر البدائي، والتحضر الشاذ[1]، ويقصد **بالتحضر القاعدي** عملية النمو الحضري التي يكون فيها التطور تدريجياً ارتقائياً، والأقطار العربية التي كان تحضرها يتم بشكل تدريجي ارتقائي هي

مصر، سوريا، العراق، المغرب، الجزائر، تونس، وقد كان تحضر هذه الأقطار انعكاساً للتحولات التي شهدتها القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية، فالتوازن في نمو هذه القطاعات أدى الى اتساع مستمر في أنشطتها مما خلق لديها قدرات استيعابية واسعة لامتصاص المزيد من الأيدي العاملة والتي تحولت مع الأيام الى سكان حضر[2]

اما ما سمي **بالتحضر البدائي**، فهو اما أن يطلق على الدول التي لم تدخل في الحياة الحضرية الحديثة الاَّ منذ فترة قصيرة، أو على تلك التي تخلفت عن اللحاق بسلسلة التطورات الحضرية الواسعة التي شهدها العالم. فتطور قطاعاتها الانتاجية بقي محدوداً ومرتبطاً أساساً باقتصاديات بسيطة غير متطورة كالزراعة بالاضافة الى ان أدوات الانتاج وأساليبه مازالت بدائية لدرجة انها لا تسمح بتكون فائض انتاجي يسمح بتوسيع القاعدة الاقتصادية الحضرية، وتعتبر السودان، والجمهورية العربية اليمنية، والصومال، وموريتانيا، أمثلة واضحة لهذا النوع من التحضر المتخلف[3]

---

١ ـ أنظر جمال حمدان المدينة العربية القاهرة معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٤م

٢ ـ أنظر عبدالاله عياش أزمة المدينة العربية وكالة المطبوعات الكويت ١٩٨٠م ص ١٢١.

٣ ـ المرجع السابق ص. ١٢٢

أما ما عني بالتحضر الشاذ، المقصود به التطور الحضري الفجائي، حيث يكون النمو الحضري في العادة سريعا خارجا عن المعدلات المألوفة أو المتعارف عليها للتحضر، وبشكل عام يكون التحضر السريع نتيجة لتغيرات فجائية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، كالتطور في أساليب الانتاج، كأن يحدث تطور تكنولوجي يؤدي لتطور اقتصادي سريع كما حدث بالثورة الصناعية الأولى في المجتمعات الأوربية، حيث أدى لجذب العمال الذين تحولوا لسكان حضر.

وقد تأتي هذه التغيرات نتيجة ظهور ثروات جديدة، تؤدي الى دفع السكان للبحث وراء فرص اقتصادية جديدة يتوفر معظمها بالمناطق الحضرية، ودول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية، وليبيا خير مثال على ذلك حيث اندفع السكان بحركة سريعة للتمركز في المدن أثر اكتشاف النفط طلبا لحياة أفضل، مما غير وحول الملامح الاقتصادية والاجتماعية والسكانية لمدن المنطقة، وانبثقت في وسط هذه المناطق مدن جديدة لم تكن معروفة، وانتفخت قراها بالسكان بحيث نمت وتحولت خلال سنوات قليلة الى مدن عامرة ومزدهرة، وتحول أهل البلاد الذين كانوا مرتبطين بحياة البحر والصيد واللؤلؤ وممارسة التجارة وبعض الأعمال الزراعية، الى حرف جديدة تتطلب استعمال أحدث أنواع التكنولوجيا، فأخذت هذه الدول تسير في طريق التحضر بشكل سريع جدا فاق كل التوقعات، ولم تمر بالمراحل الحضرية التدريجية الارتقائية التي مرت بها سورية ومصر، والعراق، وبالتالي لم تتكون لدى مدن هذه المنطقة الخبرات التي عاشتها، دمشق والقاهرة، وبغداد [1]

---

١ - المرجع السابق ١٢٢ - ١٢٣

و ـ المدن الرئيسية في الوطن العربي

لقد حافظت المدينة العربية على ملامحها لسنوات طويلة، فلقد كانت أعداد المدن واحجامها محدودة، فمعظم سكان الوطن العربي كانوا يعيشون في القرى والأرياف معتمدين على الأرض في معاشهم (ففي سنة ١٩١٠م قدرت نسبة السكان الذين يقطنون المدن في سوريا ولبنان ٢٠٪ من المجموع الكلي للسكان، وكانت النسبة حوالي ٧٪ في العراق وحوالي ٩٪ في مصر وكان في سوريا ولبنان مدينتان كبيرتان فقط، وفي العراق مدينة واحدة كبيرة، وفي مصر ثلاث مدن كبيرة، ووجد في تونس مدينة واحدة كبيرة، وفي الجزائر مدينتان كبيرتان وكذلك في المغرب، والمقصود بالمدن الكبيرة هنا هي التي يزيد عدد سكان كل منها عن ١٠٠ ألف نسمة)[1]، وبقيت المدن العربية الكبيرة تتميز بأحجام سكانية صغيرة ومساحات محدودة، والتزايد السكاني كان يتم ببطء وبنسبة لا تتجاوز ١٪ والذي ساعد على بقاء المدن العربية بأحجام محدودة، هي اساليب ووسائل الانتاج الضعيفة ـ فكما نعلم ان هناك علاقة وطيدة بين المدن وظهائرها، وقدرة هذه الظهائر على اعالة سكان المدن ـ فقد كانت القدرات التكنولوجية الزراعية بسيطة لهذه الظهائر، بالتالي قدرتها على اعالة المدن كانت محدودة جدا

ولم يقتصر ضعف الانتاجية على الأرياف فقط، بل كان هناك ضعف وبدائية وسائل وأساليب الانتاج في المدن مما انعكس على الطاقة الانتاجية للصناعة في المناطق الحضرية، فكانت الصناعة يدوية، بدائية، صغيرة، وعائلية حيث كان رب العائلة يزاول حرفة معينة ويدرب أبناءه للعمل معه وبحكم ضعف الانتاجية، فقد كان الانتاج في الأغلب موجها للاكتفاء

---

١ ـ عبدالاله عياش مرجع سابق ص ١١٩

الذاتي للسوق المحلي، وبالتالي لم يكن هناك فائض للتسويق لمناطق أو مدن أخرى، أي أن العلاقات التجارية كانت هي الأخرى ضعيفة ومحدودة.

تلك هي السمات التي اتسمت بها المدن العربية حتى منتصف القرن التاسع عشر، فحتى هذا التاريخ تقريبا كانت تلك المدن تحتفظ بأحجامها ومساحاتها الصغيرة اذا ما قورنت مع احجامها ومساحاتها الحالية، فمدينة القاهرة كانت تعد في تلك الفترة بحوالي ربع مليون نسمة، ومدينة الاسكندرية كان يقطنها حوالي ١٣٥ الف نسمة[١]، اما دمشق فتشير التقديرات الاحصائية الى ان حجمها السكاني كان في حدود ١٤٢ ألف نسمة[٢]

وبقيت المدينة العربية محافظة على شكلها وصورتها حتى بداية ظهور آثار الثورة الصناعية التي أحدثت اكتشافات وتغيّرات تكنولوجية جذرية أثرت بشكل مباشر على المدينة العربية فغيرت وبدلت من شكلها وحجمها

فالتطور العلمي والتكنولوجي في ميدان الطب أدى الى تحسن الأحوال الصحية للسكان والقضاء على الكثير من الأمراض التي كانت تفتك بالسكان، وارتفع معدل عمر الفرد العربي وبالتالي تزايدت أعداد سكان الوطن العربي ونمت نمواً فاق كل التوقعات، وخاصة سكان المدن.

وتطور وسائل المواصلات البرية والبحرية، بالاضافة للتقدم والتطور التكنولوجي في ميدان الصناعة أدى لنمو الهجرة الداخلية والخارجية من جهة، ولتوسيع الحركة التجارية العالمية التي عملت على توسيع ونمو الكثير

---

١ - أنظر جمال حمدان مرجع سابق

٢ - عبدالكريم غرايبه مرجع سابق ص ٧٣

من المدن، وايجاد مدنٍ أخرى لم تكن موجودة من قبل خاصة بعد اكتشاف الثروات المعدنية والنفطية في الأرض العربية.

بالاضافة للعاملين السابقين، نجد ان الأرض العربية كانت خلال تلك الفترة محط أنظار الدول الاستعمارية الأوروبية، وعرضة لحملاتهم المكثفة، وكما أشار الدكتور عبدالإله عياش «كان الوطن العربي خلال هذه الفترة قد تعرض للتأثيرات الأوروبية المكثفة ممثلة بالحملات البريطانية والفرنسية، وتصارع الدول العظمى للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وكان افتتاح قناة السويس في القرن الماضي عاملا أخر في تزايد التنافس الاستعماري، ومع المد الاستعماري في المشرق والمغرب العربي، فقد بدأت آثار الثورة الصناعية تنتشر مع الأوروبيين القادمين الى هذه المناطق».

وقد أدى قدوم الأوروبيين الى تغيير نمط وتوزيع المدن في الوطن العربي، فالمعروف ان العرب أمة برية، ولهذا أقيمت معظم مدنها المهمة في الدواخل ولما جاءت موجات الاستعمار الأوربي من فرنسيين وبريطانيين وايطاليين عن طريق البحر، اهتموا باقامة المستوطنات وتنمية المدن القديمة الموجودة على السواحل فالفرنسيون استوطنوا سواحل المغرب والجزائر وتونس، وكذلك فعل الايطاليون الذين تركزوا في مدينتي طرابلس وبنغازي في ليبيا ومقديشو على الساحل في الصومال، وكانت الاسكندرية وبور سعيد والسويس مدنا مهمة للأسطول البريطاني وازدهرت في بلاد الشام مدن حيفا ويافا وبيروت)[1]

ومع النمو المتسارع والمستمر لسكان الوطن العربي منذ بداية القرن العشرين حتى منتصفه فقد تزايد اعداد المدن الكبيرة وقفز عددها من احدى

---

١ ـ د عبدالإله عياش المرجع السابق ص ١١٧

عشرة مدينة في عام ١٩٠٠م الى سبع وثلاثين مدينة في عام ١٩٥٠م[١]، وقفزت أيضا نسبة التزايد السكاني في المدن المائة ألفية لنفس تلك الفترة من ٢٢٢٪ - ٢٥٤٪[٢]. وفي عام ١٩٦٠م ازدادت أعداد المدن الكبيرة في الوطن العربي حتى وصلت الى اثنتين وخمسين مدينة

وحتى تتضح لنا الخصائص الديمغرافية للمدينة العربية الكبرى، سنعرض بالجدول رقم (٥) عدد المدن في كل دولة عربية التي يبلغ عدد السكان في كل منها مائة ألف نسمة فأكثر، ونسبة السكان في كل مدينة الى مجموع السكان العام في القطر نفسه، ونسبة المدينة الواحدة الى اجمالي سكان الحضر في القطر

الجدول رقم (٥)

المدن الرئيسية في أقطار الوطن العربي بالنسبة لمجموع السكان* واجمالي سكان الحضر في كل قطر لعام ١٩٧٠م

الدولة والمدينة	السكان في المدينة (١٠٠,٠٠٠ فأكثر)	النسبة لمجموع السكان (٪)	النسبة لإجمالي السكان الحضر (٪)
الجزائر			
الجزائر	١٢,٠	٨,٢	٣٢,٥
عنابة	٢,١	١,٥	٤,٠
قسنطينة	٣,٢	٢,٣	٦,١
وهران	٣,٧	٢,٧	٧,١

١ - جمال حمدان المرجع السابق

2 - Gerald Breese, Urbanization in Newly Developing Countries, Englewood Cliffs. N.J. Prentice-Hall, Inc. 1966.
بكتاب د عبدالإله عياش مرجع سابق

الدولة والمدينة	السكان في المدينة (١٠٠,٠٠٠ فأكثر)	النسبة لمجموع السكان (٪)	النسبة لإجمالي السكان الحضر (٪)
مصر			
القاهرة	٤٩,٦	١٥,٠	٣٤,٤
الاسكندرية	٢٠,٠	٦	١٤,٢
المحلة الكبرى	٢,٥	٠,٧	١,٧
بورسعيد	٣,١	٠,٩	٢,١
السويس	٣,١	٠,٩	٢,١
شبرا الخيمه	٢,٥	٠,٧	١,٧
الجيزة	٧,١	٢,١	٤,٨
أسوان	١,٢	٠,٣	٠,٨
اسيوط	١,٥	٠,٤	١,٠
دمنهور	١,٤	٠,٤	٠,٩
الفيوم	١,٥	٠,٤	١,٠
الاسماعيلية	١,٦	٠,٥	١,١
المنصورة	٢,١	٠,٦	١,٤
طنطا	٢,٥	٠,٧	١,٧
الزقازيق	١,٧	٠,٥	١,١
موريتانيا			
نواكشوط	٠,٥	٠,٤	١,٦
المغرب			
الدار البيضاء	١٥,٦	١٠,٠	٢٨,٣
فاس	٣,٨	٢,٤	٦,٩
قنيطرة	٣,٠	٢,٠	٥,٤
مراكش	٣,٩	٢,٥	٧,٠
مكناس	٣,٦	٢,٣	٦,٥
وِجدة	٣,١	٢,٠	٥,٤
الرباط	٥,٣	٣,٤	٩,٦
صافي	١,٩	١,٢	٣,٤
طنجة	١,٨	١,١	٣,٣
تطوان	٢,٧	١,٧	٤,٩

الدولة والمدينة	السكان في المدينة (١٠٠,٠٠٠ فأكثر)	النسبة لمجموع السكان (٪)	النسبة لإجمالي السكان الحضر (٪)
الصومال			
مقديشو	٢,٣	٨,٢	٤٦,٠
السودان			
الخرطوم	٢,٦	١,٦	٢٠,٠
الخرطوم بحري	١,٢	٠,٧	٩,٢
أم درمان	٢,٥	١,٥	١٩,٠
بورسودان	١,١	٠,٦	٩,٠
تونس			
تونس	٦,٤	١٣,٠	٣٠,٤
صفاقس	٢,٥	٥,٠	١١,٩
البحرين			
المنامة	٠,٨	٣٢,٠	٤٠,٠
العراق			
بغداد	٢٣,١	٢٥,٣	٤٧,٧
البصرة	٤,٣	٤,٧	١٠,٧
الحلة	١,٥	١,٦	٣,٧
كركوك	٢,٥	٢,٧	٦,٢
الموصل	٣,٦	٣,٩	٩,٠
النجف	١,٨	١,٩	٤,٥
الأردن			
عمان	٥,٠	٢٠,٨	٤٥,٤
إربد	١,٦	٦,٦	
الزرقاء	٢,٢	٩,١	٢٢,٠

الدولة والمدينة	السكان في المدينة (١٠٠,٠٠٠ فأكثر)	النسبة لمجموع السكان (٪)	النسبة لإجمالي السكان الحضر (٪)
الكويت			
الكويت	٢,١	٣٤,٧	٣٥,٠
	٤,١	٤٨,٣	٦٠,٢
لبنان			
بيروت	٩,٣	٣٢,٠	٧١,٥
السعودية			
جدة	٢,٦	٣,٥	١٣,٦
مكة	٢,٥	٣,٣	١٣,١
الرياض	٢,٩	٣,٩	١٥,٢
سوريا			
دمشق	٩,٢	١٥,٠	٤٠,٠
حلب	٦,٣	١٠,٣	٢٧,٣
حمص	٢,١	٣,٤	٩,١
حماة	١,٣	٢,١	٥,٦
اللاذقية	١,٢	١,٩	٥,٢
الإمارات المتحدة			
أبو ظبي	٠,٥	٥,٠	٧٠
الجمهورية العربية اليمنية			
صنعاء	١,٢	٢٤,٠	٤٠
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية			
عدن		٢٥	٨٣,٣

* د. اسحق يعقوب قطب. مرجع سابق. عن الكتاب الاحصائي السنوي للأمم المتحدة ١٩٧٣م

من كل ما تقدم حول نمط المدن العربية، نلحظ بسهولة انتفاخ اقطار الوطن العربي بالمدن الكبرى، التي سيطرت على باقي المدن، وكان نمو المدن الرئيسية على حساب نمو المدن المتوسطة الحجم، والسبب بذلك يرجع الى عدم التوازن بين فرص العمل والتعليم والخدمات الصحية، والترويحية بين مختلف المناطق في القطر الواحد، والسؤال الذي يطرح نفسه بهذا المجال هل نمت وتطورت قدرات وامكانات وادارات المدن بنفس النسبة التي نما بها عدد سكانها؟

ان الدراسات تشير الى ان امكانات وقدرات المدن العربية الكبرى مازالت محدودة، فقد كانت التغيرات الحضرية التي تعرضت لها سريعة وغير متوقعة، بحيث وقفت الادارات والهيئات المسئولة عن هذه المدن عاجزة امام الأزمات الناجمة عن هذا النمو السريع لأحجام المدن، ولا تشير الدلائل بأن اتجاه نمو التحضر سيضعف او يتوقف في المستقبل القريب أو البعيد، بل تشير معظم دراسات وابحاث المهتمين بدراسة المدن العربية الى ان التحضر سيستمر في النمو وقد تتضاعف اعداد سكان المدن العربية خلال ربع القرن القادم، مما قد ينجم عنه كثير من الأزمات والمصاعب والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، واختلال واسع في توزيع وكثافة السكان.

فمعظم المشكلات والأزمات والانحرافات الاجتماعية في الوطن العربي تظهر في المدن الكبرى نتيجة لتخلخل البناء الاجتماعي. ومعظم المدن الكبرى العربية تقف عاجزة عن توفير الخدمات الضرورية لسكانها من اسكان، وتغذية، وعناية صحية، وماء، وكهرباء، وشوارع، ومجاري

ولقد أوضحت دراسات سعدالدين ابراهيم عن المدن العربية، بأن الزيادات السكانية تشكل أعباءً على طاقات وقدرات بعض المدن

العربية، ففي بيروت يوجد حوالي نصف مليون نسمة زيادة عن الحجم المثالي لاستيعاب المدينة، ويزيد سكان بغداد عن حجمها الطبيعي بحوالي ٧٥٠ ألف نسمة، وتقدر الزيادة السكانية لمدينة عمان بالأردن حوالي ربع مليون، وتحتفظ مدينة القاهرة بـ (٢,٥) مليون نسمة فوق قدرتها وطاقتها[١] «ان المدن العربية تعيش في ازمات تحضرية وحضرية فجزء كبير من سكان هذه المدن هم من البشر الذين لا تستطيع المدن امتصاصهم، أو هضمهم ضمن قدراتها المحدودة، ولهذا تعيش الملايين من سكان هذه المدن في العالم العربي على حافة الحياة الحضرية، فهي لم تستوعب متطلبات حياة المدن وهكذا ينتقل الريف الى المدينة ويتحول هذا الريف المنتج جزئيا الى بشر غير منتج عاطل عن العمل ينتظر المساعدات والاعانات من الآخرين»[٢]

من كل ما تقدم، نلاحظ بوضوح ان نمو السكان السريع في الوطن العربي جاء نتيجة للثورة الصناعية فقد كشفت لنا الإحصاءات عبر ارقامها على ان التزايد السكاني قبل هذا الوقت كان يتسم بالبطء الشديد بحيث لم يتجاوز نصف بالمئة سنويا، وكان للثورة الصناعية الأولى التي تفجرت بمجتمعات أوربية انعكاساتها التي شملت مجتمعات العالم أجمع، وكذلك فان مردودات الثورة الصناعية الثانية والثالثة وصلت لكل قطر من أقطار العالم وأحدثت تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية عالمية جذرية، ولم تكن مجتمعات الوطن العربي بمعزل عن تلك الآثار والانعكاسات التي صاحبت تلك الثورات المتعاقبة، بل كانت ملازمة لها ، وانعكس هذا بوضوح على التزايد السكاني السريع بالمناطق الحضرية والريفية، وعلى التغيرات الديمغرافية وسببت انتفاخ المدن، وتبدل الأساس الاقتصادي.

1- Ibrahim, Saad, Over-Urbanization and Under-Urbanism, The Case of the Arab World, International J. of Middle East Studies, Cambridge Univ. Press, Jan. 1975.

٢ ـ عبدالإله عياش مرجع سابق ص ١٢٧ ـ ١٢٨

الهجرة والجريمة وانحراف الأحداث

ان اصطلاح الهجرة يطابق كل تبديل أو تغيير دائم لمكان الاقامة لعدد كبير من الاشخاص، وينسحب اصطلاح الهجرة هذا على العمال الموسميين الذين يتركون مجتمعاتهم الأصلية بصورة مؤقتة للعمل بمجتمعات أخرى، كما يطلق على أولئك الذين هجروا بلدانهم بصورة دائمة ليستقروا ببلدان أخرى، وربما بقارة أخرى[1]

ولا يتضمن هذا الاصطلاح تحركات السياح حتى ولو اتسمت بالاستمرار والديمومة، هذا وسنعتمد اصطلاح الهجرة بهذا المعنى في هذه الدراسة.

ان الهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الانسان على الأرض، بل انها تشكل اكثر الظواهر الاجتماعية أهمية وتعقيداً، لما تحمله من نتائج عديدة على جميع الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية. وهي تمثل رد فعل مباشر لنتائج الفقر والتبعية واللامساواة التي يتعرض لها أو لبعضها الانسان في مجتمعه الأصلي وكان تحول السكان من بلد لآخر أو من قارة لأخرى، الأصل في تكوين وتشكيل البلدان الكبرى. فالمهاجرون هم الذين حافظوا على اقتصاد تلك البلدان في مستوى مرتفع، وهم الذين أخذوا زمام المبادرة باقامة علاقات متنوعة بين مختلف الأجناس في بلد المهجر، بالتالي كان لهذا التبادل الثقافي بين تلك الأجناس المتنوعة الفضل بابداع شكل جديد من الحضارة، وحضارة أندلس الأمس، وأمريكا اليوم لخير دليل على ذلك.

1- A. Sauvy, Théorie générale de la population, Vol. II. 3c Edition, P.U.F., Paris 1966, P. 250.

وتؤثر الهجرة بدورها في اتجاه التغير الاقتصادي والاجتماعي بما تحدثه من آثار في الهرم السكاني وحجم السكان وتركيبهم في مجتمع المنشأ والمجتمع المُستقبل، وعلى الأغلب تجذب الهجرة فئات عمرية محددة كما تجذب الذكور دون الاناث (مما يترك فجوات في الهرم السكاني في فئات الذكور الشابة في المجتمع المهاجر منه، واستطالة غير طبيعية في جسم الهرم السكاني للمجتمع المهاجر اليه، وكلا الأمرين "الاستطالات والفجوات" يفعلان فعلهما في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية)[1].

ويمكن النظر الى أنواع الهجرة وأنماطها، من حيث الدافع فنجد الهجرة الاختيارية والهجرة القسرية[2] اما من حيث المكان فهناك نوعان رئيسيان، الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، والهجرة الداخلية هي حركة الموارد البشرية من مجتمع لآخر داخل حدود الدولة الواحدة، أما الهجرة الخارجية، فهي انتقال الأفراد من دولة لأخرى حيث ينسلخ من وسطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والاداري ويدخل وسطا اجتماعيا مختلفا عن الوسط الأصلي.

وترتبط الهجرة بعنصر الزمن، فهي إما ان تكون دائمة مستمرة لا ينوي معها المهاجر العودة لمجتمعه الأم، أو مؤقتة . . حيث يترك المهاجر مجتمعه على أمل العودة اليه، وما بينهما اي الهجرة الدائمة والمؤقتة تبرز حالات تتداخل فيها عناصر الزمن. كما أن هناك نوعين اخرين هما: الهجرة الدائمة، المؤقتة، حيث يكون في نية المهاجر الاستقرار الدائم في

---

١ ـ د. صفوح الأخرس. علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي. دمشق ١٩٨٠م ص ١٣٨

٢ ـ اسحق قطب. عبدالاله عياش. النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي وكالة المطبوعات. الكويت ١٩٨٠م ص ١٤٦

مهجره ولكنه لا يلبث ان يعود لوطنه أو لمكان آخر والمؤقته الدائمة التي يكون فيها اتجاه المهاجر نحو الاستقرار الى أجل معلوم، لكنه يجد نفسه وقد تكيف مع مجتمعه وظروفه الجديدة فتنقلب هجرته المؤقته لتصبح دائمة[1].
من حيث الشكل قد تكون الهجرة فردية على شكل أفراد من أسر وفئات وطبقات وطوائف وقد تتخذ شكلا جماعياً بصورة جلاء شعب أو قبيلة أو عائلياً أي أن تهاجر العائلة بأكملها أو بمعظم أفرادها.

في الواقع ان تصنيف الهجرة وتحديد خصائصها يساعد على رصد حركة الهجرة وأبعادها مما يدعم التخطيط ورسم السياسات اللازمة لمواجهة متطلبات المهاجرين والحد من خطورة المشكلات التي تنشأ عنها[2].

وحتى نتمكن من تحليل نتائج النزوح، ومعرفة خصائصه ودوافعه، فان الاسئلة التي تطرح نفسها هنا هي: متى؟ وأين؟ ومن؟

والاجابة على تلك الأسئلة يعني استعراض سلسلة التغيرات والتبدلات التاريخية التي طرأت على الهجرة. فعلى صعيد الوطن العربي، شهدت الأرض العربية حركة سكانية نشطة في التاريخ القديم والحديث والمعاصر، ولسنا هنا بصدد الحديث عن تاريخ الهجرات المتعاقبة القديمة التي شهدتها هذه الأرض، ولكننا نود ان نستعرض ببساطة وايجاز شديدين حركة تنقلات السكان منذ نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا

فالغزو الذي تعرض له المغرب العربي بدءاً من عام ١٨٣٠م ـ حيث تعرضت الجزائر للغزو الاستعماري الفرنسي وتبعتها على التوالي بقية أقطار

---

١ ـ الدكتور صفوح الأخرس. مرجع سابق ص ١٣٩
٢ ـ عبدالإله عياش مرجع سابق ص ١٤٧

المغرب العربي، تونس، فمراكش، ثم الغزو الاستعماري الزراعي لليبيا من قبل ايطاليا - أدى الى نزوحات داخلية واسعة وكثيفة نحو المدن بعد المجاعات والحروب التي تعرض لها السكان[1] فقد كانت المدن تستقطب كل مواقع الانتاج الصناعي والحرفي، وحيث كان الريف لا يزال بعيداً عن المعطيات التكنولوجية الزراعية ماعدا طبعا المستعمرات الزراعية الخصبة التي استولى عليها الاستعمار فطرد أصحابها وأخذ يستثمرها بأحدث الطرق الزراعية.

من جهة ثانية؛ كانت مدن المشرق العربي محط أنظار المهاجرين من المغرب فلقد أرغمت وحشية الاستعمار الاستيطاني الغربي أعداداً كبيرة من السكان على النزوح عن أراضيهم بل وبلدانهم، فكانت النزوحات الليبية والجزائرية نحو مدن المشرق وخاصة دمشق والقاهرة واتسمت تلك الهجرات بكونها جماعية وعائلية.

في تلك الفترة بالذات كانت بلدان المشرق وجنوب الجزيرة العربية مصادر هجرية بعيدة المدى نحو أمريكا وأفريقيا واقيانوسيا وجنوب آسيا[2]. كما شهد ريف المشرق في الفترة نفسها نزوحات واسعة باتجاه المدن نتيجة لاسلوب ووسائل الانتاج المتخلفة ولطبيعة ملكية الأرض، وامتازت تلك الهجرات بأنها كانت تضم أعداداً كبيرة من صغار التجار والحرفيين الى جانب الأيدي العاملة الزراعية التي هجرت الأرض.

ثم عرف الوطن العربي هجرات أخرى، إثر قيام حركات التحرر الوطنية في مشرق الوطن ومغربه، فمنذ بداية القرن الحالي، وخاصة بعد

---

١ - سمير امين المغرب العربي الحديث ترجمة كميل داغز دار الحداثة بيروت ١٩٨٠م ص ٣٤ - ٣٨

٢ - فيليب فارع احتياطات اليد العاملة والدخل النفطي ترجمة جورج ابي صالح مركز الدراسات والابحاث عن المشرق المعاصر بيروت ١٩٨١ المقدمة

مأساة فلسطين في عام ١٩٤٨، فرغت مدن وقرى فلسطين من سكانها العرب، وأخذت مئات الآلاف من المهاجرين تتدفق على المدن العربية، وتموضع على أطرافها أيضا عشرات الآلاف بمخيمات تفتقر لأبسط متطلبات الحياة، واتجهت اعداد غير يسيرة شطر أوروبا وأمريكا وكندا.

وفي المغرب العربي، ارتبطت الهجرة من الأرياف الى المدن في تلك الفترة بالاستقلالات السياسية التي حققتها تلك الدول[1]، فمع الاستقلال وجدت الأقطار المغربية نفسها أمام مشروعات وخطط تنمية طموحة لتنمية العواصم والمدن الرئيسية، فجذبت السواعد السمراء من الريف لبناء المدن، وقد ترك رحيل المستعمرين كذلك فراغات سكانية هامة في الأحياء والمساكن أغرت سكان الريف بهجر قراهم والنزوح للتمتع بالسكنى بالمدن كما حصل في الجزائر وليبيا.

وكانت هناك أيضاً الأعداد الكبيرة التي هجرت بلدانها للنزوح الى فرنسا أي من الجزائر وتونس والمغرب، وما تزال مئات الآلاف من مهاجري المغرب العربي يبنون بسواعدهم الأبنية والمصانع في فرنسا.

وزادت الهجرة بعد عام ١٩٦٧م، حيث أثرت نتائج الحرب بين العرب واليهود على زيادةعوامل الدفع للسكان من مناطق المواجهة على الحدود مع العدو الاسرائيلي، نحو المدن الداخلية لدول المواجهة، فقد تحلق حول المدن وخاصة مدينة دمشق وعمان أحياء سكنية متباينة في أنواعها وأشكالها (ومختلفة في أنماطها تعكس الخلفيات الثقافية والاجتماعية للمهاجرين، ورغم هذه الاختلافات فيما بينها، فانها تشترك في حقيقة

---

١ ـ لمزيد من التفصيل أنظر. فرج الاسطنبولي. الأحياء القصديرية في المدن الشمال ـ افريقية. مجلة العلوم الاجتماعية. الكويت. مجلد ٦ العدد (١) ١٩٧٨م ص. ٣٩ ـ ٥٨

واحدة وهي انها تكون على الأغلب مساكن من نوعيات رديئة تفتقر للخدمات الضرورية)[1].

وفي الحقيقة لقد تم بعد عام ١٩٦٧م تدفق آلاف المهاجرين على العاصمة السورية، والأردنية، واللبنانية، وتموضعوا على أطرافها مضيفين أحياء وعششاً سكنية أخرى يحدوهم الأمل بأن هجرتهم لن تطول[2].

وتلت ذلك هجرات الحرب الأهلية في لبنان والتي مازالت نارها مستعرة حتى يومنا هذا، والتي تقدر بأن أكثر من مليون مواطن هاجروا للدول العربية المجاورة ولدول الخليج العربي، ونسبة لابأس بها اتجهت نحو اوروبا وأمريكا

وعلى صعيد التبادل البشري بين أقطار الوطن العربي، فقد شهد هذا الوطن منذ مطلع الستينات حتى الوقت الحاضر حركة تبادل سكاني هامة جداً، خاصة بعد عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤م، تلك الفترة التي تميزت بزيادات هامة في أسعار النفط من جهة، وفقدان الأمن والاستقرار بمجتمعات الدول المصدرة لقوة العمل من جهة ثانية.

هذا ويمكننا ان نميز بين ثلاثة تيارات أساسية لهجرة العمالة العربية منذ مطلع الستينات حتى وقتنا الحاضر

---

١ ـ الدكتور عبدالإله عياش أزمة المدينة العربية: وكالة المطبوعات الكويت. ١٩٨٠م ص. ١٥١

٢ ـ لقد ورد في تقرير لرئيس بلدية مدينة دمشق ان المساكن غير المرخص بها انتشرت على مساحة قدرها ستة آلاف هكتار مكتب الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية (التخطيط الانمائي والأهداف الاجتماعية في سوريا) بحث غير منشور. بيروت أيار ١٩٧١م ص. ٤٣ استشهد به عبدالإله عياش مرجع سابق ص ١٧٠

التيار الأول: هجرة قوة العمل العربية الى خارج أقطار الوطن العربي، ويتركز هذا التيار غالباً في أقطار المغرب العربي الثلاثة، (تونس، الجزائر، مراكش)، وهجرة العمالة المغربية الى خارج حدودها وحدود الوطن العربي قديمة يعود تاريخها لمطلع هذا القرن اي لفترة التوسع الاستعماري الفرنسي بتلك المناطق، وقد استأثرت أوروبا الغربية باستقبال الهجرات المغربية خاصة للعمال غير المؤهلين وأنصاف المؤهلين، ويقدر عدد العمال المهاجرين لأوروبا الغربية بحوالي مليون ونصف مهاجر ٩٠٪ منهم في فرنسا،[١] وأن هذا التيار يكاد يكون قد توقف امداده منذ منتصف السبعينات، وبدأت فرنسا تتخذ اجراءات لحث العمال المهاجرين على مغادرتها. ويتضمن هذا التيار أيضا، هجرة العقول المفكرة (Brain Drain) أو الكفاءات العلمية لأوربا وأمريكا، وتقدر بين ١٠٠,٠٠٠ ـ ٢٠٠,٠٠٠ عربي[٢]

التيار الثاني: من خارج أقطار الوطن العربي الى البلدان العربية النفطية المستوردة للعمالة (كالكويت، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، المملكة العربية السعودية، عمان، ليبيا). وتتكون الدول المصدرة للعمالة الخارجية من الدول الآسيوية والأوربية وخاصة من شبه القارة الهندية وايران وتركيا، ومنذ بداية عام ١٩٧٨م تقريبا بدأت قوة العمل المهاجرة من بلدان جنوبي شرقي آسيا تزداد على حساب العناصر الأخرى، ويشير الدكتور نادر فرجاني مستشار رئيس قسم التنمية البشرية بالمعهد العربي

---

١ ـ الدكتور نادر فرجاني تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد. ٣٩، تاريخ ١٩٨٢/٥م، ص ٣٧.

٢ ـ المرجع السابق

للتخطيط بالكويت، الى ان عدد العاملين من البلدان الآسيوية كان يشكل نصف مليون نسمة عام ١٩٧٥م، وارتفع هذا العدد الى أكثر من مليون نسمة عام ١٩٨٠م[١].

في عام ١٩٧٥م كان التكوين العرقي للوافدين كالتالي

العرب ٦٥٪.

الايرانيون ٤٪

مواطنو شبه القارة الهندية ٢٢٪

أبناء جنوب شرق آسيا يزيد قليلا على ١٪.

أما نسبة الـ ٨٪ الباقية فكانت من أوروبا وافريقيا وامريكا الشمالية وأجزاء أخرى من العالم، وتدل الاسقاطات انه بحلول عام ١٩٨٥م(*) فان مواطني جنوب شرق آسيا سيشكلون حوالي ١٠٪ من مجموع القوة العاملة الكلية في تلك الأقطار المستوردة للعمالة[٢].

التيار الثالث

لقد أحدثت مداخيل النفط الخيالية لدى مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط، دوافع وطموحات، أخذت تحققها في قفزات سريعة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في مجال البناء، العمران، التصنيع الخفيف، الطرقات، التعليم، الخدمات الصحية، الاسكان، الاعلام، الترويح ألخ، وأصبحت هذه الأقطار مناطق جذب لسكان الأقطار العربية الأخرى خاصة في كل من مصر، سوريا، الأردن،

---

١ ـ المرجع السابق

٢ ـ اسماعيل سراج الدين وآخرون هجرة العمل الدولية في الوطن العربي مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد ٤٧ تاريخ ١٩٨٣م ص ٧٦

(*) أجريت هذه الدراسة قبل حلول عام ١٩٨٥م بفترة

فلسطين، الجمهورية العربية اليمنية، وتونس. وقد ارتفع حجم العمالة العربية الوافدة خلال الفترة مابين ١٩٧٥ - ١٩٨٠م من مليون تقريبا الى أكثر من مليوني نسمة. ويأتي في مقدمة الأقطار العربية المصدرة للعمالة من حيث الحجم: مصر، الجمهورية العربية اليمنية، الأردن، وفلسطين. حيث تعدى عدد العاملين المهاجرين عام ١٩٨٠م مليونا في حالة مصر، وتعدى نصف المليون في حالة الجمهورية العربية اليمنية، وتجاوز ربع المليون في الأردن وفلسطين[١]

ومن الثابت، ان عدد السكان الكبير لكل من الجزائر والعراق اعطى القدرة لهذين البلدين في الاعتماد على النفس بتأمين احتياجاتهما من قوة العمل الوطنية، فالجزائر والعراق يحتويان على اقل من ١٪ من العمالة الوافدة بالنسبة لمجموع القوى العاملة المستخدمة في عام ١٩٧٥م، وتدل الاسقاطات على انه بحلول عام ١٩٨٥م ستشكل قوة العمل الوافدة لكلا القطرين على التوالي ٣,٤٪ و ٥,٧٪ من مجموع قوة العمل بهما[٢].

أما بالنسبة لمجموعة البلدان المستوردة للعمالة (المملكة العربية السعودية، البحرين، ليبيا) فقد بلغت قوة العمل الوافدة على التوالي ٣٤٪، ٣٧٪، ٣٨,٢٪ لعام ١٩٧٥م، وتشير الاسقاطات انه بحلول عام ١٩٨٥م سترتفع مساهمة هذه القوة الى ٥١,٨٪ بالمملكة العربية السعودية،

---

١ - الدكتور نادر فرجاني - مرجع سابق.

٢ - ان مجموع القوة العاملة المصرية التي وفدت للعراق قد بلغت ١,٥ مليون عام ١٩٨٢م أنظر:

محسن خليل ابراهيم. حول تجربة العراق في العمالة الوافدة. بحث قدم الى ندوة «العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة ١٥ - ١٩ كانون الثاني ١٩٨٣م

٥٣,٩٪ بالبحرين، و ٥٠,٩٪ في ليبيا (نمو اقتصادي مرتفع) اما الإمارات العربية المتحدة وقطر فتدل الاسقاطات على ان العمالة غير الوطنية ستصل الى ٩٠٪ بالأولى، و ٨٦٪ بالثانية، وعلى ما يبدو ان نسبة العمالة الوافدة ستنخفض في الكويت وعمان فقط، فقد كانت تلك العمالة تشكل في عام ١٩٧٥م ٧٠,٨٪ بالكويت، و ٥٣,٧ في عمان، فتشير الاسقاطات على انها ستنخفض في عام ١٩٨٥م الى ٦٤,٣٪ في القطر الأول، والى ٤١,٢٪ في القطر الثاني[١]

كما أشارت الدراسة الى انه بحلول عام ١٩٨٥م ستكون احتياجات بلدان المجموعة النفطية التسعة (الامارات العربية المتحدة، الكويت، المملكة العربية السعودية، قطر، عمان، البحرين، ليبيا، الجزائر، العراق) من العمالة غير الوطنية يتراوح ما بين ٣,٤ مليون نسمة الى ٤,١ مليون نسمة، وسيكون احتياج الأقطار السبعة الأولى من العمالة الوافدة يتراوح ما بين ٣,١ ـ ٣,٥ مليون عامل اي بزيادة عن عام ١٩٧٥م تقدر بحوالي من ١,٥ ـ ١,٩ مليون عامل[٢]

ومما لاشك فيه ان قوة العمل الوافدة مكنت تلك الأقطار من تحقيق تنمية اقتصادية ـ اجتماعية على درجة من الاتساع والأهمية، ما كان بإمكانها تحقيقها بقاعدتها السكانية الأصلية، ولكن استقدام قوة العمل من مجتمعات مختلفة ومتعددة انتج في مجتمعات تلك الأقطار المستوردة للعمالة تعددية سكانية جمعت بين مواطنين وعرب وافدين، وآسيويين وافريقيين وأوربيين وامريكيين مما ادى لخلق مجتمعات غير متفاعلة قادت لحدوث اختلالات في

---

١ ـ اسماعيل سراج الدين وآخرون، مرجع سابق ص ٧١، ٧٢

٢ ـ المرجع السابق ص ٧٥، ٧٦

تركيب السكان النوعي والعمري ولظهور بعض المشاكل والأزمات الاجتماعية سنتعرض لها بعد قليل

دوافع هجرة قوة العمل العربية

ترتبط هجرة قوة العمل ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم في داخل البلد المهاجر منها والبلد المهاجر اليها على حد سواء، فتحرك السكان من منطقة الى منطقة أخرى داخل البلد الواحد أو انتقالهم من بلد لبلد آخر يختلف عن موطنهم الأصلي تمام الاختلاف ومن ثم اضطرارهم للتعايش مع أنماط جديدة من الحياة مختلفة عما اعتادوه وألفوه، لابد ان يكون وراءه عوامل دفع قوية من موطنهم الأصلي . . في الوقت نفسه، لابد من وجود عوامل جذب push-pace factors مغرية في بلد المهجر[1]

ولتفسير الهجرة وتحديد عواملها وما ينتج عنها من مشكلات لابد من التعرف على عوامل الدفع "Facteursd'expulsion" وعوامل الجذب acteurs d'attraction حتى يتمكن المخططون من وضع سياسة سكانية تخطط للهجرة حسب أهداف وبرامج خطط ومشاريع التنمية وكما يشير الدكتور صفوح الأخرس «ان الهجرة التي لا تصطحب بخطط تنموية تستوعب الفئات العاملة المهاجرة تتسبب في انتشار البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد المهاجرين، كما تؤثر الهجرة غير المبرمجة في خلق أوضاع اجتماعية غير متجانسة»[2].

---

١ ـ لزيادة الاطلاع حول موضوع دوافع الهجرة بشكل عام على الصعيد العالمي انظر مجموعة الأبحاث التي نشرها المركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي تحت عنوان:
Les migrations internationales, de la fin du XVIII[e] riécle á nos jours, Editions, C.N.R.S., Paris, 1980.

٢ ـ الدكتور صفوح الأخرس مرجع سابق ص ١٣٩

عوامل الدفع:

١ ـ المجتمعات الأصلية لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات المادية المتزايدة للسكان

٢ ـ ارتفاع معدلات النمو السكاني الطبيعي، وانخفاض معدلات الوفيات، حيث ادت لزيادة سكانية كبيرة

٣ ـ البطالة التي انتشرت بالمجتمعات المصدرة للعمالة، شكلت مصدر قلق حقيقي لتلك المجتمعات

٤ ـ العجز بميزان المدفوعات للدول المصدرة للقوة العاملة، دفعت تلك الدول لاستصدار تشريعات وقوانين سهلت بهما عملية الهجرة، وقد أشار W. B. Fisher بدراسته حول الهجرة في لبنان الا ان التحويلات المالية من المهاجرين لذويهم بالوطن، قد اسهمت في تحسين اقتصاد البلد وفتح بعض الاستثمارات الصغيرة [١]

كما أكد الدكتور يحيى حداد ببحثه عن (التحضر في المملكة الاردنية الهاشمية) ان تحويلات وعائدات المهاجرين «تشكل مصدرا لا يستهان به من مصادر دخل القطر، كما أن مغادرتهم للبلاد قد حلت مشكلة البطالة، وقد بلغت المبالغ المحولة من الأردنيين العاملين في الخارج الى عائلاتهم حوالى ٩,٦ من الانتاج القومي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٦م»[٢]

٥ ـ ارتفاع مستوى المعيشة والأجور نتيجة لارتفاع نسبة التضخم

---

١ ـ أنظر ظاهرة التحضر في لبنان بحث للدكتور محمد سطيمة بمجموعة الأبحاث المسماة «التحضر في الوطن العربي» نشر المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم: الجزء الأول ص ٣١٦

٢ ـ د يحيى حداد. التحضر في المملكة الأردنية الهاشمية المرجع السابق ص ٤١٣

٦ ـ الاضطرابات الأمنية والحروب الأهلية التي اصبحت منطقة الشرق الأوسط مرتعا لها.

٧ ـ طول فترة الخدمة العسكرية الالزامية وضعف مداخيل المجندين، فهناك عدد لا يستهان به من هؤلاء يتحمل مسئولية اعالة عائلة بصورة مباشرة وكاملة

٨ ـ حمى الهجرة التي تأثرت بها أعداد كبيرة نتيجة للأخبار والروايات التي ينقلها المهاجرون العائدون للوطن حول الدخول المرتفعة في البلاد التي هاجروا اليها.

٩ ـ مظاهر بحبوحة الحياة المادية التي يعيشها المهاجرون العائدون كشراء السيارات، الأراضي، المنازل الخ.

١٠ ـ ويضاف عامل آخر يخص فئة من المثقفين والمتعلمين يتمثل بشعور البعض منهم بثقل القيود المتعلقة بالبحث والدراسة العلمية.

عوامل الجذب:

١ ـ زيادة تدفق العائدات من البترول واستثماراته، ادت الى تحسن الظروف المعيشية والاقتصادية، وازدياد فرص العمل وارتفاع الأجور في الدول النفطية

٢ ـ الأعداد القليلة للسكان في المجتمعات المستوردة للعمالة.

٣ ـ التشريعات المشجعة الخاصة بالهجرة والعمل بدول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية، وليبيا والعراق

٤ ـ عجز الهياكل والمؤسسات الفنية والتقنية في عدد من الدول النفطية عن تزويد مشروعات التنمية بالأيدي العاملة الوطنية، خاصة من الفنيين والمتخصصين.

٥ ـ الأمن والاستقرار بتلك المجتمعات.

٦ ـ سهولة طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية.

نتائج الهجرة:

ان نتائج الهجرة معقدة للغاية، حيث تتشابك فيها الجوانب الايجابية والسلبية، فيصبح من الصعب الكشف عن آثارها بالنسبة للمجتمع المصدر والمستورد للقوة العاملة على حد سواء، فبالنسبة للمهاجرين كأفراد، قد تبدو لهم الهجرة حلا ايجابيا يتغلبون به على المصاعب والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تصادفهم في وطنهم الأم، كشراء أرض، منزل، سيارة، زواج. الخ، وكما يشير الدكتور سعدالدين ابراهيم في هذا المجال «يقول نهج منفعي بأن ما هو خير لمعظم الأفراد لابد من ان يكون خيرا بالنسبة للمجتمع ككل. بيد أنه اصبح بديهيا في علم الاجتماع، ان المجتمع هو ناتج متحصل (عن) وليس مجرد (كم) مجمع من افراده أو من التصرفات التي يأتيها هؤلاء الأفراد»[1]

ان ايجابيات وسلبيات الهجرة، يجب ان تناقش ضمن اعتبارات النسبية والجدلية، فما يبدو ايجابيا بمرحلة من المراحل، قد يصبح سلبيا بمرحلة اخرى، وما عرف بأنه سلبي بوقت ما، قد ينقلب لايجابي بفترة لاحقة، فهجرة الريفيين للمدن المجاورة أو البعيدة كان بفترة ما سببا في تطوير ونمو تلك المدن من جهة، ومن جهة ثانية كان عامل انعاش وايقاظ وتطوير لكثير من المناطق التي تعاني من التخلف بفضل ادخاراتهم والمهارات التي اكتسبوها «فبفضل الهجرة، ادخلت خبرات جديدة، وتوسع الأفق المحلي للسكان، ووضع حد للركود التقليدي في الأوساط الفلاحية والرعوية»[2]

١- الدكتور سعدالدين ابراهيم .أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر مجلة المستقبل العربي العدد. ٣٥ تاريخ ١٩٨٢/١م ص ٦٦

2- Domenico Demarco, l'emigration Lienne del'unité á nos jours, Profil historique, in les migrations internationales, de la fin XVIII[e] siecle ánosjours, Op. cit. P.63.

الا ان التطور التكنولوجي السريع ومكننة الزراعة واحلال الآلة مكان الانسان على نطاق واسع، أدى الى الاستغناء عن الاف العمال من الريف، ولم يكن امام معظم العاطلين عن العمل بد من الرحيل للمدينة بحثاً عن فرص جديدة للعمل فيها، بنفس الوقت الذي كان فيه التقدم التكنولوجي بميدان الصناعة قد أدى في المدينة للاستغناء عن آلاف الأيدي العاملة من المصانع والورشات لاحلال الآلة مكانهم فتفشت البطالة وساءت الأحوال الاقتصادية لقطاع كبير من البشر، مما ادى لانهيار البنية الاجتماعية الذي تبعه تفكك اجتماعي للعلاقات والروابط الانسانية التي كانت تعمل على تماسك المجتمع.

لقد اسهمت التحويلات المالية بالعملة الصعبة من المهاجرين لذويهم، بالفترة ما بين ١٩٧٤م حتى نهاية هذا العقد في تحسين الظروف الاقتصادية، وتعزيز ميزان المدفوعات للدول المصدرة للعمالة، وتكوين رأس المال، والجدول التالي يبين لنا قيمة التحويلات الصافية للبلدان المصدرة للعمالة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٧٨م

ولكن تلك التحويلات الضخمة التي تزايدت منذ عام ١٩٧٤م اسهمت اسهاما كبيرا في حدوث التضخم المالي المفزع والسريع و «الانفاق العام غير المتبع»[1]، الذي شهدته البلدان المصدرة للعمالة، عدا عن هروب الأموال ثانية للخارج، فالتحويلات العربية لأوروبا بالاضافة الى

---

١ - د. محمود عبدالفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية عالم المعرفة: الكويت ١٩٧٩م ص ١٠١.

مردود المدخرات العربية هناك، بلغت عام ١٩٨٠م ما يقارب ربع مستوى الاستثمارات الخام، في الدول الأوربية التالية:

انجلترا، فرنسا، المانيا الغربية، سويسرا.[١]

الجـــدول رقم (٦)(*)

التحويلات الصافية حسب البلد المستفيد للسنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٨م

(بالأسعار الجارية بملايين الدولارات)

البلد	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الأردن	٧٥,٤	١٦٦,٦	٤١١	٤٥٥,٣	٥٢٠,٢
تونس	١٠٧	١٢٦,٣	١٢١,٢	١٤٤,٨	١٩١,٦
الجزائر	٣٥٢,٤	٣٩٧	٤٢٨,٣	٣٠٩,٤	٣٣٠,٦
سوريا	٤٤,٥	٥٢,٢	٥٣,١	١٤٠,٢	٩٣,٩
مصر	٢٦٨,٢	٣٦٥,٥	٧٥٥,١	٨٩٦,٧	١٧٦١,٢
المغرب	٣١٩,٩	٤٨٩,٣	٤٩٨,٨	٥٣٥,٩	٦٩٩,٩
الجمهورية العربية اليمنية	١٣٥,٥	٢٧٩	٦٧٦,٥	٩١٤,٣	٨٩٩,٦
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٤١,١	٥٥,٩	١١٥,٢	١٧٢,٦	٢٥٤,٨
المجموع	١٣٤٤	١٩٣١,٨	٣٠٥٩,٢	٣٥٦٩,٢	٤٧٥١,٨

---

١ - رياض طبارة. التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية المستقبل العربي العدد ٤٧ تاريخ ١٩٨٣/١م ص ٩٣

* المصدر: احتسب من الملفات الرئيسية لصندوق النقد الدولي والبيانات جمعها G.Swany كما وردت في:

World Bank, International Labor Migration & Manpower in the Middle East and North Africa. Washington, D.C. September 1980, P. 196.

في: الدكتور سعدالدين ابراهيم مرجع سابق ص ٦٧

ان تلك التحويلات الضخمة اتاحت الفرصة امام المهاجرين وذويهم لاستيراد واستهلاك السلع الكمالية والترفيهية من خارج الوطن بدلا من انتاجها او التشجيع على انتاجها، ونتيجة لذلك فقد زاد حجم وقيمة واردات الدول المصدرة للعمالة اكثر بأضعاف من قيمة التحويلات وحالة مصر اوضح دليل على ذلك، اذ ارتفعت واردات مصر من السلع الاستهلاكية خلال عقد واحد من الزمن، بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠م بنسبة ٣٦٠٠ بالمئة.[١]

واشتدت تبعية تلك الدول على الصعيد الاقتصادي للدول المصدرة للسلع الاستهلاكية الكمالية والغذائية بنفس الوقت الذي تدهور فيه الانتاج الزراعي نتيجة لتفريغ الريف من قواه البشرية، وبالتالي أعاق تطويره، كما لم تبن قاعدة صناعية أساسية[٢] تزيد الانتاج بل على العكس انخفضت الانتاجية بالدول المصدرة للعمالة، بسبب احلال عمال غير مهرة مكان العمال المؤهلين، الذين استهواهم المهجر. وبالنسبة للعمل الحرفي التقليدي فقد شهد ركوداً، ان لم نقل انحساراً في كل تلك المجتمعات، ودون ان يحل محله صناعة تحويلية كبرى، لا بل حصل ذلك لصالح الاستيراد، وما زالت تلك الدول متأخرة صناعيا، بل لا نعثر فيها على صناعة اساسية واحدة.

---

١ ـ سعدالدين ابراهيم مرجع سابق ص. ٨١

٢ ـ لزيادة التفصيلات انظر

أ ـ بسام خليل الساكت. تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها حالة الأردن. المستقبل العربي. العدد ٣٥. تاريخ /١٠/١٩٨٢م.

ب ـ نادر فرجاني تصدير قوة العمل اليمنية حالة الجمهورية العربية اليمنية. المرجع السابق

جـ ـ نادر فرجاني استخدام الأيدي العاملة في الدول العربية الخليجية المعهد العربي للتخطيط. الكويت ايلول / ١٩٧٩م

د ـ محمود عبد الفضيل النفط والوحدة العربية. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٧٩م

لعوامل عدة، منها عوامل الطرد المستمرة التي تدفع بسكان البادية والريف

كما كانت هناك أحلام وردية وجدت في الهجرة للبحث عن العمل خارج الوطن العربي (صماما للأمان) لبلدان الدول المصدرة لقوة عمل ابنائها العاطلة، والتي قد تشكل مصدر قلق واضطراب، الا ان الذي ثبت ان معظم الأيدي العاملة المهاجرة لم تكن عاطلة عن العمل بموطنها الأصلي، وانما كانت من ضمن الأيدي المنتجة والعقول المفكرة، وان الهجرة سحبت من الوطن الأم افضل العقول واشد السواعد، فبالاختصار . . ان الهجرة اصابت اقتصاد الدول المصدرة للعمالة بتشوهات، ونتج على الصعيد الاجتماعي مشاكل هائلة سنتعرض بعد قليل لواحدة منها وهي الجريمة في المجتمع المصدر والمستورد على حد سواء، وستزداد حدة تلك المشاكل بحال انخفاض الهجرات والتحويلات، لأن تلك التحويلات لم تتوجه للاستثمار بل للمضاربات والاستهلاك الكمالي المحض. سؤال لابد لنا ان نطرحه: ألم يكن من الأصلح للنظم الاجتماعية بالأقطار المصدرة للعمالة، لو فكرت بقليل من الجدية لحل مشكلة البطالة والفقر لمواطنيها عن طريق الانتاج؟ أو هل تحل الهجرة مشاكل المجتمعات؟

ان الذي يجذب المهاجر لترك وطنه هو ايجاد العمل في المناطق الغنية والحلم بأن يعود لموطنه بعد سنوات يتمتع بكل ما حرم منه، يتمتع بالحياة كما يتمتع ابناء الطبقة الميسورة كالتجار، والبائعين، واصحاب المهن، ومن اجل الحصول على الثروة بسرعة، يزاول المهاجر اشق الأعمال واصعبها بعيدا جدا عن العمل الذي اعتاد مزاولته في وطنه، ويقبل عادة على العمل الذي يرفض ابناء البلد مزاولته كأعمال البناء، وحفر الطرق، والنظافة، والمهن اليدوية، والوظائف الحكومية التي لا تغري ابن البلد والرغبة في العودة للوطن تعطي دائما للمهاجر تفكيرا بأن اقامته مؤقته، فيهيء ظروف سكنه وحياته على هذا الأساس، يحيا مع عدد من المهاجرين من ابناء وطنه،

بمهاجع جماعية لا يملك الا فراشه وحقيبته، هدفه يكبر مع الأيام بعودة للديار وللحياة الأفضل، وبعد سنوات من العذاب يعود للوطن لكنه لا يلبث ان يرتد ثانية للمهجر ، فقد وجد ان حصيلة العمر التي جمعها لا تسمح له بالعيش الكريم مع من يحب، والخوف من المستقبل الغامض له ولأطفاله يدفعه من جديد للبحث عن مصدر للرزق بمهجر آخر.

التغير الاجتماعي والهجرة والجريمة وانحراف الأحداث:

ان الدراسات العديدة التي تناولت التغير الاجتماعي على اختلاف اتجاهاتها ومجالاتها المكانية والزمنية والبشرية، تتفق جميعا على ان التغير سواء كان في النظام الاقتصادي، ام الثقافي، ام التكنولوجي، ام الديمغرافي للمجتمع، فانه ينعكس على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وتحدث بالتالي تغيرات اجتماعية هامة في المجتمع قد تعمل على هدم او التشكيك في بعض القيم السائدة، كما تبرز العديد من القيم الجديدة التي تتعارض مع بعض القيم القديمة، وعندما يفقد الضغط الاجتماعي قوته او بعضا منها لاعادة التكييف والتوازن في المجتمع من جديد، فغالبا ما يتعرض المجتمع وتنظيماته الى انواع من التفكك والانحلال ولا نفصل ابدا العلاقة بين التصنيع والتحضر واندفاع السكان نحو العمل بمراكز التصنيع والمدن دون تدريب أو تأهيل، وما قد ينتج عن ذلك من انواع الصراعات بين النظم والقيم القديمة والجديدة، نتيجة للحراك الجغرافي والمهني وتغير الأدوار والمراكز في المجتمع مما يتولد عن ذلك بوادر انحلال وتفكك اجتماعي تتجلى احدى صوره في «الجريمة وانحراف الأحداث»

وسنبحث في الصفحات القليلة الآتية (العلاقة بين الهجرة والجريمة وانحراف الأحداث) ان وجدت مثل تلك العلاقة

ان تزايد هجرة الانسان من وطنه الأم، باتجاه المجتمعات المصنعة والغنية، خاصة هجرة ابناء الوطن العربي لأقطار عربية اخرى، أو بلدان أجنبية بالاضافة لتصورات واعتقادات الرأي العام بأن المهاجرين يعملون على انتشار الجريمة والانحراف بالبلد المضيف، تبرر لنا اجراء دراسة وتحليل للجريمة وانحراف الأحداث التي قد تنشأ عن ظاهرة الهجرة.

من خلال الاحصاءات والدراسات القليلة التي اجريت حول هذا الموضوع، لم يتبين ان هناك نوعية خاصة تسمى جرائم وانحراف الأحداث المهاجرين، أو تختلف عن تلك التي يرتكبها السكان الوطنيون، فنفس العوامل الاجتماعية، كالسن والجنس والعوامل الاقتصادية والفقر، التي تحلل على اساسها انحرافات وجرائم المواطنين، تكون المنطلق الذي تحلل على اساسه ايضا جرائم وانحرافات الأحداث المهاجرين

بينما العوامل الخاصة بالمهاجرين، كالثقافة الأصلية لهم، لا تحدد مطلقا خاصية انحرافاتهم وجرائمهم، فالمخالفات التي يقترفها الأجانب لا تتميز عن تلك التي يرتكبها ابناء المجتمع الذين ينتمون لنفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وعلى هذا الأساس فان تقسيم الجريمة وانحرافات الأحداث بالمجتمعات الجاذبة للهجرة لانحرافات وجرائم خاصة بالأجانب واخرى خاصة بالمواطنين، تقسيم اصطناعي من وجهة نظر «علم الإجرام»

ان احصاءات ومعدلات الجريمة وانحراف الأحداث الأجانب بالمجتمعات الجاذبة للمهاجرين اثبتت ان الاعتقادات السائدة لدى الرأي العام حول ارتفاع نسبة الجريمة وانحراف الأحداث عند المهاجرين، قد ثبت عكسها تماما، فمن الملاحظ انخفاض نسب الجريمة وانحرافات

الأحداث المهاجرين، كما اتضح انه لا يوجد اختلاف بنوعية المخالفات المرتكبة لدى كلا الطرفين.

وبدراسة حول جناح الأحداث في الكويت تبين «تفوق نسبة الأحداث الكويتيين في ارتكاب الجرائم عن غير الكويتيين فهو نحو ٥٥٪، ٤٥٪ على التوالي، وتتفق هذه النسبةتقريبامع غيرها في دراسات سابقة عن مشكلة جناح الأحداث في الكويت، فقد كانت جرائم الأحداث الكويتية نحو ٥٨٪ في السنوات ٦٦/ ١٩٧٠م»[١].

ومن الدراسات العربية التي تناولت الجريمة وانحراف الأحداث، الدراسات التي قدمت للحلقة الدراسية لرعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية التي عقدت في المنامة للفترة ما بين ٤ ـ ١١ شعبان ١٤٠٣هـ الموافق ١٧ ـ ٢٤ أيار ١٩٨٣م.

وقد اشارت الدراسة التي تقدمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة الى ارتفاع نسبة الجنوح وانتشارها بين الأحداث المواطنين "ابناء الإمارات"، اذ بلغت نسبتهم ٧٣,٥٪ لعام ١٩٨٢م وتؤكد الدراسة على ان «هذه ظاهرة جديدة وجديرة بالاهتمام والدراسة، وقد بدأت تنتشر وتتفاقم يوما بعد يوم، وقد بدأ بها الأحداث من غير العرب، لكنها تسربت الى ابنائنا الصغار بحكم الاحتكاك والمصاحبة «رفقاء السوء» ويمكن تحديد الظاهرة في بداية السبعينيات وذلك نتيجة التغيير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع»[٢].

---

١ ـ مشكلة جناح الأحداث في الكويت. دراسة استطلاعية بمجلس التخطيط ١٩٧٤م بكتاب الدكتور صلاح عبدالمتعال. التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية دار غريب للطباعة القاهرة ١٩٨٠ ص ٣٤

٢ ـ ورقة العمل المقدمة من دولة الامارات العربية المتحدة للحلقة الدراسية لرعاية الاحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية. المنامة ١٧ ـ ٢٤ أيار ١٩٨٣م. مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول الخليجية. مكتب المتابعة ص٦

وترد الدراسة نفسها اسباب انحراف الأحداث وجرائمهم بمجتمع الإمارات العربية المتحدة الى (هجرة العمالة الآسيوية الوافدة وخاصة غير العربية، حيث ان هذه العمالة تحمل بين طياتها نفس الثقافات الانحرافية التي كانوا يمارسونها في بلدهم الأصلي)[1].

كما جاء بورقة العمل لدولة البحرين ان نسبة الأحداث الجانحين من ابناء البلاد بلغت لعام ١٩٨٢م ٩٢,٨٪ من مجموع المخالفات التي ارتكبها الأحداث بالمجتمع البحريني.[2]

أما بالنسبة لدولة قطر فقد أكدت ورقة العمل ان مشكلة اجرام الأحداث لم تبلغ نسبة مقلقة تتطلب تعبئة الجهود لايقافها اذ بلغت ٠,٥٪ بالنسبة لمجموع الأحداث في المجتمع القطري، كما جاء بالدراسة أيضا تفوق نسبة الأحداث القطريين في ارتكاب الجرائم والمخالفات عن غير القطريين، اذ يمثل الجانحون الوطنيون ٧٤٪، يأتي بعد ذلك الأحداث العرب حيث وصلت النسبة الى ١٧٪، بينما لم تتعد نسبة الجانحين الأجانب ٩٪[3].

فعلى صعيد الدراسات القليلة التي أجريت في اقطار الوطن العربي الجاذب للعمالة الوافدة يستخلص ان الجريمة وجناح الأحداث بشكل عام يرتبط بالفئات الوطنية أكثر من غيرها والجدول رقم (٢) يعطينا فكرة مبسطة عن توزيع الأحداث المنحرفين والذين ارتكبوا جرائم حسب الجنسية والجنس لعام ١٤٠١ - ١٤٠٢هـ.

---

١ - المرجع السابق ص ٢١

٢ - انظر ورقة العمل المقدمة من دولة البحرين المرجع السابق

٣ - أنظر ورقة العمل لدولة قطر المرجع السابق

الجـــدول رقم (٧)

توزيع الأحداث المنحرفين الذين ارتكبوا جرائم حسب الجنسية والجنس بالأقطار الخليجية

الدولة	مواطنة		عربية		أجنبية		المجموع		المجموع الكلي
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
الامارات	٢٣٦	٣	٣٧	١	٥١	٢	٣٢٤	٦	٣٣٠
البحرين	٢٠٧	٢٠	-	-	٩	-	٢١٦	٢٠	٢٣٦
السعودية	١٨٧٢	١٤٨	-	-	٥	-	١٨٧٢	١٤٨	٢٠٢٠
العراق	٦٥١	١٢	٦	-	٣	-	٦٦٠	١٢	٦٧٢
عمان	٤٥	١	-	-	-	-	-	١	٤٦
قطر	١١١	١	٢٦	-	١٤	-	-	١	١٥٢
الكويت	١٥	لم تتوافر	٣٦	لاتوجد	٢	لاتوجد	٥٣	لاتوجد	٥٣
	احصاءات		احصاءات		احصاءات		احصاءات		
المجموع حسب الجنس	٣١٣٧	١٨٥	١٠٥	١	٧٩	٢	٣٣٢١	١٨٨	٣٥٠٩
المجموع حسب الجنسية	٣٣٢٢		١٠٦		٨١		٣٥٠٩		*(١)

ان النتيجة التي توصلنا اليها وهي. ان الجريمة وانحراف الأحداث بشكل عام يرتبط بالمواطنين أكثر منها عند المهاجرين لا تنطبق فقط على الدول العربية الجاذبة للهجرة، فقد أكدت الدراسات والأبحاث الميدانية المتعلقة بالجريمة وانحراف الأحداث عند المهاجرين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، سويسرا، ألمانيا، كما هو الحال بفرنسا أيضا، ان هناك انخفاضا بمعدلات الجريمة وانحرافات الأحداث للمهاجرين بالمقارنة مع تلك التي تخص المواطنين، وشذت عن تلك النتيجة

---

١ ـ المصدر: خلف أحمد خلف. بيانات ومؤشرات حول رعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية. المرجع السابق ص. ١٨

جماعة المهاجرين الأحداث الجزائريين في فرنسا والايرلنديين في بريطانيا[1]

وتُرجع بعض الدراسات التي اجريت بفرنسا السبب بارتفاع الجريمة وانحرافات الأحداث بين المهاجرين الجزائريين عنها عند المواطنين الأحداث الفرنسيين أو عنها عند أحداث المهاجرين من الجنسيات الأخرى الى الاختلاف الثقافي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ان الهجرة لفرنسا من اقطار المغرب العربي قديمة ولم تقتصر على الجزائريين فحسب، بل شملت كلا من ابناء الجزائر، تونس، ومراكش وبشكل عام ، ان الثقافة السائدة بالأقطار الثلاثة ثقافة واحدة بخطوطها العريضة، فلماذا لم يمتد ارتفاع معدلات الجريمة وانحراف الأحداث ليشمل طوائف المهاجرين التونسة والمغاربة، ان كان العامل الثقافي هو الفيصل؟

ان معظم تحليلات الدراسات التي اهتمت بجريمة وانحرافات الأحداث الأجانب ارتكزت على الصراع الثقافي، وحاولت ان تؤكد مسئولية الاختلاف الثقافي بارتكاب الجرائم والمخالفات وقد اعتمدت تلك التحليلات على معطيات احصائية عامة، بالولايات المتحدة الأمريكية حيث ظهر ان نسبة المجرمين والمنحرفين الأحداث من مهاجري اوربا الشرقية أعلى منها عند مهاجري اوربا الغربية، ويعزو القائمون على تلك الدراسات السبب الى بعد ثقافة مجتمعات اوربا الشرقية عن ثقافة المجتمع الأمريكي

وقد أظهرت تلك الدراسات ان المخالفات التي يرتكبها الجيل الثاني من المهاجرين أعلى منها عند الجيل الأول او جيل الآباء، ويعتقد الدارسون

1- Voir, J. Pinatel, Revue de Science Criminelle 1976, P 473, in M.C. Desdevises, La délinquance des étrangers, CFRBS, Vaucrenan, 1981, P. 109.

ان السبب يرجع الى قوة وعنف الصراع الثقافي الذي يعانيه أبناء المهاجرين

وقد أكد المحللون أيضا على العلاقة بين اندماج المهاجرين بالمجتمع واختلاف الثقافة ومعدلات الجريمة والانحرافات فالوافدون الجدد يعيشون بعزلة وانطواء، منكمشين على انفسهم، متشبثين بمعاييرهم الثقافية الأصلية، مبتعدين ابتعادا شبه كامل عن الاحتكاك بمجتمع المهجر، رافضين ثقافة هذا المجتمع، بالتالي يكون الصراع الثقافي ضعيفا وتنخفض معدلات الجريمة وانحراف الأحداث، عكس الأمر بالنسبة للجيل الثاني، فان فرص الاختلاط والاحتكاك بالمواطنين وأبنائهم أكثر اتساعا وتنوعا من جيل ابائهم، فهناك المدرسة والملعب والشارع ومراكز الخدمة الاجتماعية وأماكن اللهو حيث يقيمون علاقات أكثر تشابكا وفاعلية من تلك التي أقامها الجيل الأول، وبالتالي يشتد الصراع الثقافي وتتعمق الهوة الثقافية بين الفريقين وينتج عن هذا الصراع ارتفاع معدلات الجريمة وانحرافات الاحداث التي يرتكبها أبناء المهاجرين

ويرد كثير من المحللين العرب أسباب الجريمة وانحرافات الأحداث عند المهاجرين الريفيين الى الصراع والتمايز الثقافي أيضا، ويؤكدون على ان الخلفيات الثقافية لأبناء الريف متباينة ومختلفة عنها عند أهل المدن، وكل فئة تتصرف وفقا لهذه الاختلافات والبيانات الثقافية فأبناء الريف عندما ينتقلون الى المدن ينقلون معهم قواعد سلوكهم وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة ويرفضون التخلي عنها «فهذه الجماعات المهاجرة تستورد معها نظمها الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها وترفض التكيف، والتأقلم مع الحياة الحضرية وما تتطلبه، بل ما تفرضه من انفتاح ومرونة ( ) يرفضون تغيير نظراتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وعاداتهم وتقاليدهم ويتمسكون بكل

ما اتوا به من القرى التي هاجروا منها، ولهذا فهم حضر من الناحية الاسمية لأنهم يسكنون في المدينة الا انهم في واقع الأمر ليسوا الا قرويين لأنهم لاينتمون بسلوكهم وأخلاقهم ونظراتهم الى حياة المدن»[1]

ويرى هؤلاء المحللون الانحرافات والمخالفات التي يرتكبها الريفيون المهاجرون ما هي الا عبارة عن «فواتير التحضر للريفيين الذين اغرتهم المدن واوقعتهم في براثنها»[2]

ويؤكد عبدالاله أبو عياش على ان ابناء الأرياف والمهاجرين القرويين يعانون من «صدمات ثقافية»[3]. لدى وصولهم للمدن للاقامة والعمل بها

وفي الحقيقة أن المهاجرين بشكل عام سواء أكانت الهجرة داخلية أم خارجية بالوطن العربي أم بمكان آخر يمرون بمشكلات وأزمات اقتصادية واجتماعية قد تؤدي بهم الى الجريمة وارتكاب المخالفات نتيجة لعدم التكيف مع ظروف الحياة الجديدة الصعبة التي يواجهونها

فغالبا ما يقطن المهاجرون باحياء بعيدة منعزلة عن تلك التي يعيش فيها المواطنون أو بالأحياء القديمة المتداعية التي هجرها سكان المجتمع، يحيون حياة انعزال وتقوقع شبه تام، يقومون بأصعب الأعمال ويؤدون أشق المهن يقبلون الاعمال والمهن التي رفضها أبناء المجتمع، كما يتقاضون أدنى الأجور فغالبيتهم لا تحمل مؤهلا ولا تملك خبرة او تأهيلا وقد تبين بدراسة أجريت بتونس بأن ٥٠٪ من أرباب الأسر في الأحياء القصديرية حول تونس العاصمة تقل دخولهم الشهرية عن (٢٢) ديناراً تونسيا، وأن ٨٠٪

---

١ - عبدالاله أبو عياش أزمة المدينة العربية مرجع سابق ص ١٩٥ - ١٩٧

٢ - المرجع السابق ص ٢٠٥

٣ - المرجع السابق ص ١٩٩

من هؤلاء السكان يعملون كباعة متجولين و ١١٪ من السكان بدون عمل ويعانون من البطالة، و ٣٢٪ هم من عمال الميادين الذين يعانون من نسبة البطالة، وترتفع نسبة البطالة بين العائلات الريفية المهاجرة الى ٦٠٪[١]

من ناحية أخرى ان العنصرية التي تمارس ضدهم ويعيشونها بكل لحظة لدى صعودهم الحافلات، وهبوطهم سلالم العمارة التي يقطنونها، في الشارع، وفي المتجر، وعند البقال، وفي المدرسة، وبأماكن العمل بالاختصار يحيا المهاجرون بجحيم المواطنين الذين ينكرون عليهم حتى فرحتهم وسرورهم بأعيادهم وبمناسباتهم السعيدة التي تقابل بالاستهجان وأحيانا بالعنف، فقد أطلق احد الفرنسيين النار على طفل جزائري يبلغ من العمر اثني عشر عاما لدى احتفال هذا الطفل بمقدم عيد الفطر لهذا العام وأردي قتيلا[٢]

ان تلك الممارسات العنصرية اليومية بالاضافة للظروف المعيشية الصعبة تخلق لدى المهاجرين شعورا بالدونية مما يدفعهم لمزيد من التقوقع والالتفاف حول الذات، فمن زار الأحياء الخاصة بالمهاجرين العرب في دول غربي أوربا، أو مرَّ بالأحياء القصديرية التي تطرق مدن شمالي افريقيا أو رأى الأكواخ المحيطة بعنق دمشق، أو شاهد منطقة الكرنتينا الرابضة على أطراف بيروت، او قرأ عن العشش حول مدن الخليج والاردن والعراق، أو سمع عن المقابر الآهلة بالسكان الأحياء في مدينة القاهرة، للمس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية المأساوية التي يعيش فيها المهاجرون بتلك المناطق فظروف السكن لا انسانية، المجاري مكشوفة تسيل بين الأكواخ

---

١ - فرج الاسطنبولي الأحياء القصديرية في المدن الشمال افريقية مجلة العلوم الاجتماعية المجلد رقم ٦ العدد الصادر في ابريل (نيسان ١٩٧٨ ص ٣٩، ٤٨.

٢ - التلفزيون الفرنسي، تاريخ ما بين ١١ - ١٩٨٣/٧/١٢م

ناقلة الأقذار والامراض، عدم توفر الماء والكهرباء، ظروف التغذية الرديئة، تفشي الأمية بين الوالدين، انعدام الخدمات الصحية أو حتى الحد الأدنى منها.

ان كل هذا بالاضافة للمراكز الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي يشغلها المهاجرون، تدعم وتعمق المواقف والنزعات العنصرية التي يمارسها المواطنون ضدهم، وبالتالي تعرض ابناءهم لمجموعة من المصاعب والمعوقات، ومن ثم تفرز مناخات ملائمة لفشلهم وتخلفهم دراسيا عن أبناء المواطنين الذين هم بنفس العمر، كما تخلق بنفوسهم صراعات اجتماعية واقتصادية حادة، بالاضافة لصراعات ثانية لا تقل عنفا عن الأولى تلك الصراعات التي تنشأ بين القيم التي يتشبث بها الآباء لأثبات هوياتهم ويرغمون أبناءهم على التمسك بها، وبين تلك التي اكتسبوها من مجتمع المدرسة والاصحاب من المواطنين، ومن المجتمع الخارجي الذي يعيشون فيه، فينتج لديهم صراع ثالث بينهم وبين أنفسهم لتحديد هويتهم من خلال تلك الإزدواجية التي يعيشونها

ان هذه الأوضاع والصعوبات تخلق لدى الجيل الثاني للمهاجرين شعورا بنبذ أو رفض المجتمع الحديث لهم والذي يتطلعون شوقا للاندماج به، ولكنهم بظروفهم الواقعية يجدون انفسهم غير قادرين على ذلك، فيتولد لديهم الشعور بالنقص، وبالخوف من مواجهة الحياة وبعدم الأمن العاطفي مما يدفعهم للانحراف

ويمكننا أن نقول ان الجريمة وانحراف الأحداث هنا ليس نوعاً من الصراع الثقافي، وانما هو تعبير اجتماعي خاص، انه تعبير اجتماعي عن التناقضات الملازمة للمجتمع نتيجة لعملية عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المهاجرين وأبناء المجتمع المضيف، انها نوع من التعويض

عن الفشل بتحقيق الحاجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المجتمع الذي وعدهم وأملهم بفرص الحياة العديدة التي لم يستطيعوا تحقيقها بمجتمعهم الأصلي، وخذلهم مجتمع المهجر بتحقيقها أيضا ولذلك اندفعوا لتحقيقها بوسائل منحرفة

«ويوضح هذا الاتجاه أهمية العلاقة بين انماط الجرائم المتعددة تقليدية كانت او حديثة وبين الاخفاق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي من شأنها ان توفر هذه الحاجات وهذه المطامح لمختلف الفئات في المجتمع صغارا أو شبابا أو كبارا اذ ان الفشل الناجم من عدم قدرة الجماعات التي ينتمي اليها الافراد وكذلك اخفاق النظم الاجتماعية لاشباع مختلف الحاجات الاجتماعية ـ التي تتغير مسمياتها طبقا للتغيرات البنائية والوظيفية في المجتمعات سريعة التغير ـ يؤدي الى محاولة اشباعها بطرق غير مشروعة»[1]

ان الحجة التي يدافع عنها بعض من حلل أسباب الجريمة وانحراف الأحداث عند المهاجرين، والتي تتمثل بالبعد الثقافي بين المهاجرين وبين المواطنين لم تثبت صحتها بعد في أغلب جوانبها[2].

ولقد تبين ان السلوك الذي يوصف بانه سلوك اجرامي يظهر عند الأفراد الذين يبدون درجة ضعيفة من التكيف والاندماج في المجتمع «وبهذا الصدد يجد التحليل الذي تم من قبل دوركهايم Durkhiem فيما يتعلق بالانتحار وصداه بالنسبة الى الجريمة، اذ يمكن التأكيد على ان النزوع الى

---

١ ـ د. صلاح عبدالمتعال مرجع سابق ص ١٦٦ ـ ١٦٧

٢ ـ لمزيد من التفاصيل أنظر: الدراسات التي قدمت لندوة (تعليم أبناء العمال العرب المهاجرين في اوربا) المنعقدة في باريس بين ٢٤ ـ ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٣م تحت اشراف منظمة العمل العربية واليونسكو

الجريمة يختلف تبعا لدرجة اندماج الأفراد في المجتمع، ويأتي مثال المهاجرين ليؤكد وجهة النظر هذه، وبشكل عام يمكننا التفكير بدون ادنى شك، بان حالة المهاجر تكون بذاتها مؤشراً لدرجة ضعيفة من الاندماج في المجتمع الكلي الذي يستقبله»[1]

وبالحقيقة ان المخالفات التي يرتكبها المهاجرون الأحداث هي بشكل أساسي نتيجة لعدم اندماجهم وتكيفهم بالمجتمع المستقبل، ولو راجعنا المخالفات التي يرتكبها الأحداث بشكل عام للتعرف على نوعيتها لوجدنا أكثرها من النوع البسيط التافه، كالسرقات البسيطة سرقة السيارات بقصد استخدامها والتمتع بها ومن ثم تركها، سرقة قطع غيار السيارات، السرقة من المحلات التجارية والمكتبات، المشاجرات، الهروب من المدرسة، التشرد، التسول، مخالفات المرور الخ

ونظرا لندرة الاحصاءات والدراسات العربية حول الجريمة وانحرافات الأحداث للمهاجرين العرب وأبنائهم في المجتمعات الاوربية المستضيفة للعمالة العربية، فقد اعتمدنا الدراسات التي قامت بفرنسا حول هذا الموضوع[2]، والذي دفعنا لاختيار دراسات فرنسا بالذات هو ان معظم الهجرة من اقطار المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، تونس، مراكش) تتوجه لفرنسا لظروف اقتصادية وتاريخية ربطت تلك الأقطار بفرنسا ولا مجال هنا للتحدث عنها

ولقد أثبتت الدراسة التي بحثت انحرافات الأحداث الأجانب بفرنسا انه لايوجد فرق بين نوعية الجرائم والانحرافات التي يرتكبها

1- J.M. Bessette, sociologie du crime, PUF, Paris 1982, P. 54.

2- اعتمدنا على الدراسة التي قام بها M.C. Desdevises, La delinquance des etrangers Op. cit.

المهاجرون عن تلك التي يرتكبها المواطنون، وتبين ان ٥٠٪ من حالات الانحرافات للمهاجرين الأحداث هي من نوع المخالفات البسيطة التي تحدثنا عنها قبل قليل

وأن ٢٥٪ من حالات الانحراف المدروسة تميزت باستعمال العنف كالضرب المبرح والطعن، والمشاجرات التي تحصل بين الجيران أو عند الخروج من المقاهي.

بالمقابل فان مخالفات الاحتيال والنصب (كعدم الائتمان، الغش الاحتيال، تزوير الشيكات) لاتمثل الا نسبة ١٠٪ فقط من بين حالات الانحراف المدروسة اما الانحرافات التي تتخذ شكل الاحتراف (كالسطو على المنازل، السرقات المصحوبة باطلاق النار) فتبدو قليلة جداً.

ولدى مقارنة نوعية الانحراف لكل من الأجانب والمواطنين تبين ان المخالفات التي يرتكبها الفرنسيون يغلب عليها طابع الغش أو النصب، والاحتيال، بينما مخالفات الاجانب تبدو من النوع الأكثر تفاهة حيث شكلت ٥٠٪ ومن النوع الأكثر عنفا حيث مثلت ٢٥٪ من مجموع حالات الانحراف المدروسة

اما من ناحية تكرار المخالفة والجرم، فقد اتضح ان معدلات تكرار مخالفات الاجانب والمواطنين تسير تقريبا على قدم المساواة، وتمثل حوالي ٣٣٪، كذلك بالنسبة لعمليات التواطؤ (الاشتراك في الجريمة والانحراف) فلم تكن أكثر ارتفاعا عند الأجانب منها عند ابناء البلد فهي تمثل تقريبا ثلث المخالفات لكلا الطرفين، ولكن الملاحظ في معظم حالات التواطؤ ان المشتركين في الجريمة أو المخالفة ينتمون لنفس الجنسية.

وقد عقدت الدراسة عدة مقارنات بين الجرائم وانحرافات الأحداث التي ترتكبها الفئات المهاجرة المختلفة والتي تنتمي لجنسيات متنوعة، وتبين

ان الانحرافات تتنوع وتختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي تتعرض لها الفئات المهاجرة، وقد لوحظ ان ٣٧٪ من انحرافات الجزائريين تتميز بالعنف، بينما شكلت المخالفات وجرائم عدم التكييف ٣٩٪، ولم تمثل الجرائم والانحرافات للمحترفين أكثر من ١٣٪ بينما انخفضت مخالفات الغش والتزوير والاحتيال الى ٥٪

بالنسبة للجريمة والانحرافات التي ارتكبها الجزائريون الذين يحملون الجنسية الفرنسية فقد ظهر ان انحرافات عدم التكيف تصل الى ٦٠٪ والانحرافات التي اتسمت بالعنف بلغت ٢٢٪، اما مخالفات التزوير والنصب والاحتيال فشكلت ١٦٪، ومن الجدير بالملاحظة، ان تكرار الانحرافات والجرائم لدى تلك الفئة يكون على درجة من الأهمية . بحيث يصل الفارق بين هذه والفئة السابقة الى ٤٥٪.

ولقد عقد الباحثون مقارنة لمعدلات الجريمة وانحراف الأحداث بين هاتين الفئتين من جهة (كما رأينا) وبينهما وبين معدلات الجريمة وانحراف الأحداث لفئة حيادية ثالثة تنتمي بثقافتها الى الثقافة الأوربية وهي فئة المهاجرين البرتغاليين.

وقد تبين ان معدلات الجريمة وانحراف الأحداث بسبب عدم التكيف بلغت ٥٨٪ عند أفراد تلك الفئة الحيادية، وتلك التي اتسمت بالعنف وصلت الى ٣٣٪ ومعدلات تكرار الجريمة وصل الى ١٦٪ والملفت للنظر، ظهور الجريمة وانحرافات الأحداث لدى نساء تلك الفئة والتي بلغت ١٦٪ من مجموع المخالفات المرتكبة، بينما لم نجد أثرا لانحرافات النساء عند الفئتين الأخريين

وبنهاية كلامنا؛ نود القول بأن العديد من الدراسات أكدت على أثر عدم التكيف بارتكاب الجريمة والمخالفات، فالفقر وسوء التغذية والأمية

وفقدان الرعاية الصحية «تعمل على تكوين اتجاهات خطيرة تنحو الى معارضة المجتمع والتمرد عليه، فلايدهشنا اذن ان نجد شدة الارتباط بين الجريمة والفقر فليس من الأمانة في البحث تجاهل هذا الارتباط فالفقر يؤدي الى وجود الأحياء المتخلفة وما يصاحب ذلك من مآس تؤدي بالأطفال والكبار الى تعلم أنماط الجناح والجريمة»[1].

ولا نغفل أبداً العلاقة بين الهجرة والتحضر واندفاع السكان نحو العمل بمراكز التصنيع والمدن دون تدريب أو تأهيل، اندفاعا بدون تخطيط أو ترتيب وما قد ينتج عن ذلك من صراع بين النظم القديمة والجديدة نتيجة للحراك الجغرافي والمهني والاجتماعي وتغيير الادوار والمراكز في المجتمع مما يتمخض عنه من بوادر انحلال وتفكك اجتماعي يتجلى بأبشع صوره في الجريمة وانحراف الأحداث.

ولكن من الضروري جدا ان نضع تلك العلاقة (الهجرة ـ الجريمة) في المجتمعات العربية في حجمها الطبيعي، ومما تجدر الاشارة اليه ان تلك العلاقة ولدت في المجتمعات الغربية وكانت نتيجة لعمليات التصنيع التي جذبت هجرة واسعة ـ تمثلت بآلاف العمال المزارعين، والفلاحين الفقراء ـ من الريف. فقد استغل أرباب العمل ظروف المهاجرين اسوأ استغلال وعملوا على تفقير تلك الفئة بقصد استغلالها والسيطرة عليها والتحكم بسبل معاشها فنتج عن ذلك ارتفاع كبير في معدلات جرائم الكبار وانحراف الأحداث. فعملية التحضر والهجرة في المخيمات الغربية تمت بسبب عملية التصنيع الواسعة، كما انها تمت بمجتمعات اتسمت في تلك

1- Barnes and Tecters, New Horizons in Criminology 3d. Edition U.S.A., 1959, P. 151.

بكتاب د. صلاح عبدالمتعال. مرجع سابق ص ٧٧

الفترة بانحلال في نظمها الاجتماعية والاقتصادية. اما فيما يخص المجتمع العربي فالمسألة تختلف اختلافا جذريا، فالنزوح من الريف للمدينة تم في معظم المجتمعات العربية بدون عمليات التصنيع، وتم بدون دراسة أو تخطيط حتى أصبحت المدن العربية لا تنفصل عن الريف، فالمهاجرون للمدن في الأقطار الغربية لايمكن اعتبارهم محضرين، وسلوك بعضهم الاجرامي أو الانحرافي ليس بدليل قاطع على ان هناك علاقة بين الهجرة والجريمة، بل هو مؤشر واضح لعدم اندماجهم في حياة المدينة ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فليس المهاجر بحامل لبذور الجريمة والانحراف . بنفس الوقت ليست المدينة مولدة للجريمة والانحراف بالضرورة، بل المدينة المشوهة التي عرفتها معظم الأقطار العربية نتيجة للنزوح المتواصل من الريف اليها حتى تريفت المدن ان جاز لنا التعبير وتحولت الى قرى ضخمة عرف فيها المهاجرون عملية التفقير، وعرفوا فيها القيم الاستهلاكية التي تحث بقوة ساكن المدينة على اقتنائها، دون التركيز على الوسائل المشروعة لاقتنائها، فالعوز المادي شكل عائقا امام الفرد للاندماج في حياة المدينة على كافة الأصعدة، ان المدينة بحكم أسلوب انتاجها وقيمها الاستهلاكية واعلامها المثير، تشكل مناخا ملائما للسلوك الانحرافي، حيث يتعرض المهاجر الى التغير الاجتماعي في قيمة وعاداته وسلوكه ويعيش قيما ويمارس سلوكا مختلفا تماما عما اعتاد عليه، فالتذبذب بالسلوك وبممارسة القيم يخلق التوتر والازدواجية في الشخصية مما قد يولد الانحراف بالاضافة الى أسلوب الانتاج الضعيف في المدينة المتسبب بالبطالة وبطغيان السوق عليها تولد حاجات عند الفرد لايمكنه ارضاؤها.

واختلال التوازن بين الوسيلة والغاية نتيجة لضعف الموارد والقيم يكون غالبا هو السبب في اختلال السلوك الفردي وقد لخص لنا د رضا بوكراع هذا الاختلال عند المهاجرين بعدة نقاط يصف بها المدينة فذكر:

ـ المدينة لا تولد بالضرورة الفقر بقدر ما تولد الشعور بالفقر.
ـ المدينة تفرض حالة انومية أي اختلالاً في نظام القيم وضعف الرابطة الاجتماعية والدينية.
ـ المدينة تعرف انحلال الأشكال الاجتماعية التقليدية كنظام القرابة، وتضعف الشعور بالانتماء مما يؤدي الى توليد أشكال اجتماعية ذات نزعة انحرافية.
ـ المدينة تولد حالة اللاهوية التي من شأنها تسهيل السلوك الانحرافي لانعدام الرقابة الاجتماعية
ـ المدينة يسود فيها السوق وقانون العرض والطلب وهو يخضع الانسان الى قانون البضاعة ويسخر القيم الانسانية الى قيم تجارية.
ـ المدينة ترسل للفرد خطابا مزدوجا متناقضا تتصارعه قوى السوق الخاضعة للمال وقوى الأخلاق وتعطي الحظوة للأولى على حساب الثانية.[1]

---

١ ـ د رضا بوكراع المدينة الفقر والاجرام بحث في كتاب الفقر والجريمة. الناشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض. ١٤٠٦هـ.

أثر الهجرة في البناء الاجتماعي للأسرة العربية

لقد عرف المجتمع العربي القديم الهجرة الداخلية والخارجية وبشكل مغاير تماما عما يتعرض له المجتمع العربي الحديث، فقد شملت عمليات الهجرة القديمة كل افراد القبيلة الذين حملوا معهم ثقافتهم وانماط سلوكهم كاملة، لذا لم يكن للغربة أو الاغتراب مكان في نفوسهم على عكس الهجرة التي يتعرض لها المجتمع العربي الحديث التي اتسمت بأنها ـ في غالبية الأحيان ـ فردية أو اسرية على أكثر الاحتمالات، وهذا يعني ان على الأفراد او الأسر المهاجرة ان يتنازلوا عن ثقافتهم او عن بعض منها ليدخلوا انماطا ثقافية جديدة عليهم ان يتكيفوا معها، وان يتقبلوا الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة المفروضة، مما كان له في بعض الأحيان آثار سلبية على بعض الأفراد المهاجرين ربما لعدم أهلية وملاءمة تلك الظروف الجديدة لأهدافهم وطموحاتهم وعدم انسجامها مع ثقافتهم الأصلية مما قد يولد مناخا ملائما لارتكاب الأفعال الانحرافية

المهاجر والمناطق السكنية:

لقد اتضح من خلال دراستنا ميل المهاجرين للسكن في الأماكن المزدحمة والفقيرة حول مواقع العمل، او بمركز المدينة القديم، أو بالمناطق الصناعية، حيث تتميز تلك المناطق بمستوى منخفض من المعيشة بالمقارنة مع المستوى العام للمدينة، وهذا يعني ان ظروفهم الاقتصادية الجديدة في المدينة اجبرتهم على التفتيش عن سكن في المناطق المختلفة، فالمهاجرون عادة يقبلون أجورا أقل من المستوى العادي لا تسمح لهم بالاقامة بمناطق وأماكن سكنية لائقة

والجدول رقم (٨) يعطينا فكرة عن توزيع افراد العينة المهاجرين على أحياء المدينة

الجـــدول رقم (٨)

توزيع المهاجرين من أفراد العينة حسب

الأحياء التي يقطنونها في المدينة

نوع الحي	النسبة المئوية
حي راق	٤٪
حي وسط	٣٦
حي شعبي	٦٠٪
المجمـــوع	١٠٠٪

لقد أوضحت بيانات الجدول السابق، ان معظم المهاجرين من أفراد العينة الذين يقطنون المدينة، يقيمون في أحياء شعبية . . وهي ما تعرف عادة بالأحياء المتخلفة، كما توضح بيانات هذا الجدول الارتباط بين السلوك الانحرافي والاجرامي وبين طبيعة المناطق السكنية، فقد تبين بأن غالبية الذين ارتكبوا جرائم او مارسوا سلوكاً منحرفاً كانوا يقطنون الأحياء الشعبية اي الأحياء الفقيرة المكتظة

وهذا يدل دلالة قاطعة على أن الأحياء الشعبية الفقيرة في المدن تضم جماعات تعيش ظروفاً اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية رديئة تتساند مع بعضها البعض لتخلق المناخ الملائم لارتكاب الجرائم وممارسة السلوك المنحرف.

المهاجر وجماعة الجوار والرفاق

ان الأحياء المتخلفة او الفقيرة لا تعني فقط مباني متلاصقة متآكلة، وأزقة ضيقة، ومجاري مكشوفة او شبه مكشوفة، بل انها تقدم لساكنيها نمطا

اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا معينا يدفع الفرد لتصرفات وسلوك معين ان المعتقدات والأفكار الأخلاقية التي يتسم بها سكان تلك المناطق تترك آثارها واضحة على شخصيات الأطفال، فالأطفال سواء عن وعي او غير وعي يتمثلون سلوك الكبار ويقلدونه خاصة عندما يكثر حديث ولفظ الكبار عن اختراق القوانين والاستهزاء بقيم وعادات المجتمع والعبث بأعرافه.

ان العلاقات الشخصية بين جماعة الجوار تتسم بالقوة والحرارة وعلى أساس تلك العلاقة المتينة يقيمون تنظيماتهم الاجتماعية وانها ـ على حد تعبير د. ربايعة ـ الجماعة الاجتماعية التي تقوم فيها المشاركة الاجتماعية على أسس شخصية، وبموجب هذه المشاركة في أنشطة الأطفال والراشدين نميل لان تكون أنشطة منظمة على شكل هيئات اجتماعية، كفرق الالعاب الرياضية والأندية وجماعات العصابات ويميل أعضاء الجماعة المتجاورة الى المشاركة في احتفالات الأعياد، والزواج، والموت، مشاركة فعالة، ويضيف د. ربايعة الى ان عالم الجوار عالم غني بالخبرات والتجارب التي تنطوي على دلالات ومعان اجتماعية بالنسبة للأفراد المشاركين أو المشتركين بها وفي الوقت نفسه فان جماعات الجوار تعكس بعض معايير العالم الخارجي وتقييماتهم له[1]

لذا فالمهاجر الذي يعيش بتلك الأحياء يجد نفسه عضوا مشاركا بتنظيمات تلك الأحياء وهيئاتها، وسرعان ما يشكل لنفسه فلسفة خاصة تمكنه من الاندماج والتكيف مع الجو المحيط به خاصة عندما يكون شابا صغير السن.

---

١ ـ د. ربايعة مرجع سابق ص ٢٢٥

وقد كشفت دراستنا عن أثر الجوار على تكوين السلوك الانحرافي والاجرامي عند الأفراد المهاجرين من العينة والجدول رقم (٩) يوضح لنا ذلك

الجـــدول رقم (٩)

توزيع الأفراد المهاجرين من العينة حسب صلتهم بالأشخاص الذين اشتركوا معهم في ارتكاب السلوك الاجرامي.

نوعية الأفراد	النسبة المئوية
جيران	٣٢٪
أصدقاء	٤٤٪
اقارب	١٠٪
زملاء في المهنة	٤٪
زملاء في المدرسة	٦٪
آخرون	٤٪
المجمـــوع	١٠٠٪

ان معطيات الجدول السابق تشير الى اهمية جماعة الأصدقاء وجماعة الجوار بالمشاركة في ارتكاب الأفعال الاجرامية وممارسة السلوك المنحرف، فالمهاجر الذي يعيش في منطقة اجتماعية تعاني من ظروف اقتصادية رديئة، وتعيش قهرا اجتماعيا وتخلفا ثقافيا ويتفشى الانحراف والسلوك الاجرامي بين زمرة من افرادها، قد يقيم علاقات مع بعض الأشخاص الذين يمارسون انماطا من السلوك الانحرافي، وبحكم الجوار والعلاقات

الاجتماعية والانسانية الحميمة قد يتبنى المهاجر عن طريق تلك العلاقات بعض القيم الاجتماعية اللاسوية، خاصة اذا كانت المنطقة تضم جماعات غير متجانسة ترجع في اصولها الى بيئات اجتماعية مختلفة تسودها قيم وعادات ومعايير متباينة وربما متناقضة

ولقد تبين ان ٧٦٪ من افراد العينة المهاجرين قد ارتكبوا جرائمهم او أفعالهم الانحرافية بمشاركة اصدقاء او جيران لهم خاصة فيما يتعلق بجرائم السرقات والقتل

وقد لوحظ ان تقاليد الانحراف وسلوكياته تنتقل بين مختلف مناطق الأحياء المتخلفة في المدن عن طريق جماعة الأصدقاء، وتشكل عصابات الشوارع والحارات الوسط والمناخ الملائم لجذب الأعضاء الجدد وخاصة من الجيل الثاني للمهاجرين، وتغرس أنماطها السلوكية في نفوسهم وتقوم بتدريبهم على احترام وطاعة قوانينها، كما تمارس ضبطا قويا لسلوك افرادها والجدد منهم بشكل خاص، وتوقع الجزاءات الصارمة على من يجترىء على اختراق قوانينها او خيانة اعضائها، ويتشرب الأعضاء الجدد بتأثير اصدقائهم تقاليد الانحراف ويصبح الانحراف ومن ثم الاجرام شيئا عاديا ومن الغريب الاخلاص الذي يكنه المنحرف أو المجرم لجماعته والطاعة العمياء لقوانينها، بنفس الوقت الذي يرفض قوانين المجتمع، ويحاول باستمرار هتكها والاستهزاء بها

ولدى اطلاعنا الدقيق على الجرائم المرتكبة عند الجماعة المهاجرة في المجتمع السوري منذ عام ١٩٧٠ - ١٩٨٤م تبين لنا ان ٨٠٪ من مجموع الجرائم والأفعال المنحرفة عند تلك الفئة قد ارتكبت بمساندة ومشاركة جماعة الأصدقاء ولم تشذ تونس عن تلك القاعدة ايضا، كما اكدت دراسة د ربايعة أيضا على ان جماعة الأصدقاء والرفاق ليس عند المهاجرين فحسب

تلعب دورا هاما بارزا في نشر الجريمة وتزايد معدلات السلوك الانحرافي، وتزداد أهمية هذا الدور عندما يكون الأصدقاء من جماعة بينها صلة القرابة او من جماعة الجوار التي تتميز بالتواصل المستمر بين أعضائها وبالعلاقات الشخصية المباشرة، وقد كشفت دراسته ان حوالي ٤٠٪ من أفراد عينته قد ارتكبوا جرائمهم بالاشتراك مع آخرين وان جماعة الأصدقاء شكلت ٧٨٪ من أعضاء تلك الجماعة[١]

من خلال دراستنا ودراسة الدكتور ربايعة تستخلص نتيجة هامة وهي قوة تأثير جماعة الجوار والاصدقاء على سلوك الأفراد، خاصة بتلك الأحياء الفقيرة التي يمضي أفرادها معظم اوقات فراغهم مع الجيران والأصدقاء لعدم توافر او بالأحرى لغياب المنشآت الاجتماعية والثقافية والرياضية بتلك الأحياء لذا اذا اريد ازالة الانحراف والقضاء على بذور الجريمة قبل ان تنبت، فان الجهود يجب ان تبذل لاعادة تنظيم تلك الأحياء على اسس مدروسة لامتصاص اوقات فراغ تلك الفئة من المواطنين بما يتناسب وقيم المجتمع، وايجاد فرص وفيرة للعمل تضمن كرامتهم وتوفر لهم احتياجاتهم.

المهاجر وأوقات الفراغ

لقد هجر معظم المهاجرين مواطنهم الأصلية واستقروا بمواطن جديدة بغية تحسين ظروفهم المعاشية والاجتماعية ولم لا الثقافية، وغالبية الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها المهاجرون تميل لأن تكون منظمة من الناحية الزمنية، اي ان المهاجر يجد اوقاتا من الفراغ تزداد وتنقص حسب طبيعة العمل الذي يمارسه، والمهاجر بشكل عام يقبل على مزاولة الأعمال التي تستهلك قوة جسدية وطاقة لتوفرها نتيجة احجام ابناء المجتمع الأصليين

---

١ - د. ربايعة مرجع سابق ص ٢٢٥

عن مزاولتها، كأعمال البناء، المناجم، النظافة، الطرقات، الخ وبالتالي انه بحاجة ملحة الى أنشطة ترويحية لتجديد طاقاته وقدراته، فاذا خلت حياته من تلك الأنشطة يؤدي ذلك الى زيادة الارهاق والتوتر حتماً، مما قد ينعكس على حياته الشخصية والعائلية، ويفتش لنفسه عن محيط أو متنفس قد لا ينسجم مع قيم ومعايير المجتمع وتكون النتائج غير مرضية للفرد نفسه ومن ثم للمجتمع الكبير، كما قد تقوده اختياراته لطرق او لمناخات متناقضة وقيم المجتمع مما يوقعه في غالبية الأحيان بأيدي عصابات وجماعات اجرامية تدربه على السير بطرق الانحراف والجريمة وقد لجأنا الى التعرف علي كيفية قضاء اوقات الفراغ عند افراد العينة عن طريق سؤال وجه لجميع افراد العينة، لتحديد الأماكن التي كان افراد العينة يقضون بها أوقات فراغهم والجدول رقم (١٠) يعطينا فكرة عن كيفية قضاء أوقات الفراغ لديهم

ان معطيات الجدول اللاحق تشير بوضوح الى أن معظم أفراد العينة يقضون اوقات فراغهم في أماكن بعيدة عن اماكن الأنشطة الترويحية الهادفة فلم نعثر على أية اجابة افادت ارتياد أفراد العينة للمراكز الثقافية أو المكتبات، أو الملاعب أو مراكز التدريب المهني الخ بينما اجتذبت المقاهي والطرقات ولعب الورق والسينما والتلفزيون وزيارات الجيران والأصدقاء ٨٣٪ من افراد العينة، ومعنى هذا ان غالبية افراد العينة يقتلون اوقات فراغهم بأماكن يعود عليهم ضررها ولا يرجون منها فائدة، بدلا من ان يتمتعوا بأوقات فراغهم ويجددوا نشاطهم وفعالياتهم المفيدة، ولا نستطيع ان نلقي باللوم عليهم وننسى اهمال المجتمع لهم، فقد تبين ان جميع الأحياء التي يقضون بها أوقات فراغهم تغيب عنها أماكن الأنشطة الترويحية والحدائق غيابا كاملا، ان عدم توفر اماكن نظامية للأنشطة الترويحية في الأحياء الشعبية الفقيرة مسئول مسئولية شبه تامة في دفع كثير من أبناء تلك الأحياء الى السير في طرق الانحراف وربما الجريمة.

الجـــدول رقم (١٠)
توزيع المهاجرين من أفراد العينة حسب
طريقة قضاء أوقات الفراغ

طريقة قضاء أوقات الفراغ	النسبة المئوية
المراكز الثقافية	—
المكتبات	—
الأماكن الرياضية	—
مراكز التدريب المهني	—
ممارسة هوايات متنوعة	—
السفر، الرحلات	٣٪
التسكع في الطرقات بمرافقة الأصدقاء	٢٤٪
المقاهي	٢٥٪
النوادي	٢٪
لعب الورق	٩٪
السينما	٧٪
المنزل بمرافقة العائلة	١٢٪
زيارات جيران، أصدقاء، أقارب	١٠٪
التلفزيون	٨٪
المجمـــوع	١٠٠٪

ومن مراجعة الجدول السابق يتضح ان ٥٠٪ من أفراد العينة يقضون أوقات فراغهم في المقاهي وفي التسكع بالطرقات، ولدى زيارتنا الأخيرة

للعاصمة التونسية لاحظنا خلال مدة اقامتنا هناك بان المقاهي منذ الثامنة صباحا لا يوجد بها مكان فارغ وعلى القادم الجديد الانتظار لبعض الوقت حتى يسعفه الحظ بمكان أحد الجالسين الذي طال جلوسه وقرر ترك مكانه كما ان الذي يسير على قدميه بشوارع العاصمة سواء بتونس او الجزائر او دمشق يشعر بأنه يسير وسط مظاهرة ويتراءى له بأن سكان العاصمة قد خرجوا عن بكرة ابيهم للتسكع بالطرقات.

العلاقات الاجتماعية بين افراد الأسرة المهاجرة

ان العلاقات الاجتماعية السائدة في محيط الأسرة تحدد شكل بنائها، ودرجة تماسكها، والاسرة غير الكاملة اي التي لا تشتمل على الأب والأم كعناصر اساسية فيها، يكون افرادها أكثر عرضة للتوتر والقلق مما قد يتسبب بخلق ميل لممارسة الأفعال الانحرافية أو ارتكاب السلوك الاجرامي، وتتعرض الأسرة المهاجرة بشكل خاص الى فقدان أحد اركانها وغالبا ما يكون الأب الذي قد يهاجر هجرة داخلية أو خارجية بحثا عن الرزق والكسب تحت واقع تحقيق مستقبل أفضل لأفراد أسرته والجدول رقم (١١) يوضح لنا توزيع أفراد العينة من المهاجرين حسب نمط الأسرة التي يعيشون فيها.

من عادات وتقاليد مجتمعها الأصلي لتكتسب بديلا عنها عادات وقيم وتقاليد مجتمع المهجر فتتولد صراعات وتعارضات في القيم والاهتمامات والاتجاهات والميول عند الجيل الثاني، خاصة قد تتسبب بخلق ظروف ومناخات ملائمة للنزاع والشجار بين الجيل الأول (جيل الآباء) الذي يجد نفسه وأصالته بتمسكه بقيم وعادات مجتمعه الأصلي، وبين الجيل الثاني (جيل الأبناء) الرافض لتلك القيم والعادات والذي لم يستطع التكيف تكيفاً كاملاً مع قيم المجتمع الجديد لرفض هذا المجتمع له

الجـــدول رقم (١٢)

توزيع المهاجرين من أفراد العينة حسب

طبيعة العلاقات الاجتماعية

طبيعة العلاقات	قوتها	النسبة المئوية
الشاجرة بين أعضاء الأسرة تقع	بشكل دائم	٣٥٪
	بكثير من الأحيان	٤٠٪
	ببعض الأحيان	١٩٪
	لا توجد	٦٪
المجمـــوع		١٠٠٪
ينشأ من تصرفات أعضاء الأسرة بكون	بشكل دائم	٤٤٪
	بكثير من الأحيان	٣٣٪
	ببعض الأحيان	٢١٪
	لايوجد	٢٪
لجمـــوع		١٠٠٪

من عادات وتقاليد مجتمعها الأصلي لتكتسب بديلا عنها عادات وقيم وتقاليد مجتمع المهجر فتتولد صراعات وتعارضات في القيم والاهتمامات والاتجاهات والميول عند الجيل الثاني، خاصة قد تتسبب بخلق ظروف ومناخات ملائمة للنزاع والشجار بين الجيل الأول (جيل الآباء) الذي يجد نفسه وأصالته بتمسكه بقيم وعادات مجتمعه الأصلي، وبين الجيل الثاني (جيل الأبناء) الرافض لتلك القيم والعادات والذي لم يستطع التكيف تكيفاً كاملاً مع قيم المجتمع الجديد لرفض هذا المجتمع له.

الجـــدول رقم (١٢)

توزيع المهاجرين من أفراد العينة حسب

طبيعة العلاقات الاجتماعية

طبيعة العلاقات	قوتها	النسبة المئوية
المشاجرة بين أعضاء الأسرة تقع	بشكل دائم	٣٥٪
	بكثير من الأحيان	٤٠٪
	ببعض الأحيان	١٩٪
	لا توجد	٦٪
المجمـــوع		١٠٠٪
التذمر من تصرفات أعضاء الأسرة يكون	بشكل دائم	٤٤٪
	بكثير من الأحيان	٣٣٪
	ببعض الأحيان	٢١٪
	لايوجد	٢٪
المجمـــوع		١٠٠٪

تلك الملابسات والظروف تشكل العامل الأساسي الذي يدفع البعض من المهاجرين لارتياد طرق الانحراف وممارسة السلوك الاجرامي

والجدول رقم (١٣) يشير الى مجموعة من الدوافع والأسباب التي يعتقد المهاجرون من أفراد العينة، انها السبب لوقوع النزاع والشجار بين افراد أسرهم

الجـــدول رقم (١٣)
رأي المهاجرين من أفراد العينة حــول
أسباب الشجار بينهم وبين أفراد أسرهم

اسباب الشجار	النسبة المئوية
ـ تمسك احد الوالدين او كليهما بالعادات والتقاليد	٢٠٪
ـ عدم تلبية الطلبات المادية	٢٥٪
ـ اختلاف الطبائع بين الآباء او الأبناء	١٥٪
ـ عدم اكتراث الأبناء بقضايا ومشاكل الأسرة	١٠٪
ـ اهمال الوالدة لامور الأسرة	٦٪
ـ عدم اهتمام الوالد بشئون اسرته	٩٪
ـ عدم رضا الآباء عن تصرفات الأبناء	١٥٪
المجمـوع	١٠٠٪

يبدو لنا من خلال معطيات الجدول السابق افتقار افراد العينة بشكل عام الى تنشئة اجتماعية ملائمة، فتصرفات الآباء بنظر الأبناء بعيدة عن (روح العصر) متسمة بالتقليدية والجمود حسب تعبير عدد كبيرمن افراد العينة كما ان تصرفات الأبناء حسب رأي الآباء تتسم بالتهور والطيش

والتحلل من قيم وتقاليد المجتمع ان الأسباب التالية. « تمسك كلا الوالدين أو أحدهما بالعادات والتقاليد أو اختلاف الطباع بين الآباء والأبناء وعدم رضا الآباء عن تصرفات الأبناء»، له دلالة عميقة على التخلص من العادات والتقاليد الأصلية، فربما وجد الجيل الثاني وبعضا من الجيل الأول عدم اتساق وكفاءة تلك العادات والقيم في اشباع احتياجاتهم وطموحاتهم، بل عدم انسجامها اطلاقا من الثقافة الجديدة التي اكتسبوها بالمهجر، فالتعارض بين القيم الأصيلة والمكتسبة أدت الى النزاع والشجار وبالتالي نستطيع ان نفسر على أساسها ارتكاب افراد العينة لأفعالهم الاجرامية أو سلوكهم الانحرافي.

كما اتضح لنا من خلال الجدول السابق ايضا ان الظروف المادية للأسرة، وعدم مقدرة الوالدين على تلبية طلبات الأسرة المادية، قاد الآباء في معظم الأحيان الى وضع نفسي متأزم ادى الى النزاع والصراع، من ناحية ثانية ان عدم اشباع احتياجات ورغبات الأبناء المادية عن قصد أو غير قصد قد لعب دورا واضحا في عملية استمرار النزاع والشجار في محيط العائلة اننا نقول بشكل عام ان عدم تلبية الاحتياجات المادية لأفراد الأسرة كان سببا رئيسيا من أسباب الشجار والنزاع

ومما ينبغي الاشارة اليه ان عدم تلبية طلبات الأسرة المادية ناتجة في الأساس من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيش المهاجر في ظلها، وان اي تحسين يطرأ على هذه الظروف كابعاد شبح البطالة ورفع الأجور، وتحسين الظروف السكنية والصحية، ستكون حتما الوسيلة المناسبة لخفض نسب الانحراف والجريمة

الفصـــــل الثانـــــي
التحضر وآثاره على المدينة العربية

الجريمة وانحراف الأحداث:

ان العائلة كنظام اجتماعي ترتبط ارتباطا وثيقا ببقية النظم (الدينية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية) في المجتمع وتتفاعل معها وأي تغير أو خلل يصيب هذه النظم أو أحدها ينعكس بشكل مباشر على النظام العائلي ووظائفه، ونقف على جانب كبير من الصحة عندما نقول بأن معظم المشاكل الاجتماعية التي يواجهها المجتمع العربي اليوم، ناتجة عن مشاكل الفرد داخل محيط اسرته، وعن العلاقات الاجتماعية التي تسود نطاق العائلة. بالمقابل ان التغيرات التي تحدث في محيط العائلة العربية المعاصرة تمثل جزءا من حركة التغير الواسعة والحادة التي يعيشها المجتمع العربي المعاصر اثناء تحوله وانتقاله من مرحلة الى مرحلة اخرى تختلف عن الأولى اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا [1]

العائلة العربية التقليدية.

لقد حدد الاسلام منذ بداية انتشاره بنية العائلة في المجتمعات العربية المختلفة، اذ اهتم بإرساء اسس جديدة لتنظيم مجتمع جديد، وذلك باحلال نظم اجتماعية وثقافية واقتصادية مكان النظم القديمة.

1- HASSOUN- Tomador, La Famille Muslmane en Libye et son évolution, Thése de doctorat de 3^{em} cycle-Université d'Aix-Marseille, 1979, P.10.

الفصـــــل الثانـــــي
التحضر وآثاره على المدينة العربية

الجريمة وانحراف الأحداث:

ان العائلة كنظام اجتماعي ترتبط ارتباطا وثيقا ببقية النظم (الدينية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية) في المجتمع وتتفاعل معها وأي تغير أو خلل يصيب هذه النظم أو أحدها ينعكس بشكل مباشر على النظام العائلي ووظائفه، ونقف على جانب كبير من الصحة عندما نقول بأن معظم المشاكل الاجتماعية التي يواجهها المجتمع العربي اليوم، ناتجة عن مشاكل الفرد داخل محيط اسرته، وعن العلاقات الاجتماعية التي تسود نطاق العائلة بالمقابل ان التغيرات التي تحدث في محيط العائلة العربية المعاصرة تمثل جزءا من حركة التغير الواسعة والحادة التي يعيشها المجتمع العربي المعاصر اثناء تحوله وانتقاله من مرحلة الى مرحلة اخرى تختلف عن الأولى اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا [1]

لعائلة العربية التقليدية

لقد حدد الاسلام منذ بداية انتشاره بنية العائلة في المجتمعات العربية لمختلفة، اذ اهتم بإرساء اسس جديدة لتنظيم مجتمع جديد، وذلك باحلال ظم اجتماعية وثقافية واقتصادية مكان النظم القديمة

1- HASSOUN- Tomador, La Famille Muslmane en Libye et son évolution Thése de doctorat de 3em cycle-Université d'Aix-Marseille, 1979, P.10.

لقد كان مجتمع الجزيرة العربية قبل الاسلام مجتمعا قائما على العصبية القبلية وعلى الولاء المطلق للقبيلة، فجاء الدين الاسلامي الحنيف بتشريعات وتوجيهات احدثت تغيرات جذرية في البناء الاجتماعي للقبيلة، فلم يعد الولاء للقبيلة ولم تعد السلطة المطلقة لشيخها، بالتالي، لم تعد تقاليد واعراف وقيم القبيلة قوانين يلتزم بها افراد القبيلة فضعف تأثيرها وسلطانها على الأفراد واصبح الولاء للدين الاسلامي، كما اصبحت تشريعات وتعاليم الدين هي قانون الانسان العربي المسلم. وقوى الاسلام الولاء للعائلة ودعم العلاقات القرابية، وقرن طاعة الوالدين بطاعة الله «ان اشكر لي ولوالديك» وقال الرسول الكريم ﷺ «الجنة تحت اقدام الأمهات» ووجه الاسلام الاهتمام الى الأبوين بقوله تعالى. **﴿ووصينا الانسان بوالديه﴾**[1] **﴿وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا﴾**[2].

من خلال تلك الآيات الكريمة نستشف تعزيز الاسلام للولاء والطاعة للوالدين، في حين انه نفر من الولاء للقبيلة.

ولم تكتف تعاليم الدين الاسلامي باقامة علاقات معنوية بين افراد العائلة بل شرعت تشريعات وسنت قواعد، لتوطيد تلك العلاقات وتتلخص تلك التشريعات بالحقوق والواجبات التالية

أ ـ الحقوق والواجبات بين الأزواج

ب ـ الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأبناء والآباء

جـ ـ الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأقارب

ومتن تلك العلاقات المعنوية بقوانين مادية ترسخ اسس البناء الاجتماعي للعائلة، فالميراث والتصرف بالأموال، والتملك، كان لها اثرها

---

١ ـ سورة لقمان الآية ١٤

٢ ـ سورة الاسراء. الآية ٢٤.

في تكوين النظام العائلي وترسيخه، ونستشهد بواقعة حدثت ايام الرسول ﷺ تبين حرص الاسلام على وجوب الاحتفاظ بالمال في العائلة، وتؤكد على ان الفرد ليس حرا بالتصرف بماله كيفما اراد، كما تظهر بوضوح حصر الميراث في نطاق العائلة والواقعة هي التالية:

روي عن سعد بن ابي وقاص انه قال «عادني رسول الله ﷺ في حجة الوداع من وجع اشرفت فيه على الموت فقلت يارسول الله، بلغني ما ترى من الوجع وانا ذو مال لا يرثني الا ابنة لي واحدة، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا، قلت. افأتصدق بشطره؟ قال لا! الثلث، والثلث كثير، انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من ان تذرهم عالة يتكففون الناس»

ان القواعد والتشريعات التي اتى بها الاسلام في مجتمعنا العربي انتجت نموذجا للعائلة العربية التقليدية، عمَّ كل المجتمعات العربية والاسلامية باستثناء قبائل البدو الرحل التي تضطرها ظروفها الاقتصادية للتنقل والتعايش كقبيلة.

بنية العائلة العربية التقليدية

ان بنية العائلة العربية التقليدية لا تختلف بسماتها الأساسية عما يسمى بـ (العائلة الأبوية)، فهي تضم عدة اجيال يعيشون معا بمنزل واحد وتحت سلطة رئيس العائلة الذي يكون عادة الرجل الأكبر سنا وتشمل هذه العائلة الزوج والزوجة أو الزوجات والأبناء والبنات غير المتزوجين، وكذلك الأبناء الذكور المتزوجين وزوجاتهم وأبناءهم، وبظروف نادرة البنات المتزوجات وأزواجهن وأبناءهن، وفي غالبية الأحيان البنات المطلقات والأرامل سواء كن وحيدات أو مع ابنائهن، كما تشمل احيانا، اخوان رب

العائلة الذكور مع زوجاتهم وأطفالهم واخواته المطلقات أو الأرامل مع اطفالهن طبعا بالاضافة لوالديه المسنين ان كانا على قيد الحياة، وبحال وجودهما تكون السلطة والرأي الأخير لهما، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية داخل العائلة وخارجها.

هذا هو بكل بساطة، البناء الاجتماعي للعائلة العربية التقليدية، وينطبق على مجتمع القرية والمدينة على حد سواء[1]

فقرابة الدم والذكورة والعمر عوامل تحدد التدرج الطبقي في العائلة، وبالتالي تحدد السلطة والامتيازات داخل العائلة التقليدية، فرئيس العائلة، يجب ان يكون اكبر الذكور سنا وأكثرهم حكمة، والحكمة في العائلة التقليدية تعني المعرفة التامة للأعراف والقيم التي تشكل ثقافة المجتمع الكلية والتصرف بمقتضاها وكما هو متعارف عليه، ان المجتمعات التقليدية بطيئة التغير، لذا فالخبرة والتجربة بالحياة تشكل ركنا اساسيا من اركان شخصية رئيس العائلة، من هذا المنطلق ربطت السلطة بالعمر الزمني، فالأكثر تجربة وخبرة هو بدون شك الأكبر سنا، بالتالي تعهد بالسلطة اليه [2] فاذا تقدم بالسس وضعفت بنيته، ظل محتفظا بمكانته ويعاونه اكبر اولاده الذكور ولكنه لا يتمتع بما يتمتع به والده من احترام وتقدير، وعندما يموت الأب يمثل الابن الأكبر مركز السلطة بشكل كامل وتصبح مسئوليته كاملة عن العائلة وعلى اساس السلطة تتحدد العلاقات الاجتماعية داخلها وخارجها

---

١ ـ انظر د محمد صفوح الأخرس تركيب العائلة العربية ووظائفها منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٧٦م ص ٢٣

2- C. Camillerie, Jeunesse, Famille et developpement, C.N.R.S., Paris, 1973, P.10.

وتحرص العائلة على تدريب ابنائها على حب التفاني والتضحية والتعاون والايثار تجاه العائلة بحيث يشعر الفرد بأن لا قيمة له الا من خلال عائلته، فهو يستمد منها دوره ومركزه وقيمته بالمجتمع، وبالتالي فهو لا يعترف بسلطة غير سلطتها، ولا بقانون غير اعرافها، فهو يعمل من أجلها ويتزوج من أجلها، وينجب من أجلها، ويموت في سبيلها ان تعرضت لأدنى خطر، ويقتل ثأراً لكرامتها. فالتأكيد على قيمة العائلة جعلت شخصية أفرادها تنصب بقالب واحد متشابه، تتميز بالجمود والانطوائية وضعف العلاقات الاجتماعية خارج اسوار العائلة، والأهم من ذلك السلبية تجاه القضايا العامة التي تخص المجتمع ككل.

وبالطبع، فان هذا النموذج من العائلة يضطلع بمعظم الوظائف، فاذا بدأنا بالوظيفة الاقتصادية نجد ان العائلة تسد احتياجاتها المعاشية عن طريق مزاولتها التجارة والرعي والمهن المختلفة او من خلال زراعتها للأرض، وما تجدر الاشارة اليه ان ملكية الأرض تعود لرب العائلة وقلما يعرف افرادها الملكية الفردية ويعمل جميع افراد العائلة بالأرض بدون استثناء، ولرئيس العائلة الحق بالتصرف بأثمان المحصول حسب ما تقتضيه مصلحة العائلة.

وتلعب العائلة دور المصرف، فهي تمول افرادها بوقت الأزمات والحاجة، كدفع دية مثلا، وهي التي تدفع مهور الزوجات، فتتكفل بمصاريف الحج والأعياد وحفلات الزواج والولادة والطهور، كما تأخذ على عاتقها سد حاجة افرادها الغذائية والكسائية والصحية.[1]

هذا ما جعل العائلة تشكل وحدة اجتماعية في غاية الأهمية بحياة الأفراد، بينما لا يشكل المجتمع الخارجي اهمية تذكر في حياتهم، بل لا يشعر الفرد بوجود المجتمع، الا من خلال بعض الصلات البسيطة،

كالسوق لبيع وشراء ما يحتاجه، وما لايستطيع انتاجه، وببعض العلاقات القانونية البسيطة كتلك التي تتعلق بالجباية والضرائب

اما من حيث الوظيفة الاجتماعية، فالفرد لا يعرف الا بكونه (ابن العائلة الفلانية او الفلانية) فمكانته الاجتماعية وقيمته تعتمد على مكانتها وقيمتها ودورها الذي تلعبه في المجتمع، لذا فالعائلة حين تلبي حاجات افرادها والأطفال منهم بشكل خاص، تعزز فيهم سلوكا معينا مرسوما وفق معايير وقواعد اجتماعية تتجسد من خلالها ثقافة المجتمع وحضارته ككل، فهي ترسخ بعقولهم النموذج الاجتماعي المرغوب به للعائلة، فتحرص على تنشئة افرادها وفق قواعد سلوكية صارمة، منطلقة من قيمها وأعرافها، فالقرابة لها دورها الرائد الذي تلعبه بتماسك افراد العائلة، والطاعة التامة لرئيسها، واحترام كبار السن، والعطف والمساعدة لصغار السن، وايثار مصالح العائلة على المصلحة الفردية، والدفاع عن شرف وكرامة العائلة لدرجة التضحية بالنفس.

تحت هذه الأيديولوجية فان الفعالية الاجتماعية تظهر واضحة من خلال عمليتي التنافس والتزاحم بين العائلات المختلفة، مما ادى بدون ادنى شك الى ثنائية متميزة وحادة بين سلوك وشخصيات الأفراد داخل وخارج العائلة

البنية الاجتماعية للأسرة العربية المعاصرة

ان بنية الأسرة العربية المعاصرة في المجتمع العربي تمثل تطورا واستمرارا لتركيب العائلة العربية التقليدية، الا ان كثيرا من وظائفها قد صقل تحت تأثير اديولوجية الأسرة في المجتمعات الصناعية، تلك

1- A. Bouhdiba, Point de vue sur la Famille Tunisienne, R.T.S.S., Tunis N° 11 Oct., 1976, P. 14.

الاديولوجية التي بدأت تفد الى المجتمع العربي، مع ازدياد الاحتكاك الثقافي وتطور وسائل الاعلام ونظم التعليم، زد على ذلك دخول التكنولوجيا الغربية وما رافقها من قيم للمجتمعات المصنعة لها، بمعنى آخر ان الأسرة العربية المعاصرة هي وليدة تفاعل بين تنظيمات العائلة العربية التقليدية، وتنظيمات الأسرة في المجتمعات الصناعية، فبنية الأسرة العربية المعاصرة، يجب ان تفهم على ضوء التطورات التي شهدها المجتمع العربي والتي أثرت بشكل ملموس على بناء العائلة العربية التقليدية

لقد حدثت تغيرات عميقة في النظم الاقتصادية، وأقل عمقاً بكثير في النظم الاجتماعية والثقافية في المجتمع العربي، ولكنها لم تكن واحدة بكل البلاد العربية، فبعض البلدان خضعت لتغيرات جذرية في أساليب الانتاج ووسائله، وبعضها طور وسائل واساليب انتاجه القديمة تطوراً بسيطاً، وبعضها الآخر ابقى على وسائله واساليبه القديمة في الانتاج مع تغيرات لاتكاد تذكر

وان ما هو اشد خطورة من ذلك هو تطور النظم الثقافية والاجتماعية، فهي اما انها لم تستطع اللحاق بتطورات النظم الاقتصادية وبقيت متخلفة عنها، أو انها استمرت كما كانت عليه مع تغيرات طفيفة، وحتى على مستوى البلد الواحد نلاحظ عدم تجانس تلك التغيرات، فالمدينة اكثر تأثرا واستجابة لتلك التغيرات سواء أكانت اقتصادية ام اجتماعية ام ثقافية، من الريف الذي حافظ الى حد كبير على تقليدية المجتمع.

والظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي ادت لزعزعة القاعدة الاقتصادية ـ الاجتماعية، فتتمثل اما بظهور ثروات جديدة، او بالظروف التي تفرضها الحروب المستمرة، او باستعارة أنظمة التعليم ومناهجه، او بتطلعات الدول الغربية للمجتمع العربي كسوق واسعة الاستهلاك

لتصريف صناعتها، ومصدر رخيص لجلب المواد الخام منه بأسعار متدنية، وكذلك لجلب اليد العاملة الرخيصة، كما ان لقوانين الاصلاح الزراعي والتأميم في عدد من الدول العربية، كان له اثره الذي لا ينكر. فكل هذه العوامل والظروف ادت لتغير البنية الاقتصادية في المجتمع العربي، فتجاوزت البنية الاقتصادية الاطار التقليدي، ولكنها لم تستطع ان تلحق بالبنية الاقتصادية في البلدان الصناعية

ولقد انعكس هذا التغير للبنية الاقتصادية على العائلة التقليدية العربية فبدأت بالتقلص خاصة في المدن، حتى اننا نستطيع القول: بأن نموذج الأسرة العربية الراهنة هو وليد المدينة، اذ استفاد شباب المدينة بشكل عام وشباب الريف المتعلم منهم من فرص العمل في مؤسسات الحكومة ومزاولة بعض المهن الجديدة، التي رافقت تطور وسائل وأساليب الانتاج، فاستقلوا اقتصاديا عن جسم العائلة، واصبحت ممارستهم للعمل تتم بعيدا عن رقابة ووصاية وتوجيهات العائلة، وفي كثير من الأحيان يكون مكان العمل بعيدا عن مكان اقامة العائلة، مما اتاح المجال لاستقلال الأسرة وانفصالها عن العائلة، واصبح لها مكانة ودورا جديدين في العائلة

ان هذه المعطيات الجديدة عملت على ايجاد ظروف موضوعية اصابت العادات والتقاليد، وبشكل خاص: مكان السكن، نوعيته، اختيار القرين، حق التقرير، ظهور المصلحة الفردية، دخول المرأة ميدان العمل والتعليم، الاعتراف بقيمة الفرد الذاتية بشكل منفصل عن العائلة التي ينتمي اليها، كما ازدادت شبكة اتصالات الفرد خارج نطاق العائلة، ولوحظ ازدياد وسرعة الحراك الاجتماعي عمودياً، وبالتالي خفت سلطة رئيس العائلة، وبدأت تتقلص وظائفها شيئا فشيئا، ففقدت الوظيفة

الاقتصادية، ولم تعد التنشئة الاجتماعية حكرا عليها، بل أصبح جزء مهم منها من مهام المؤسسة التربوية[1]، كما بدأت بالاختفاء عملية وراثة المهنة داخل العائلة فلم يعد بالضرورة ابن الحداد حدادا، ولا ابن الفلاح فلاحا.

وعندما بدأت بوادر التصنيع تظهر في بعض الأقطار العربية، وأخذ القطاع الصناعي الاستهلاكي - بشكل خاص - يزدهر، انفتح المجال واسعا امام الشباب ذكورا والى حد ما اناثا، بغض النظر عن درجة التعليم والتأهيل لدخول ميدان العمل، فبدأت صورة وواقع المرأة بالتغير، وبدأت الهوة بين الجنسين تضيق، ولم يعد الزواج بالضرورة داخليا او من نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وازدادت أهمية الحب في بعض المجتمعات كعامل له اثره في اختيار القرين، وتقلص حجم العائلة، متخذا شكل الأسرة، في المجتمعات الصناعية (الاسرة النووية) نموذجا له.

ان نظرية دوركهايم في التقلص تنطبق هنا الى حد بعيد، فتقلص العائلة العربية التقليدية يؤكد نظريته عن مفهوم الأسرة النووية، التي تمثل نتاجا لحركة التطور المنتظمة التي يخضع لها المجتمع، تلك الحركة متجهة نحو التخصص والتمايز، فهو يقول (ان تقلص حجم العائلة ينجم عن توسع الوسط الاجتماعي الذي يدخل الفرد معه في علاقات مباشرة)[3].

وحسب نظرية دوركهايم، فان الأسرة الزواجية تصبح النمط السائد

---

١ - المرجع السابق ص ٢٦٥.

٢ - المرجع السابق ص ٤١٥.

٣ - دوركهايم الأسرة الزواجية المجلة الفلسفية العدد ٤٦. باريس ١٩٢١م ص. ١ - ١٤ عن كتاب زهير حطب. مرجع سابق ص ٢٤٥.

في المجتمع المعاصر، فالى اي حد هيمن نموذج الأسرة النووية في المجتمعات العربية؟

ان نمط الأسرة الزواجية الصناعية ـ ان جاز لنا التعبير ـ لم يستطع الهيمنة على المجتمع العربي، بكافة بلدانه ومناطقه، وبيئاته المحلية، ففي بعض المجتمعات العربية التي قطعت شوطا في ميدان التطور الصناعي والاجتماعي والثقافي بدأ نموذج الأسرة النووية العربية بالانتشار، وان كانت له بعض السمات التي تشابه مثيله الغربي، ولكنه بدون شك يختلف عنه اختلافا جوهريا فطبيعة حضارة المجتمعين الثقافية والدينية مختلفة الى حد كبير، مما يعكس بالتالي الاختلاف بين نموذج الأسرتين، فبالرغم من استقلالية الأسرة العربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسكنيا، عن جسم العائلة، فان صلاتها وطيدة جدا بالأهل والأقارب واصدقاء الأهل وأهل الحي الذي نشأ به، والمثل العربي الدارج يقول:(صاحبك سيبه وصاحب بوك لا تسيبه) لايزال يحتفظ بمقومات وجوده، ومن ناحية ثانية فان منزل العائلة لا يزال هو المكان المحبب لقضاء اجازات افراد الأسرة، ولتجمعهم في المناسبات والأعياد.

وبالاختصار ما زالت العائلة تقدم الدعم المادي والمعنوي للأسرة حسب امكاناتها، والفضل يرجع بذلك لتأكيد تعاليم الدين الاسلامي الحنيف على بر الوالدين وطاعتهما وصلة الرحم، وحمية وتعاون الجيران والأصدقاء

اما مجتمعات الأقطار العربية الأخرى، والتي كان نصيبها من التطورات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية بسيطا، فقد استمر البناء الاجتماعي على حاله الى حد كبير وحافظت العائلة التقليدية على بنيتها ووظائفها وسماتها القديمة، وان وجدت بعض التغيرات فهي طفيفة ضعيفة

اصابت السطح ولم تصل للمضمون، فقد استمر حجم العائلة كبيرا، وبقي رئيس العائلة محتفظا بسلطته، وما زال السكن مشتركا يضم عدة اجيال، واذا ما اضطر الزوجان للانتقال من منزل العائلة لسبب أو آخر، فان السكن الجديد للزوجين لا يبعد الا عدة امتار عن مسكن العائلة، ولربما يبنون مسكنا فوق مسكن العائلة ان كانت طبيعة البناء تسمح بذلك ومازالت نساء العائلة تهتم بأطفالها جميعا، فأطفال المرأة العاملة الحديثي الولادة أو الصغار، يلقون الرعاية والعناية التامة من الجدة او العمة او امرأة العم، اذ من المعيب ارسالهم لدور الحضانة والرضع، طالما هناك نساء بالعائلة لا يزاولن عملا خارجيا.

من كل ماسبق نود التوصل الى ان التطورات التي حدثت في المجال الاقتصادي والثقافي انعكست آثارها واضحة على تركيب العائلة التقليدية ووظائفها، وبالتالي انتجت الأسرة العربية المعاصرة حيث بناؤها يأخذ شكلا معينا يختلف عن الشكل التقليدي للعائلة العربية، وعن شكل الأسرة النووية الغربية، لذا فالمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي نتجت عن سرعة التحولات بالمجتمع العربي، لا يمكننا حلها بالطرق التقليدية التي كانت متبعة قديما، وبنفس الوقت حلها لا يأتي عن طريق استيراد حلول جاءت نتيجة معاناة المجتمعات الغربية لمشاكلها، ويتراءى لنا ان حلولها يجب ان تنطلق من فهمها الحقيقي لطبيعة النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية الموجودة حاليا في المجتمع العربي في كافة اقطاره.

ان التحولات السريعة التي شهدها النظام الاقتصادي في الأقطار العربية لم تسايرها بنفس السرعة تطورات ثقافية واجتماعية مناسبة، لذا فإن المجتمع العربي بدأ يعاني من ظاهرة تخلف ثقافي واجتماعي على حد تعبير

أوجبرن Ogbren، وانه ما لم يتم التنبه لتلك الظاهرة للاحاطة بها عن طريق ايجاد علاقات اجتماعية جديدة، وبث الوعي الديني والاجتماعي من خلال التنشئة الاجتماعية الصالحة للأفراد بمختلف المؤسسات الاجتماعية، كالأسرة والمدرسة، او عن طريق المسجد ومؤسسات الاعلام، واجراء دراسات معمقة يقوم بها العديد من الباحثين، في كافة الاختصاصات، لأن المشكلات الاجتماعية ستتفاقم مما قد يؤدي الى ارتفاع نسبة الانحراف والجريمة، وبالتالي الى اختلالات في الحالة الأمنية بالمجتمع، مما قد يؤدي الى اعاقة حركة التطور الحضاري بشتى وجوهها . . في المجتمعات العربية.

السلطة في العائلة العربية الحضرية

ان العائلة العربية مسئولة عن تدريب وتوجيه ابنائها (ذكوراً واناثاً) اجتماعياً ومراقبة سلوكهم وافعالهم وافكارهم وتصرفاتهم، فهي تحدد لهم القيم والتقاليد التي يجب احترامها وطاعتها، وتراقب بتيقظ وحذر شديدين عمليات الامتثال والتجاوز، وتسهر على توزيع العمل الذي فرضته عليهم حسب الجنس وحسب العمر، وتأخذ على عاتقها تزويج أبنائها بزوجات أو ازواج يتناسب ومركز العائلة ودورها الاجتماعي والاقتصادي.

ولا تتساهل العائلة التقليدية بفرض سلطتها على افرادها لاحترام عاداتها وتقاليدها وقيمها، خاصة بالنسبة للإناث، فالعائلة ترى أن على الفتاة الالتزام الكامل بكل القواعد والأعراف التي فرضها المجتمع، حتى تتاح لها فرصة الزواج الطيب [1]

---

١ - لزيادة التفصيلات انظر زهير حطب عباس مكي السلطة الأبوية والشباب. معهد الانماء العربي بيروت بدون تاريخ

والسلطة في العائلة بشكل خاص، وحتى على صعيد الأسرة، مركزية ومحصورة بيد كبيرها (الأب) فله حق التصرف بكل شيء حسب ما تقتضيه مصلحة العائلة او الأسرة، ومركزها الاجتماعي والاقتصادي، ولا يحق لأي عضو آخر التدخل في شئون ادارتها.[1]

ويوزع رئيس العائلة الأدوار والمراكز على افراد عائلته، معتمدا على مقاييس الجنس والسن، فهو يعهد لزوجته او لكبيرة النساء بادارة شئون المنزل الداخلية، بحيث تكون مشرفة على اعداد الطعام، نظافة المنزل، توزيع الأعمال المنزلية على نساء العائلة، كما تسهر على تنشئة الأطفال وتربيتهم حتى السن التي تؤهلهم للاعتماد قليلا على النفس، وبعد ذلك يتم فصل الجنسين فصلا شبه تام، فينضم الذكور لعالم الرجال، حيث يتدربون جيدا كيف يجب ان يكونوا مطيعين ومطاعين، وتنضم البنات لعالم النساء، وتحرص دائماً المتمتعة بالسلطة داخل المنزل على ان تمارس سلطتها بقوة وحزم في تربية وتدريب البنات واعدادهن منذ الصغر، ليكن زوجات وأمهات صالحات، ومنهن يتلقين قيم الحياة المنزلية، وطريقة معاملة الزوج وتلبية رغباته وطاعة اوامره، كما يتدربن ايضا كيف يصبحن زوجات خدومات مطيعات لعائلة الزوج، ومربيات فاضلات لأبنائهن

ومما يجدر الانتباه اليه بأن السلطة التي تتمتع بها المرأة داخل جدران المنزل ليست بالسلطة المستقلة، وانما تمارس في اطار من سلطة الأب، وداخل قوانينه، فهي سلطة تابعة، والقرارات النهائية الحاسمة ـ حتى في أصغر الأمور ـ تعتمد على رأي الأب (رئيس العائلة).

---

١ ـ لزيادة التفصيلات انظر تماضر حسون مرجع سابق

ان استخدام الرجل لسلطته على المرأة استخداما يكاد يكون كاملا، اثر على شخصية المرأة العربية بشكل عام، فهي شخصية الى حد ما منطوية، كلامها بوجود الرجل قليل ومتحفظ، انها تسمع وتراقب الرجل اكثر مما تناقشه، تطيع الرجل وتحترمه، بل تخافه وتطلب رضاه، ولا تتوقع منه شيئا، مما يؤدي بكثير من الأحيان بالمرأة لسلوك طريق النفاق والمداهنة والتذلل لتنفيذ بعض رغباتها، والمثل الشعبي الدارج الذي يقول (ان الرجال عند حاجاتها نساء) له دلالة ومعنى عميقان في ثقافة المجتمع العربي عن المرأة في حين ان الدين الاسلامي الحنيف قد اكد في مواضع عدة من القرآن والأحاديث النبوية الشريفة على المودة والرحمة وحسن المعاملة للنساء وللزوجات ﴿**ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون**﴾[1]

ان العائلة عندما فرزت افرادها لصنفين الأول السيادة، والثاني تابع ويستمد وجوده من الأول، اوجدت نوعا من الحدود والحواجز بين الجنسين بل اوجدت عالمين كل منهما غريب وبعيد عن العالم الآخر، ويمثل لغزاً محيراً له على صعيد الفكر والاهتمامات والممارسة، وحتى ضمن كل فئة تتدرج السلطة على اساس العمر، فالأخ الأصغر يطيع الأكبر منه، وبنفس الوقت تطيعه الأخت الأكبر منه، والأخت الصغرى تطيع اختها الكبرى هذا التصنيف وتلك القواعد الصارمة، ادت لوجود نوع من العلاقات العائلية القائمة على اساس الخوف واحيانا الكراهية، خوف المرأة من الرجل، وخوف الصغير من الكبير، واحيانا كراهية المرأة للرجل وكراهية الصغار للكبار، وكثيرا مانلاحظ تجنب النساء للرجال والصغار للكبار، وكتم

---

١ - سورة الروم الآية ٢١

مشكلاتهم، وازماتهم الشخصية عنهم، والتفتيش عن اصدقاء خارج نطاق العائلة، للبوح لهم مما يعانون.

ان التأكيد على سلطة الرجل وكبار السن، والتشدد ازاءها قد يخلق الشخصية الانطوائية للفرد العربي، او على النقيض شدة الضغط والمراقبة قد تقود الى التسيب في بعض الانحرافات والمشكلات، وهي دلالات خطرة على صحة المجتمع العربي، وقد وردت عبارات للدكتور عاطف غيث، في كتابه التغير الاجتماعي يقول فيها عن الشباب (ان الرجل يقسو على ابنه أو ابن أخيه ويحاسبه على أخطائه الى حد الضرب، وكذلك تفعل الأم، ومع ذلك اذا أجاد احدهما ما يوكل اليه من أعمال فانه لا يقابل بالاستحسان والتشجيع، بل يكون موقف الكبار ازاءه سلبيا، ولا يكون ايجابيا الا عند الاخفاق)[1].

وفي اعتقادنا أن الدلالات الأمنية لاحترام كبار السن ـ لا للخوف منه ومن استعمال سلطتهم ـ تعمل ـ

أولا على زيادة التماسك الاجتماعي، فتعويد اطفالنا وشبابنا احترام الكبار، وتقديم العون والمساعدة المادية والمعنوية لهم، ليس ضمن نطاق العائلة فقط، بل يجب ان يمتد ليشمل كل الكبار في المجتمع عامة، لهو من صلب عقيدتنا الاسلامية التي اكدت على ضرورة التعاطف والتراحم، فقد جاء في الحديث النبوي الشريف. «ليس منا من لم يرحم كبيرنا ويعطف على صغيرنا». وهذا العون والتراحم يزيد من وحدة وتماسك المجتمع العربي الاسلامي، خاصة في أيامنا هذه نشر بأننا بأمس الحاجة لها

ثانيا ان احترام كبار السن ومحبتهم ومساعدتهم لدلالة امنية لكبار

---

١ ـ عاطف غيث التغير الاجتماعي في المجتمع القروي الدار القومية للطباعة القاهرة ١٩٥٦ ص ٣٥١

السن انفسهم، حيث يساعدهم على التغلب على القلق والخوف من الشيخوخة التي تعني لهم الوحدة والانعزال والعجز، فكبار السن يعلمون مسبقا بأن من اصغر منهم سنا سيكون مسئولا عن رعايتهم صحيا وعاطفيا وماديا مهما بعدت صلة القرابة بينهم، مما يشيع الأمن والطمأنينة والاستقرار في نفوسهم ويبعدهم عن كثير من التمزقات النفسية التي يعانيها غالبية كبار السن بالمجتمعات الصناعية، حيث أن الشيخوخة تعني للكثير منهم الوحدة والانعزال والعوز العاطفي والمادي، وانتظار الموت باحدى دور الشيخوخة.

ثالثا: ان تدريب العائلة او الاسرة لأفرادها على العطف وعلى المحبة لصغار السن والشباب وتفهم مشاكلهم، والأزمات التي قد يتعرضون لها اثناء فترة طفولتهم وشبابهم، تعطي لصغار السن ايضا الأمن والاستقرار عندما يجد بجانبه من يرعاه ويرشده بمحبة عندما يتعرض لبعض المشاكل والأزمات، عوضا عن تقريعه والتشهير به، مما قد يزيد الموقف تعقيدا وتكون النتائج وخيمة على الفرد والمجتمع معا.

التحضر والتفكك الأسري

ان التحضر السريع الفج الذي تتعرض له المجتمعات العربية قاطبة اثر بشكل واضح وملموس على الأسرة، من حيث العلاقات التي تربط افرادها، ومن حيث بناء شخصية أفراد الأسرة، واهدافهم وأدوارهم ووظائفهم، وبالتالي فقد تغيرت اهداف الأسرة، ووظائفها ومعاييرها وقيمها، وايضا تقاليدها، خاصة تلك التي تتعلق بالسلطة ضمن العائلة والعلاقة بين الزوج والزوجة، وبين الوالدين والأبناء، كذلك في مراسم واحتفالات الزواج واختيار الشريك وارتفاع معدلات الطلاق. وجاءت تلك التغيرات كما أكد (الدكتور. ابو عياش والدكتور. القطب)، «من

مصادر خارجية نتيجة للاحتكاك مع الحضارات والثقافات الأخرى، والتفاعل الداخلي، وتوفر ارادة التغير، بالاضافة الى القوى العديدة التي تدفع في المجتمع نحو التطور والتحديث»[1]

وأهم المشكلات التي تعاني منها الأسرة العربية الحضرية، ويمكن اعتبارها مؤشراً واضحاً مع الاختلالات الأمنية للمجتمعات العربية التي تتمثل بالتالي:-

١ - ارتفاع معدلات الطلاق، وتأثيره الواضح على دفع الأبناء في طرق الانحراف والجريمة.

٢ - ضعف التنشئة الاجتماعية

٣ - ارتفاع معدلات الاستهلاك للأسرة، مما يوقعها باستمرار بأزمات مالية قاسية، تدفعها في بعض الأحيان للسير بطرق غير مشروعة للحصول على المال

٤ - صعوبة التكيف مع التغيرات السريعة، واحيانا الجذرية للنظم الاقتصادية والثقافية والتربوية والأخلاقية، مما قد يولد مناخا لاتباع سلوك غير سوي

٥ - ضعف العلاقات الاجتماعية التي تربط افراد الأسرة مع بعضها البعض، ومع الأقارب ومع بقية افراد المجتمع

٦ - تغليب المصلحة الشخصية للفرد على مصلحة الأسرة

وسنحاول من خلال الصفحات القادمة ان نتكلم عن كل ذلك مفصلا.

---

١ - الدكتور عبدالإله أبوعياش الدكتور اسحٰق القطب. الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية وكالة المطبوعات الكويت ١٩٨٠م ص ٢٥٦

التصدع الأسري والجريمة:

ان التصدع الأسري وافتقار العلاقات الأسرية للمحبة والعطف بين مختلف اعضاء الأسرة التي تحيط بالطفل أو المراهق وحتى الراشد قد تؤدي الى طريق الانحراف والجريمة، لأن الحدث أو الشاب يبدأ بالبحث خارج نطاق الأسرة عن علاقات اكثر حرارة وتماسكا من العلاقات المهزوزة داخل المنزل، مما قد يؤدي الى تكوين عصابات أو جماعات منحرفة في الحي

ان انعدام العواطف أو فقدانها المتكرر له تأثير مدهش وكبير جداً على انحراف الأحداث والمراهقين، فقد ذكر (غلوك ش و غلوك ل) ان ٦٠٪ من المنحرفين الذين درسوا حالاتهم كانوا يعتقدون ان آباءهم غير مهتمين بهم أو كان هؤلاء الآباء شديدين في معاملتهم لأبنائهم ذلك مقابل ٢٠٪ فقط يشعرون نفس الشعور من مجموعة ضابطة وان ٨٠٪ منهم لا يشعرون بانسجام مع الأم مقابل ٣٣٪ فقط من مجموعة ضابطة وانه من بين ٤٧١ ولدا محكوما بالحجز، هناك ٢٣٨ قد قدموا من اسر اصيبت بوفاة احد الوالدين أو بالهجران أو بالطلاق [1].

ان الأطفال والمراهقين الذين يشعرون بأنهم مرفوضون ممن حولهم، وبعدم حبهم لهم، يعانون من الحرمان من الأمن وبفقدان الاحساس بقيمتهم الذاتية الخاصة لأنهم يصلون في النهاية الى المحاكمة التالية انني غير محبوب، اذن فأنا لا اساوي شيئا

وهكذا تدفعه هذه المشاعر لعدم الطاعة والعصيان، والكسل والخداع فيبدأ بارتكاب اخطاء لا تلبث ان تتعاظم وتزداد خطورتها مع الأيام، وقد

1- Glueck, Sh. and Glueck, EL.unraveling Juvenile delinquency, Newyork, Common Wealth fond, 1950 cit par sylvain De coster.

تأخذ شكل الجريمة، ان المراهق أو الشاب يسعى عن طريق هذا السلوك المنحرف لأن يوازن أو يطابق تصرفاته مع الصورة التي يعكسها عنه المحيطون به

لكن هناك حقيقة يجب الا تغيب عن اذهاننا، وهي ان الطفل لا يحتاج فقط الى الحب لكي ينمو بانسجام، انه يحتاج ايضا الى نماذج يحذو حذوها، نماذج ثابتة متزنة ومتماسكة يستطيع الطفل ان يجد فيها اطارا مرجعيا له او ان يجد فيها مثيلا لنفسه ينال الاحترام والاعجاب، وليس هناك افضل من ابوين طبيعيين ومتزنين يمكنهما تقديم هذا النموذج المطلوب، فقد تبين ان هناك تسعة مراهقين من عشرة من بين المراهقين المنحرفين ممن فقدوا هذا النموذج في طفولتهم

وهناك دراسات عديدة كشفت أيضا عن أن التساهل واللين المفرطين في تربية الأولاد والتي تتميز بهما العائلة أو الأسرة الحضرية عن أختها الريفية بشكل عام قد تسبب جناح الأحداث، وبدرجة تفوق عدد الجانحين الذين يمكن أن تعزى أسباب جنوحهم الى ظروف تربيتهم القاسية

وفي دراسة اجريت في مصر اتضح (ان نحو الخمس من الآباء والأمهات يرعون الأحداث المتهمين بالسرقة رعاية عادية خالية من التدليل أو القسوة. وتزداد نسبة من يأخذون الأحداث بالتدليل عند الأمهات عنها عند الآباء، اذ ان حوالي ٤٠٪ من الأمهات و٢٥,٦ من الآباء يأخذون ابناءهم من الأحداث باللين، بينما تزيد نسبة الآباء على نسبة الأمهات الذين يستعملون الشدة كأسلوب للتربية، وتتناسب نسبة الآباء والأمهات ممن يكون الاهمال طابع اسلوبهم في التربية)[1]

---

١ - المركز القومي للبحوث القومية والجنائية السرقة عند الأحداث القاهرة ١٩٥٩م ص ١٣٤

ولقد كشفت دراسة اخرى قام بها (سبيتز Spitz) على ان حرمان الطفل أو منعه من شعور الانزعاج والتكدر خلال السنة الأولى من عمره، هو امر ضار تماما، كحرمانه من الشعور بالسرور والانبساط. ان للانزعاج والسرور دورا هاما في صنع او تكوين الجهاز النفسي والشخصية، وان القضاء على احد الشعورين يؤدي الى اختلال توازن النمو، الأمر الذي يجعل لطريقة التربية التي لا يرفض فيها للطفل شيء تعطي نتائج محزنة جدا على المدى البعيد.

ان نمط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والنفسية في محيط الأسرة، يحدد درجة تماسك وقوة الروابط الأسرية أو ضعفها. ان الأسرة التي تفقد احدى دعامتيها سواء الأب أم الأم، يجعلها شبه عاجزة عن مراقبة وتوجيه سلوك افرادها، لذا فقد يميل بعض ابنائها لممارسة السلوك الانحرافي.

الجـــدول رقم (١٤)
توزيع أفراد العينة حسب وضعهم الأسري

وضع اسر افراد العينة	النسبة المئوية
وفاة احد الوالدين	٪١٨
الطلاق	٪٢٢
هجر احد الوالدين للآخر	٪٨
هجرة احد الوالدين الى بلد او منطقة اخرى	٪١٣
اسرة تضم الأب والأم	٪٣٩
المجمـــوع	٪١٠٠

ويتضح لنا من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٤) ان افراد العينة

الذين يعانون من تفكك اسرهم ـ سواء من جراء وفاة احدهما أو كليهما، أو من جراء هجر احدهما للآخر أو بسبب هجرة احدهما، أو بسبب الطلاق ـ يشعرون بنوع من فقدان الأمن والعاطفة، وهذا الشعور كان السبب القوي الذي دفعهم لممارسة السلوك المنحرف، والأفعال الإجرامية، هذا من جهة ومن جهة اخرى، فان فقدان احد الوالدين او كليهما يعطي فرصة لبعض افرادها لممارسة السلوك المنحرف، بسبب الافتقار الى سلطة ضابطة وموجهة

الجـــدول رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة التي يعيش فيها الفرد

نوع الأسرة التي يعيش فيها الفرد	النسبة المئوية
مع الوالدين	٣٩٪
مع الوالد فقط	٥٪
مع الوالدة فقط	٩٪
مع الأم وزوجها	٢٪
مع الأب وزوجته	١٥٪
مع آخرين	٥٪
مستقل	٢٥٪
المجمـــوع	١٠٠٪

ان معطيات الجدول السابق تؤكد ان معظم افراد العينة يعيشون بعيدا عن الحياة الأسرية الطبيعية، اي انهم يعيشون بأسر مفككة، لا تضم الأب والأم كعنصرين أساسيين فيها، لذا فأفراد هذه الأسر علاوة على أنهم

محرومون من الحب والأمن والتقدير، فانهم أكثر تعرضا للتوترات النفسية والقلق والحرمان، لذا فإنهم عندما اتجهوا لممارسة الانحراف والجريمة كانوا مدفوعين بحكم ظروفهم واوضاعهم الاجتماعية والنفسية

الطلاق وعلاقته بانحراف الأحداث والجريمة

ينظر الى الطلاق ـ في كافة المجتمعات الانسانية- على انه مأساة او كارثة تحل بالأفراد، وبالتالي بالمجتمع، كما يعتبر الطلاق كمؤشر خطر يدل على ان النظام الأسري في المجتمع لا يعمل بشكل سليم، بل يهدد أمن المجتمع واستقراره، وقد يؤثر برفع معدلات الانحراف والجريمة، وخاصة جرائم وجنح الأحداث بشكل أو بآخر

وتشير د سناء الخولي الى ان الطلاق (يعتبر مؤشرا واضحا لفشل نسق الأسرة بالاضافة الى اعتباره دليلا على محنة شخصية، هذا وينظر اليه كذلك كطريق للهروب من توترات الزواج ومتاعبه).[1]

والواقع أن النظرة المأساوية للطلاق هي جزء من التراث الديني لكافة المجتمعات الانسانية، فالزوجان عندما يشكلان اسرة يعني هذا ان كلا الطرفين قد وقع عقدا (ميثاقا غليظا) فصله (يهتز له عرش الرحمن)

ولكن خلال مسار حياة الأسرة تتعرض لبعض التوترات والخلافات، وأحيانا يتطور هذا الخلاف، وتتصاعد الأزمات الزواجية مما قد يؤدي لحدوث الطلاق، وهو الحل الذي اعتبره الدين (أبغض الحلال الى الله)

---

١ ـ سناء الخولي الزواج والعلاقات الأسرية دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٧٩م ص ٢٦٠ ـ ٢٦١

والطلاق ـ حسب اصطلاحات علم الاجتماع ـ ظاهرة اجتماعية معبرة عن الأزمات التي تتعرض لها النظم العائلية، وهو يعني انهيار الوحدة الأسرية، وبالتالي انحلال الأدوار المرتبطة بالأسرة لكل اعضائها، لذا يعتبر الطلاق مؤشرا واضحا لفشل الأسرة، كما يعتبر فشلاً شخصياً لكلا القرينين[1]، ويلاحظ ان معظم المجتمعات الانسانية في وقتنا الحاضر قد اقرت حق الطلاق لكلا الزوجين حتى في المجتمعات المسيحية ذات المذهب الكاثوليكي كإيطاليا مثلا، وذلك للحيلولة دون تصاعد المشكلات الزواجية التي تؤدي ان تفاقمت لعداوات بالغة الشدة، تكون أكثر ضرراً على الأفراد والأطفال منهم بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، من نتائج الطلاق، فعدم الاستقرار الزواجي، والخلافات العائلية الحادة، تجعل من المستحيل على الأبوين ان يؤديا مهامهما الأبوية بشكل طبيعي، مما يقود لأزمات عاطفية خطرة على الصحة النفسية والفيزيولوجية للأطفال التي قد تؤدي بهم للإنحراف

اما بالنسبة للزوجة فنحن نؤكد مع Good بأنه (من الخطأ ان ننظر الى الطلاق على انه اكثر حلول الخلافات الزوجية تطرفا، فنحن لا نستطيع القول بأن الطلاق يجلب الشقاء بدرجة اكبر من اتخاذ محظية تعيش في مسكن الزوجية ان من الصعب مقارنة الطلاق بالزواج التعس، فتلك مقارنة تخضع ـ في جانب كبير منها ـ لتقييم شخصي واجتماعي)[2]

والديانات السماوية كافة تبيح الطلاق، ولكنها تضع العوائق الكثيرة في سبيله فالمسيحية واليهودية اكثر تشددا في هذا المجال من الدين الاسلامي ولا تبيح الطلاق الا في ظروف محدودة للغاية وتحت شروط صارمة، اما

1- CF I.N.E.D. Le divorce et les Francais, Tom 2, NO: 72.

٢ ـ محمد الجوهري وآخرون دراسة علم الاجتماع ط٢ دار المعارف مصر ١٩٧٥م ص ٢٩٨

الدين الاسلامي فأكثر تسامحا وقد جعله بمثابة صمام الأمان لكل التوترات الحادة التي تجعل كلا القرينين غير قادر على التسامح بصددها.

وكما ذكرنا سابقا، ان ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع يعتبر مؤشرا على ان هناك شيئا ما لا يعمل بصورة طبيعية في النظام العائلي، ولابد ان هناك بعض المؤثرات التي تؤثر بارتفاع او انخفاض هذه المعدلات.

وبشكل عام، ان معدلات الطلاق لا تعرف استقرارا أو ثباتا، فنجدها ببعض السنوات ترتفع ارتفاعا ملحوظا بمجتمع ما، وبسنوات اخرى نجدها قد انخفضت انخفاضا هاما بنفس المجتمع[1]. وليس هناك مجتمع يوافق على الطلاق من حيث المبدأ كما لا يوجد مجتمع يشجع عليه، غير ان كل المجتمعات تقريبا، تدرك في الواقع ان هناك بعض الظروف التي قد تختلف من مجتمع لآخر، والتي تجعل من الأفضل انهاء الزواج بدلا من استمرار فشله[2].

وتعتبر معدلات الطلاق في المجتمع العربي مرتفعة بشكل عام كما اكدت ذلك عدة دراسات. ففي تونس بلغت نسبة الطلاق بين عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٥٦م حوالي ٨, ٣٤٪، وبعد صدور قانون الأحوال المدنية عام ١٩٥٦م هبطت واستمرت تقريبا شبه ثابتة حول ٢١٪ تقريباً.[3]

وفي مصر تتراوح هذه النسبة ما بين ٢٢٪ ـ ٢٨٪ لعام ١٩٨٣م وفي ليبيا شهدت معدلات الطلاق استقرارا ما بين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨م

1- C. Camilleri, OP. cit, P 107..

٢ - عبدالله الخريجي علم الاجتماع المعاصر ط١ ١٩٧٧م ص ٢٤٩

3 C. Camilleri, OP cit, P. 108.

حيث كانت طيلة تلك الفترة حوالي ٢٥٪[١]، ما لبثت هذه النسبة ان هبطت من جديد الى ٢٣,٧[٢] بين عامي ١٩٦٥م - ١٩٦٩م ومن ثم شهدت ارتفاعاً حاداً بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧٩م حيث وصلت الى ٣٢,٩٪[٣] وبقيت تتراوح حولها حتى عام ١٩٨٣م.

اما في سوريا فقد بلغت معدلات الطلاق ١٨٪ من بين الزيجات المعقودة،[٤] وفي لبنان ١٤٪ ايضا بالنسبة لمجموع عقود الزواج السنوية.[٥]

ولقد تأثرت معدلات الطلاق بكل المجتمعات العربية ارتفاعا أو انخفاضا بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي مرت بها تلك المجتمعات «فالفرد بمعظم المجتمعات العربية المعاصرة يجد نفسه بوضع اجتماعي قلق، اذ عليه ان يختار نموذجا وأسلوبا لحياته من بين عدة نماذج متواجدة في المجتمع على الصعيد الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي، والفكري، ولربما عدم استقرار حياة الفرد الزوجية ناتج عن صعوبة اختيار الفرد، بل ولربما فشله باختيار النموذج الملائم»[٦]

فمن المؤكد والواضح ان العائلة العربية خضعت لتحولات وتغيرات اجتماعية واقتصادية اثرت في استقرار الحياة الزوجية ولكنها لم تكن من العمق بحيث تؤثر (في النظام العائلي) نفسه، مما زاد من حدة المشكلات الزوجية وبالتالي برفع معدلات الطلاق فعلى سبيل المثال؛ مازال زواج

---

1 - Statistical abstract of Libya - 1950 - 1958.

2 - Statistical abstract of Libya - 1965 - 1969.

٣ - د. تماضر حسون. مرجع سابق ص ٣٥٠

٤ - صفوح خير منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٦٩م جدول رقم (١٥)

٥ - د. زهير حطب. مرجع سابق ص ٢٦٧

٦ - د. تماضر حسون مرجع سابق ص ٢٢٤

الأبناء شأنا من شئون العائلة لا الأبناء، ومازالت سلطة الرجل على افراد أسرته شبه مطلقة، ومازال ينظر الى الزوجة كمخلوق يحتل مرتبة ادنى من مرتبة الزوج، ومازال عمل المرأة بين جذب ونبذ، ومازالت المراكز والأدوار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية حكرا شبه مطلق على الرجل. وهذا يتناقض تماما مع الاتجاه الذي تنحو نحوه العائلة العربية وهو الأسرة النواة، والاستقلال عن العائلة على جميع الأصعدة تلك المواقف المتناقضة، تدل من جهة دلالة واضحة على ان المتغيرات التي اصابت العائلة كانت عبارة عن تغيرات اصابت سطح النظام ولم تمس العمق ابدا. ومن جهة اخرى تلك التناقضات خلقت نزاعات وصراعات بالعائلة والأسرة ادت بأحيان كثيرة الى اختلالات لم تتحملها العائلة أو الأسرة فقادت بعضاً من افرادها لطريق الانحراف والجريمة.

وفي دراستنا التي أجريناها عن المجتمع الليبي، اتضح لنا ان الأسرة النووية الليبية المستقلة عن جسم العائلة، تتحمل مشكلات وتمر بأزمات عاطفية واجتماعية واقتصادية اكبر بكثير من مثيلتها التي تعيش ضمن العائلة الممتدة، لأنها لا تزال قليلة التجربة ولا تملك النضج الكافي لمعالجة الأزمات والأحداث التي قد تعترض حياتها، لذا فبعضها يعاني من عدم الاستقرار وارتفاع معدلات الطلاق وتفاقم العداوات الشخصية ليس بين الزوجين فقط بل تتعداهما لعائلتيهما ايضا وتكون المشكلة اكثر حدة وتعقيدا اذا كان الزوجان اقرباء، مما قد يفسح المجال لارتكاب المخالفات والاعتداءات وأحيانا الجرائم[1]

وقد يؤدي الطلاق الى خلق مواقف لا يفهمها الأبناء الأطفال والشباب خاصة بالنسبة للأطفال، مما يسبب لهم الحيرة والقلق في حياتهم مما قد يدفعهم الى اتخاذ مواقف تتراءى لهم مواقف دفاع عن النفس والتي غالبا ما

تظهر في شكل انحرافات وارتكاب المخالفات واحيانا الجرائم واحيانا اخرى يعكس الطلاق آثارا سيئة من الناحية النفسية على الأطفال والأحداث فيشعرون بالحرمان العاطفي ويعانون من الاهمال، فيحاولون اكتساب المحبة والصداقة في ثقافة جماعة اخرى غير الأسرة وقد تكون جماعة جانحة، وبالنسبة للأحداث الشباب قد تظهر آثار هذا الحرمان على شكل تمرد على قيم وعادات وتقاليد المجتمع، وتمردهم هذا قد يتخذ شكل ارتكاب أفعال مناهضة للمجتمع وتميل نحو العدوانية والجريمة، وغالبا ما يرتكب هؤلاء اليافعون حوادث السطو أو الجرائم الجنسية أو غير ذلك من مظاهر تدل على الهروب من الواقع المعاش في الأسرة ويتخذ من الانحرافات والجرائم وسيلة للتعبير عن مناهضة المجتمع

التحضر والطلاق:

لقد اتضح من خلال دراستنا ان معدلات الطلاق في المجتمعات العربية الحضرية زادت بنمو التحضر والتصنيع، وقد يرجع السبب الى زيادة حرية المرأة واستقلالها الاقتصادي والفكري عن الرجل، ومن ثم قدرتها على اتخاذ القرار وابداء الرأي

ان المرأة التي استقلت اقتصاديا عن الزوج واصبح بامكانها اعالة نفسها وكثيرا من الاحيان اطفالها، فالتحضر والتصنيع قدما للمرأة فرصا للعمل المأجور، وعملها كما ذكرنا در عليها كسباً مادياً جعلها تشعر بعدم حاجتها المادية للزوج، وتولد لديها احساس بأهميتها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فاصبحت اقل احتمالا وصبرا على نزوات الزوج ومضايقاته أو مضايقات اسرته، لذا فعندما تدب خلافات حادة بين الزوجين، يمكن للزوجة الانفصال عن زوجها، ويكون للانفصال وقع أقل على حياة الزوجة ومستقبلها

الجـــدول رقم (١٦)

توزيع النساء المطلقات من أفراد العينة حسب مزاولتهـن للعمـل المأجـور

مزاولة العمل	النسبة المئوية
تعمل عملا مأجورا	٦٧٪
لا تزاول اي عمل مأجور	٣٣٪
المجمـــوع	١٠٠٪

والجدول رقم (١٦) بين لنا ان الطلاق بين النساء العاملات، من افراد العينة اكثر منه عند النساء اللائي لا يزاولن عملا مأجورا.

الجـــدول رقم (١٧)

توزيع أفراد العينة الذين يعيشون بأسر مفككة بسبب الهجر أو الطلاق (حسب عمل المرأة)

نوعية عمل الأم أو الزوجة	النسبة المئوية
فلاحة (بالأجر)	٨٪
عاملة	٣٨٪
تاجرة	٤٪
مستخدمة	٢٥٪
موظفة	١٠٪
اطارات عليا	-
أعمال اخرى	١٥٪
المجمـــوع	١٠٠٪

وقد تبين لنا ان الطلاق والهجر في المجتمع الحضري غالبا ما يتم بين الأفراد الذين يشغلون مستويات وظيفية متدنية.

الجـــدول رقم (١٨)

توزيع أفراد العينة الذين يعيشون بأسر مفككة بسبب الهجر أو الطلاق (حسب المستوى الوظيفي للأب)

المستوى الوظيفي	النسبة المئوية
عامل	٢٤٪
فلاح	١٧٪
تاجر	١٣٪
موظف	١٠٪
مهني	٢٥٪
اطارات عليا	-
اعمال اخرى	١١٪
المجمـــوع	١٠٠٪

ولدخل الأسرة المنخفض اثر كبير على معدلات الطلاق والهجر فالدخل المنخفض للفرد قد يجعله عاجزا عن تلبية احتياجات افراد اسرته، بحيث يفقد احترامه لنفسه واحترام الآخرين له، مما قد يؤدي الى شجار وخصام ويستفحل عدم التفاهم بينه وبين زوجته مما قد يؤدي للطلاق. والجدول رقم (١٩) يوضح لنا اهمية دخل الفرد بتماسك الأسرة او تفككها.

الجـــــدول رقم (١٩)

توزيع أفراد العينة الذين يعيشون بأسر مفككة بسبب الطلاق والهجر (حسب مستوى الدخل)

مستوى الدخل	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠٠ دولار سنويا	٢٤٪
أقل من ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ دولار سنويا	١٩٪
أقل من ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ دولار سنويا	١٥٪
أقل من ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ دولار سنويا	١٥٪
أقل من ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠دولار سنويا	١٢٪
أقل من ٣٠٠٠ ـ ٣٥٠٠ دولار سنويا	١٠٪
أكثر من ٣٥٠٠ دولار سنويا	٥٪
المجمـــوع	١٠٠٪

وقد دلت دراستنا هذه وتلك التي قمنا بها عن المجتمع الليبي بأن دور الزوجة العاملة ومركزها الوظيفي قد أثرا على العلاقات البنائية للأسرة، فالعمل الخارجي للمرأة قد امدها بقوة وبشعور بأنها ند للزوج وليست تابعا له، وتؤكد الدكتورة/ سناء الخولي على ان «المركز الوظيفي للزوجة يؤثر على انماط عمل الأسرة واتخاذ القرارات فيها (. .) ان الزوجات عززن قوتهن واصبحن ندا لأزواجهن نتيجة التحاقهن بالعمل (. .) ومن ناحية اخرى نجد ان دور الزوجة في التأثير على القرارات الاقتصادية الرئيسية قد تزايد»[1]

ويمكننا ان نضيف ايضا عاملا هاما قد يؤدي الى الطلاق والهجر في الأسرةالحضرية، فكثيراً من المشاكل في الأسرة يمكن فهمها على ضوء مفهوم

---

١ ـ د سناء الخولي مرجع سابق الذكر ص ٢٧ ـ ٢٨

الصراع الناتج عن توقعات ادوار الأزواج والزوجات، فتوقع الزوج - في الأسرة الحضرية - من زوجته ان تكون مطيعة له ولوالديه ولجميع افراد اسرته، منفذة لأوامرهم، مثلما كانت والدته تطيع أباه واسرته، بنفس الوقت تتوقع الزوجة الحضرية المتعلمة والعاملة - بشكل خاص - مكانة ودوراً تتساوى به مع الزوج، بحيث لا يفرض سيطرته وسلطته عليها فرضاً، كما تتوقع أيضا من خلال هذه المكانة وهذا الدور الجديدين امكانية اتخاذ القرارات التي تتلاءم مع قناعاتها

وكثيرا ما تتعارض تلك التوقعات لكلا الزوجين وتولد عندهم المصاعب والمشاكل التي قد تؤدي الى الطلاق أو الهجر. بالاضافة لكل ماسبق نجد ان مطالبة الزوجة العاملة بأن تؤدي دورها كزوجة وام وزوجة ابن وربة منزل على الوجهة التقليدية ادى الى ظهور التبرم من هذا الدور التقليدي للمرأة العاملة خاصة اذا امتنع الزوج عن تقديم أية مساعدة أو مساعدات لا تكاد تذكر بأعمال المنزل وتربية الأولاد، واصر بعناد على مقاومة محاولات الزوجة للحصول على دور يتناقض مع توقعاته منها كزوجة تقليدية مما قد يؤدي الى نوع من الحساسيات التي ربما ادت مع مرور الزمن للطلاق.

الوضع الأسري ووضع الفرد والجريمة

لقد اثبتت دراستنا ان التحضر كان وراء فشل الأسرة في تقديم الأمن والاستقرار المادي والعاطفي والاجتماعي والثقافي لأفرادها، فكان ذلك السبب المباشر الذي دفعهم في معظم الأحيان لممارسة السلوك الانحرافي لارتكاب الجريمة.

وقد أكدت البيانات والمعلومات المتعلقة بالوضع الأسري لأفراد

العينة، وجود تفكك وتراخ في العلاقات التي تربط افراد الأسرة على جميع الأصعدة.

وسنتعرض الى النتائج التي توصلت اليها دراستنا هذه من خلال تحليلات لمجموعة من العوامل التي قامت عليها هذه الدراسة.

١ ـ العامل الاقتصادي

٢ ـ العامل التعليمي

٣ ـ العامل المهني

٤ ـ العامل المتعلق بتماسك الأسرة.

العامل الاقتصادي والجريمة.

ان العامل الاقتصادي وعدم المساواة المادية، بين افراد المجتمع له أثر واضح وكبير في تشكيل الدوافع القوية لممارسة الانحراف وارتكاب الجريمة، فحيثما ترتفع معدلات الجريمة، يكون البناء الاقتصادي للمجتمع ضعيفا، ويتمثل هذا الضعف في اهمال المشاريع الاقتصادية والحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب والتدمير الفيزيقي، بسبب الافتقار الى الخدمات العامة والدعم [1]

وقد أكدت نتائج دراستنا هذه أهمية العامل الاقتصادي كدافع قوي لارتكاب الأفعال المنحرفة، والجرائم في المدينة، اذ تبين ان غالبية المنحرفين والمجرمين يعانون من معدلات دخول متدنية خاصة في تونس ودمشق، فالأوضاع الاقتصادية المتردية للفرد تجعله يعيش بظروف معيشية لا انسانية

---

١ ـ الدكتور أحمد الربايعة أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض ١٩٨٤م ص ١٤٣

على الصعيد الغذائي والسكني والصحي، مما يخلق بين الأفراد شعورا قويا بالظلم والانتقام وعدم الرضا يتترجم بالبداية الى نوع من التذمر للتخلص من الوضع المتردي الذي يوجد به الفرد، وعندما لا يوفر المجتمع الفرص الملائمة والسوية للفرد كي يحيا حياة كريمة قد يتولد بين الأفراد مناخ خصب لممارسات سلوكية منحرفة، وارتكاب افعال اجرامية تضر بصحة الفرد والمجتمع على حد سواء

وقد أشارت البيانات الى نوع من الارتباط بين معدلات دخول الأفراد ومعدلات دخول اسرهم من جهة، وبين معدلات ممارسة الانحراف وارتكاب الجريمة، في كل من العواصم الثلاث: دمشق، تونس، الرياض.

الجـــدول رقم (٢٠)

توزيع أفراد العينة حسب مستوى الدخل الفردي السنوي مقدرا بالدولار الأمريكي بالمدن الثلاث

معدل دخل الفرد السنوي بالدولار	دمشق	تونس	الرياض
٥٠٠ دولار فما دون	١٥٪	٦٣٪	-
من ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ دولار	٢٩٪	٢٠٪	٥٪
من ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ دولار	٣٦٪	٧٪	٥٪
من ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ دولار	٧٪	٤٪	١٠٪
من ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ دولار	٥٪	٣٪	١٥٪
من ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ دولار	٥٪	١٪	٢٠٪
اكثر من ٣٠٠٠ دولار	٣٪	٢٪	٤٥٪
المجمـــوع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

الجـــدول رقم (٢١)

توزيع أفراد العينة حسب مستوى دخل أسر أفراد العينة السنوي مقدرا بالدولار الأمريكي (بالمدن الثلاث)

معدل دخل اسر افراد العينة السنوي	دمشق	تونس	الرياض
٥٠٠ دولار فما دون	٪١٩	٪٤٦	-
من ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ دولار	٪٣٩	٪٣٢	-
من ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ دولار	٪١٧	٪١٥	-
من ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ دولار	٪١٢	٪٥	-
من ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ دولار	٪٩	٪٢	—
من ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ دولار	٪٢	-	-
اكثر من ٣٠٠٠ آلاف دولار	٪٢	-	٪١٠٠
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

يشير الجدول رقم (٢٠) الى ان افراد العينة الذين تتسم دخولهم بالتدني اي اقل من (١٠٠٠) دولار سنويا، بلغت في تونس ٨٣٪، وفي دمشق ٤٤٪، وفي الرياض ٥٪، أما بالنسبة لأسرهم فقد بلغت معدلات اسر افراد العينة الذين تقل معدلات دخولهم عن (١٠٠٠) دولار سنويا في تونس ٧٨٪ وفي دمشق ٥٨٪ ولم نعثر لها على اثر في الرياض.

فالعامل الاقتصادي شكل دافعا قويا لدى افراد العينة لارتكاب الجرائم وممارسة الانحرافات خاصة فيما يتعلق بجرائم السرقة والزنا.

بالنسبة للسرقة:

لقد خلق مجتمع المدينة الاستهلاكي لدى الفرد نوعا من التطلعات الاستهلاكية للحاجات والمتع الكمالية، كشراء الملابس الفاخرة واجهزة الراديو والتسجيل، والتلفزيون، والڤيديو، والسيارات، وارتياد المقاهي، والملاهي، والمطاعم ودور السينما. خاصة ان قاطن المدينة يرى كل يوم وفي كل زاوية وشارع فيها افرادا يشترون تلك الكماليات ويتمتعون بكماليات الحياة وملذاتها، بينما هو وقف عاجزا عن التمتع بها وبنفس الوقت الذي عرض فيه مجتمع المدينة مغريات الاستهلاك بشكل جذاب لم يتح امام الفرد فرصا كثيرة للعمل والكسب المشروع، بشكل اخر يمكن القول بأن فشل المجتمع بتقديم السلع والخدمات المناسبة لكل فرد ساعد بشكل أو بآخر على ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف

ويظهر لدينا من خلال مقارنة معدلات الدخول في المدن الثلاث، بأن مسألة الحاجة الاقتصادية هي مسألة نسبية تختلف من مجتمع لآخر، فبينما وصلت نسبة افراد العينة الذين تقل دخولهم عن (٥٠٠) دولار، في تونس (٦٣٪)، بينما انخفضت في دمشق تلك النسبة الى (١٥٪) ولم نجد لها اثرا في مدينة الرياض وهذا يؤكد بأن مفهوم الفقر يحمل معنى نسبيا، فليس دخل الفرد ولا دخل الأسرة موضوعا فنيا فحسب، فقد يحقق الدخل احتياجات الفرد والأسرة المادية الضرورية، ولكنه لا يحقق لهما احتياجاتهما النفسية والاجتماعية. وعلى هذا فان معيار الفقر يختلف ويتنوع بتنوع المجتمعات واختلاف الأزمنة، ولكن يمكننا ان نضع معيارا للفقر يتجلى بعدم كفايةَ الدخل بسد حاجات الفرد الأساسية والضرورية للبقاء، وعدم كفايته في اشباع حاجات الفرد النفسية والاجتماعية

بالنسبة للزنا.

لقد اتضح بأن الظروف السكنية لأفراد العينة وأسرهم صعبة ورديئة الى حد كبير، فهم يعيشون في مناطق سكنية مكتظة بالسكان الذين ينتمون الى خلقيات ثقافية واجتماعية مختلفة، ويخضعون الى اساليب تربوية متباينة، وقد تبين كما هو واضح بالجدول رقم (٢١) بأن حوالي (٥٠٪)من افراد العينة في تونس، و (٢٦٪) من افراد العينة في دمشق، يعيشون وأسرهم في غرفة واحدة، تستخدم للنوم، للطعام، لاستقبال الزوار، للملبوس، وللدراسة، وقد ادى هذا الى تدني المستويات الصحية، كما انه اتاح الفرصة امام الأطفال والشباب من كلا الجنسين للاطلاع على بعض شئون الوالدين الخاصة، وخاصة فيما يتعلق بممارسة الجنس، لذا فقد حاول هؤلاء تقليد ما يشاهدونه، وبالنسبة للمراهقين تكون لديهم سلوك جنسي انحرافي، حيث اقدموا على تطبيق تلك الممارسات واحيانا بشكل شاذ.

الجـــدول رقم (٢٢)

توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف الموجودة بمنازلهم في المدن الثلاث

عدد الغرف	تونس	دمشق	الرياض
غرفة واحـدة	٥٠٪	٢٦٪	١١٪
غرفتـــان	٣٥٪	٣٤٪	١٩٪
ثلاث غـرف	١٥٪	٢٧٪	٢٥٪
أربع غـرف	-	١٢٪	٣٢٪
خمس غـــرف	-	١٪	١٠٪
أكثر من ذلـك	-	-	٣٪
المجمـــوع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

الجـــدول رقم (٢٣)

توزيع أفراد العينة حسب حجم الخدمات والمرافق المتوفرة في مساكنهم

الخدمات	تونس	دمشق	الرياض
المـــاء	٪٥٠	٪١٠٠	٪١٠٠
الكهرباء	٪٣٧,٥	٪١٠٠	٪١٠٠
الغسالـة	٪١٨,٧٥	٪٤٠	٪١٠٠
الثلاجـة	٪١٨,٧٥	٪٣٥	٪١٠٠
الراديـــو	٪٣٨,٧٥	٪٩٠	٪١٠٠
التلفزيون	٪١٢,٥	٪٣٠	٪٩٠
الفيديـــو	-	-	٪٦٠
السيـــارة	-	-	٪٨٠

يتضح من الجدول السابق بأن غالبية افراد العينة تستثنى من ذلك مدينة الرياض لا تتوفر لديهم الخدمات اللازمة في منازلهم، ولا يتمتعون بالتسهيلات الضرورية في مساكنهم، كالكهرباء، والغسالة، والثلاجة والراديو، وقد أكد الجميع على تلهفهم لاقتناء مثل تلك الأدوات والتمتع بها. ونقص تلك الحاجات الضرورية ان دل على شيء فهو يدل على تدني المستوى المادي الذي قد يكون دافعا لممارسة السلوك الاجرامي لدى بعض الأفراد.

كما كشفت الدراسة عن وجود ارتباط واضح بين معدلات الجريمة والانحراف، وبين نوع الأحياء التي يقطنها افراد العينة

الجـــدول رقم (٢٤)
توزيع أفراد العينة حسب الحي السكني

نوعية الحي	تونس	دمشق	الرياض
احياء شعبية حول المدينة	٤٤٪	٢٠٪	٢٩٪
احياء شعبية في وسط المدينة	٤٤٪	٦٠٪	٤٣٪
احياء بمناطق متوسطة	٦٪	٢٠٪	٧٪
احياء بمناطق راقية	٦٪	-	١٤٪
غير معين	-	-	٧٪

من الجدول السابق نستشف ان افراد العينة الذين يقطنون في الأحياء الشعبية القديمة في المدينة، برزت لديهم دوافع اقوى لارتكاب المخالفات والجرائم، تلتها منطقة الأحياء الشعبية التي تحيط بالمدينة.

وقد لوحظ بشكل عام بأن جرائم السرقة والاتجار بالمخدرات انتشرت بين افراد العينة الذين يقطنون الأحياء الشعبية بوسط المدينة، وبتلك التي تحيط بالمدينة مضافا اليها الجرائم الجنسية، بينما انتشرت جرائم التزوير والاختلاس والرشوة وتعاطي المخدرات والزنا، بأفراد العينة الذين يقطنون الأحياء المتوسطة والراقية.

كما لوحظ بشكل عام بأن الأحياء الشعبية سواء كانت المحيطة بالمدينة، أم كانت الموجودة بوسطها تعاني من تدني المستوى المادي مما يؤكد ارتباط العامل الاقتصادي بانتشار الجريمة، وممارسة السلوك الانحرافي الى حد كبير غير ناسين او متناسين الظروف الاجتماعية والصحية والمعيشية لقاطني تلك الأحياء، وبالذات لأفراد العينة الذين يقطنون تلك الأحياء

الجـــدول رقم (٢٥)
توزيع أفراد العينة حسب نمط المسكن

نمط المسكن	تونس	دمشق	الرياض
ڤيلا	٪١٠	-	٪٧
منزل شعبي / شقة	٪٦٠	٪٦٥	٪٥٠
شقة بعمارة	٪١٠	٪٣٥	٪٣٦
كوخ	٪٢٠	-	٪٧

من خلال معطيات الجداول السابقة التي تهتم بالمستوى الاقتصادي لافراد العينة، اتضح لنا ان المستوى الاقتصادي السيء سواء للأسرة ام للفرد في المدينة، شكل دافعا قويا لارتكاب الجرائم وممارسة السلوك الانحرافي، فكثرة الاحتياجات الكمالية والتي اصبحت ضرورية للمدنية، بالاضافة الى رغبة سكان الحضر القوية في اقتنائها والتمتع بها دفعهم في أحيان كثيرة الى اشباع رغباتهم وحاجاتهم بطرق غير سوية، اما لانها الطريق الأسهل او لان المجتمع وقف عاجزا امام مساعدتهم في تأمين حاجاتهم كلها بشكل سوي.

والجدول رقم (٢٦) يبين لنا بوضوح قوة الدافع الاقتصادي في ارتكاب الجريمة لافراد العينة بالمدن الثلاث

الجـــدول رقم (٢٦)

توزيع أفراد العينة حسب الدافع الذي دفعهم لارتكاب جرائمهم

الدافع	النسبة المئوية
الفقر	٤٥٪
الشعور بالظلم	٨٪
الانتقام	٩٪
اللذة الجسدية	١٠٪
التهور	٣٪
تأثير الأسرة	٦٪
تأثير الأصدقاء	٩٪
تأثير الأقارب	٨٪
تحسين المركز الاجتماعي	٢٪
المجموع	١٠٠٪

ان الجدول السابق اوضح لنا بأن الفقر هو من اقوى الدوافع لممارسة الجريمة والانحراف، وان معظم المجرمين من افراد العينة الذين تشملهم هذه الدراسة يعانون وأسرهم من الفقر والمستوى الاقتصادي المنخفض. وقد ابدت كثير من الدراسات التي قامت عن الجريمة قوة الدافع الاقتصادي في ارتكاب الجريمة وممارسة سلوك الانحراف. كما اكد افراد العينة انفسهم بأن العوز والحاجة المادية دفعتهم لارتكاب جرائمهم.

وقد ابدت دراسة الدكتور ربايعة التي قام بها في ثلاثة مجتمعات عربية وهي. الأردن، المغرب، والسودان حول الجريمة. بأن «غالبية افراد العينة يقعون في فئات الدخل المتدني أو المنخفض، ولاشك أن معدلات الدخول

المنخفضة هي اهم مقياس للفقر وما يتصل به من ظروف اجتماعية متدنية وغير ملائمة لما يتطلبه الفرد من مستويات العيش الكريم ولذلك فلا غرابة ان نجد ان معظم الأفراد يتجهون الى الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي لكي يتمكنوا من الحصول على المال اللازم الذي يوفر لهم بعض متطلباتهم واحتياجاتهم الأساسية[1]»

ان العلاقة بين الفقر والجريمة واضحة كل الوضوح، ولكن لا يعني هذا مطلقا بأن الفقر يؤدي بالضرورة الى الجريمة، فالفقر بمعنى عدم كفاية الدخل لسد حاجات الفرد الضرورية والأساسية، لم يكن المؤثر الوحيد في دفع الفرد لارتكاب الجريمة وسلوك طريق الانحراف، بل ان النمو الاقتصادي والحضري السريع والفج، جعل في بعض الحالات الفرد يندفع لارتكاب جرائم السرقة تحت تأثير اشباع رغبات شخصية كمالية بعيدة عن ان تكون ضرورية وأساسية لاستمرار حياة الأفراد، وهذا يفسر لنا السرقات التي ارتكبها احداث افراد العينة، والدافع اليها كان الذهاب الى السينما، شراء الملابس المرتفعة الثمن، الذهاب للمطاعم الخ بالاضافة الى النقل التكنولوجي السريع وغير المرشد سبب ايضا وبشكل غير مباشر دافعا لارتكاب السرقات، اذ كان عدد من افراد العينة يسرق؛ اما اجهزة فيديو، مسجلات، تلفزيونات الخ. من اجل رؤية أو سماع افلام الكارتيه، العنف، المسلسلات لأبطال يقتلون ويسرقون ويعيشون حسب اهوائهم أو لمشاهدة أفلام الجنس، عبر أجهزة الفيديو. وهنا تتضح العلاقة بين الجريمة والنمو الحضري والاقتصادي السريع بالنسبة للأحداث اما اذا انتقلنا لعالم الكبار لوجدنا بأن الاجرام الاقتصادي ـ كما مر معنا سابقا ـ اتخذ اشكالا متعددة ومتنوعة كلها تدل مجتمعة على تدهور الأخلاق والقيم، ونعدد

---

١ ـ الدكتور أحمد ربايعة مرجع سابق ص ١٤٩.

أشكالا أو صورا من تلك الجرائم: شيك بدون رصيد، تزييف اوراق البنكنوت، رشوة، غش، احتكار، نصب، احتيال، تملص من الضرائب، التلاعب بالأسعار. .الخ.

وتلك الجرائم لها خطورتها الفادحة لأنها تعيق خطط التنمية التي تطمح لها المجتمعات وتخلف آثارا سلبية على اخلاق وقيم المجتمع

الوقت وارتكاب الجريمة أو ممارسة الانحراف.

لوحظ ان غالبية الجرائم التي ارتكبها افراد العينة قد نفذت ليلا ما بين الساعة الثامنة مساء والثالثة صباحا، فغالبا بهذه الفترة الزمنية تكون شوارع المدينة وطرقاتها واماكنها العامة خالية من المارة، كل أوى الى منزله بعد يوم عمل مليء بالجهد والتعب وهذه النتائج تنسجم تماما مع النتائج التي توصلت اليها دراسة الدكتور ربايعة التي سلف ذكرها، كما تنسجم مع معظم الدراسات المتخصصة في علم الاجرام والتي تشير الى ان الجرائم تنفذ غالبا في الليل[1].

وقد يكون لمكان ارتكاب الجريمة اثر هام في تحديد الوقت فبالنسبة للجرائم التي ترتكب بالأحياء والأماكن الراقية غالبا ما ترتكب ليلا حيث تضعف نسبيا رقابة رجال الشرطة ودورياتها، كما ان اسلوب البناء السكني المتباعد والذي يسمح للنور باظهار المباني بشكل واضح جدا تمكن السكان والقاطنين من اكتشاف المجرم بسهولة ويسر في النهار اما في الليل فيكون المجرم بمأمن من أعين السكان والقاطنين ويستطيع الحركة باطمئنان وأمن. أما بالسبة للأحياء الشعبية خاصة تلك التي تتواجد بمركز المدينة فطبيعة

---

1 Jeffery, Crime Prevention, Through environment Design.

بكتاب الدكتور الربايعة مرجع سابق ص. ١٣١

البناء المتلاصقة، والاضاءة الضعيفة، بالاضافة الى قلة دوريات الأمن والحراسة، تجعل المجرم بمأمن، لذا فسيان عنده ارتكاب جرائمه بالليل ام بالنهار. والجدول رقم (٢٧) يبين لنا وقت ارتكاب الجريمة في المدينة.

الجـــدول رقم (٢٧)
أوقات ارتكاب الجرائم حسب الأحياء

وقت ارتكاب الجريمة	الأحياء الراقية	الأحياء المتوسطة	الأحياء الشعبية
ليلاً	٨٧٪	٦٠٪	٥٥٪
نهاراً	١٣٪	٤٠٪	٤٥٪
المجمـــوع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المهنة والجريمة:

ان معطيات دراستنا اشارت الى ان هناك ارتباطا واضحا بين البطالة التي يعانيها افراد العينة وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف هذا من جهة، ومن جهة اخرى اشارت الى ان هناك ارتباطا بين نوعية العمل الذي يمارسه الفرد وارتفاع أو انخفاض معدلات ارتكاب الجرائم وممارسة السلوك الانحرافي والجدول رقم (٢٨) يعطينا فكرة واضحة عن ارتباط البطالة ونوعية العمل الممارس بارتفاع وانخفاض معدلات الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي.

ان معطيات الجدول التالي تشير بوضوح الى ان هناك من جهة ارتباطاً واضحاً بين ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف، ومن جهة ثانية، تشير معطيات هذا الجدول بأن هناك ارتباطاً بين نوعية العمل الذي يمارسه الفرد ومعدلات الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي

الجـــدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد العينة حسب المهنة التي يمارسونها في العواصم الثلاث

المهنة	تونس	دمشق	الرياض
موظف	٦٪	٥٪	-
اعمال تجارية	١٢٪	١٠٪	-
اعمال زراعية	-	-	-
حرف	١٨٪	٣٠٪	-
طالب	١٨٪	١٥٪	٢١٪
عامل	١٨٪	١٥٪	-
عاطل عن العمل	٢٢٪	٢٠٪	٢٩٪
خدمات	٦٪	٥٪	-
عمله غير معروف	-	-	٥٠٪

والجديد الذي اظهرته هذه الدراسة هو ميل الطلاب الى ارتكاب الجريمة وسلوك طريق الانحراف. ولدى تقصينا لنوعية الجرائم والممارسات الانحرافية التي يميل الطلاب لارتكابها وجدناها جرائم السرقة والزنا، ومن الجدير بالذكر ان اعمار هؤلاء الطلاب كانت تتراوح بين ١٥ ـ ٢٥ سنة ولم يتجاوزوا المرحلة الثانوية بالتعليم وكلهم لا يعملون ويعتمدون بمصروفاتهم الشخصية على اسرهم وفي معظم الأحيان لا تغطي تلك المصروفات احتياجاتهم التي يتطلعون لاشباعها، فيسلكون طرقا غير مشروعة تخالف النظم والقوانين لاشباع رغباتهم.

الجـــدول رقم (٢٩)
توزيع أفراد العينة حسب المهن
التي يمارسها أحد الأبوين أو كلاهما

نوعية المهنة	كلا الأبوين	الأب	الأم
موظف	٪٢٠	٪١٤	٪٦
أعمال تجارية	٪٢٤	٪٢٢	٪٢
اعمال زراعية	٪١١	٪١٠	٪١
حرف	٪١٠	٪٧	٪٣
عاطل	٪٢٩	-	-
عامل	٪٦	٪٥	٪١

ان الجدول السابق يشير الى ان هناك ارتباطا واضحا بين المهنة التي يمارسها كلا الأبوين أو احدهما وبين الممارسات الانحرافية وارتكاب الجريمة بالنسبة للأبناء فقد تبين ان الأفراد الذين ينتمون الى عائلات عاطلة عن العمل اكثر ميلا لارتكاب الجريمة وممارسة السلوك الانحرافي، كما اتضح ايضا ان الأفراد الذين ينتمون الى عائلات تمارس التجارة كانوا اميل لارتكاب الجرائم الاقتصادية كالغش، والاختلاس، والرشوة، وأولئك الذين ينتمون لعائلات تعمل بالزراعة كانوا اميل لارتكاب الجرائم والمخالفات التي تتعلق بالعنف، اما ابناء الموظفين فكانوا اميل الى السرقات الترفيهية كسرقة السيارات، وشراء الأشياء الكمالية

كما كشف لنا الجدول أيضا عن ان معظم امهات افراد العينة قد انحصر عملهن بمزاولة الأعمال المنزلية داخل بيوتهن ولم يزاولن عملا ما خارج منازلهن يدر عليهن دخولا معينة.

المستوى التعليمي والجريمة:

لقد تبين من خلال دراستنا ان الأفراد الذين ينتمون الى مستويات تعليمية متدنية يميلون الى ارتكاب الجريمة وممارسة الأفعال المنحرفة اكثر من الذين ينتمون الى مستويات تعليمية مرتفعة. كذلك تبين بأن الأفراد الذين ينتمون لأسر تتميز بمستوى تعليمي متدن فانهم يميلون الى ممارسة المخالفات وارتكاب الجرائم اكثر من اولئك الذين ينتمون لأسر تتميز بمستوى تعليمي رفيع.

وقد ظهرت نتائج دراستنا هذه متوائمة تماما مع ما توصلت اليه نتائج دراسة الدكتور ربايعة، التي اكدت ارتباط انماط معينة من الجرائم بمستويات تعليمية معينة، فالجرائم المتعلقة باعطاء شيك بدون رصيد، ترتبط الى حد ما بالمستويات التعليمية المرتفعة بينما تكاد تنعدم هذه الجرائم لدى أفراد العينة الأميين. كما لوحظ ان الزنا وجرائم اللواط والنصب والاحتيال ايضا ترتبط الى حد كبير بالمستويات التعليمية المرتفعة على عكس الأفراد الأميين الذين ينتمون الى مستويات متدنية حيث اتضح انهم يميلون بشكل عام الى ممارسة جرائم العنف.[1]

كما أكدت معطيات دراستنا نسبة الأمية المنتشرة انتشارا مفزعا بين أسر أفراد العينة خاصة بالنسبة للأمهات حيث بلغت ٩٠٪ من مجموع أمهات أفراد العينة بالمدن الثلاث.

---

١ - لزيادة التفصيلات انظر د ربايعة مرجع سابق ص ١١٥.

وفي اعتقادنا، ان المستوى التعليمي المتدني لأسر أفراد العينة سواء بالنسبة للآباء أم الأمهات قد لعب دورا هاما بعدم تمكن تلك الأسر من تنشئة ابنائها تنشئة اجتماعية صحيحة هذا من جهة. ومن جهة ثانية، ان المستوى التعليمي المتدني لأسر افراد العينة لم يتح للأبوين القدرة الكافية على ضبط وملاحقة سلوك ابنائهم وتوجيهه الوجهة الصحيحة، تلك القدرة التي تتطلب قدرا معقولا من المستوى التعليمي يتيح للآباء أولا استيعاب قيم ونظم المجتمع وما يطرأ عليها من تبدلات وتغيرات نتيجة التغير الاجتماعي والثقافي السريع الذي تمر به مجتمعاتنا العربية بشكل عام ومدننا العربية بشكل خاص، حتى يتمكنوا من ترشيد سلوك ابنائهم.

والجدولان التاليان رقم (٣٠) ورقم (٣١) يعطياننا فكرة واضحة عن المستوى التعليمي وارتباطه بمعدلات الجريمة والانحراف عند افراد العينة وذويهم.

الجـــدول رقم (٣٠)

توزيع أفراد العينة حسب مستوياتهم التعليمية بالمدن الثلاث

المستوى التعليمي	تونس	دمشق	الرياض
أمي	٧٪	١٠٪	١٥٪
ابتدائي	٨٧٪	٦٥٪	٣٩٪
اعدادي	٦٪	١٥٪	٣١٪
ثانوي	-	٥٪	١٥٪
دبلوم بعد الثانوية	-	٥٪	-
ليسانس	-	-	-
ماجستير	-	-	-
دكتوراه	-	-	-

ان معطيات الجدول السابق تشير الى ان هنالك ارتباطا قويا بين المستوى التعليمي للفرد والاتجاه لممارسة السلوك الانحرافي والاجرامي وهذا يعني بشكل أو بآخر مسئولية المجتمع ككل الذي لم يهيء لهؤلاء شروطا وظروفا تعليمية تلائم قدراتهم ومهاراتهم ومعدلات ذكائهم فاتجهوا لممارسة انماط مختلفة من السلوك اللاسوي، مما يؤثر بشكل مباشر على امن وطمأنينة تلك المجتمعات

الجـــدول رقم (٣١)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لكلا الأبوين في المدن الثلاث

حسب الأبوان / المستوى التعليمي	تونس		دمشق		الرياض	
	الأب	الأم	الأب	الأم	الأب	الأم
أمي	٪١٧	٪١٠٠	٪١٥	٪٧٠	٪٦٥	٪١٠٠
يقرأ ويكتب	٪٤٣	-	٪٣٥	٪١٠	٪٣٠	-
ابتدائي	٪١٥	-	٪٢٠	٪١٠	٪٥	-
اعدادي	٪٣	-	٪٢٠	٪٥	-	-
ثانوي	٪٢	-	٪٥	-	-	-
دبلوم ما بعد الثانوية	-		٪٣	٪٥	-	-
ليسانس	-	-	٪٢			
ماجستير	-	-	-	-		
دكتوراه	-	-	-	-		

من الملاحظ في الجدول السابق ان اغلبية اسر افراد العينة اميون او ينتمون الى مستويات تعليمية متدنية فقد بلغت نسبة الأمية للآباء ٣٩٪ وللأمهات ٩٠٪، وبلغت نسبة من يحملون مؤهلات علمية دون المرحلة الثانوية بالنسبة للأمهات ١٠٠٪ وبالنسبة للآباء ٩٧٪ وان دل هذا على شيء فيدل على العلاقة الواضحة بين تدني المستويات التعليمية لأسر افراد العينة وبين الاتجاه الى ممارسة الجريمة والانحراف

والنتيجة التي نخرج بها من هنا هي ان الأخذ بنشر التعليم على نطاق واسع والتوسع بالتعليم المهني والتشجيع عليه، مع اتاحة التعليم لكل فرد في المجتمع، وتطبيق الزامية التعليم والتشدد بمحو الأمية على ان يقترن هذا التوسع والانتشار بايجاد فرص ملائمة للعمل يساعد بشكل فعال على مكافحة الجريمة والحد منها.

«فالتعليم في حد ذاته لا يكفي لحل المشكلة او التقليل من حدتها أو خطورتها ( ) بل ان الاكثار من المدارس قد يؤدي في معظم الحالات الى الحاق اضرار بالغة بالمجتمع اذا لم تتوفر فرص ملائمة للعمل ويعتقد توبياس Tobias ان التوسع في نشر التعليم على نطاق واسع في المجتمع دون توفير فرص عمل مناسبة وتزايد هذه الفرص باضطراد من شأنه ان يزيد الفرص امام الأفراد لأن يصبحوا مجرمين، ذلك لأن التعليم قد يجعل الشخص اكثر مهارة في الاجرام وان التعليم في هذه الحالة سوف يعمل على تغيير خصائص الجريمة ولكنه لن يغير من خصائص الشخص المجرم»[1]

1- J. T. Tqbais, crime and Industrial Society in the 19th century, B. T. Basford, LID. London - 1976, P 174.

بكتاب د. ربايعة مرجع سابق ص:٥٧

الفصـــــل الثالـــث
التنميـة الاقتصاديـة والجريمـة

أثر التنمية الاقتصادية على الجريمة وانحراف الأحداث

ان المدينة العربية قبل الصناعية كانت تمثل وحدة طبيعية هي نتاج تكوين وتقنية المجتمع الذي يعمل ويتحرك ضمن مواقع جغرافية وحضارية معينة، فموقع المدينة وهندستها المعمارية ومساجدها وطرقها، ومدارسها وسجونها وورشاتها تعطينا فكرة واضحة عن المجتمع الذي أوجدها.

فمن الناحية الشكلية البنيوية نجد ان قليلا من المدن قبل الصناعية يزيد عمقها عن ٣كم مما جعل الأحياء القديمة في المدن الكبيرة اليوم عبارة عن جزء صغير من مسافة المدينة الكلية ويرجع سبب هذا الصغر في حجم المدن قبل الصناعية الى عوامل تقنية محضة ذلك ان الاتصال المحدود بين أحياء المدينة كان يتم اما بالعربات او بالسير على الأقدام والصلة بين التاجر والزبائن وصاحب الدكان والمقهى والقاضي والمجرم والكاتب لابد من بقائها في دائرة صغيرة اذا اريد للمعاملات والاتصالات ان تنجز بوقت مقبول.

ان النمو الاقتصادي ادى الى تحسين تكنولوجيا المواصلات في المدن العربية وبالتالي سمح بانشاء ضواح جديدة خارج الأسوار القديمة سكنها

الأغنياء، كما رافق انتشار المصانع انشاء ضواح أخرى فقيرة غالبية سكانها من المهاجرين وبذلك أصبحت المدينة العربية اليوم تتشكل من ثلاثة عناصر: المركز القديم، ضواحي الأغنياء المخططة تخطيطاً حديثاً، والضواحي الفقيرة . ومن الملاحظ ان هناك سمات خاصة بكل منطقة من تلك المناطق، فمركز المدينة القديم يتسم بكثافة سكانية مرتفعة، وبمستويات الدخل المتدنية كذلك يتمتع بنسبة مواليد مرتفعة وبانتشار الأمية وبشوارعه الضيقة والملتوية وبوجود العديد من المنازل ذات الفناء الداخلي.

اما ضواحي الأغنياء فتتسم بكثافة السكان المنخفضة والمنازل التي تحيط بها الحدائق الخاصة والعناية بنظافة الشوارع الواسعة التي تتخلل أحياء تلك المنطقة ووجود ساحات وحدائق عامة منظمة ومخططة تخطيطا جيدا، ووجود شبكات الكهرباء او المياه الوفيرة النقية.

اما الضواحي الفقيرة فلقد رافق انشاؤها انتشار المصانع واتجاه العمال الى العيش في أماكن قريبة من أماكن العمل فاخذت تلك الأحياء الفقيرة بالظهور وأخذ العمال من ذوي الدخول المتدنية المهاجرون منهم وأبناء المدن بالتكدس بتلك الأحياء التي لا يتوفر فيها الحد الأدنى من الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وحتى السكنية حيث تتكدس كثافة سكانية عالية في الغرفة الواحدة، كما تتميز بارتفاع نسبة الانجاب والأمية ومستوى الحياة المتدني

ويختلف النمو الحضري الحديث في المدينة العربية عن النمو قبل الصناعي في التركيز على التخطيط المنطقي للمدينة بدلا من السماح لها بالنمو العشوائي، فاقامة الشوارع والساحات والمساجد والمدارس والأسواق اليوم يجب ان تنسجم مع التخطيط المنطقي للمدينة، لأن تغير اي جزء من النظام الحضري لابد ان يؤثر على بقية أجزائه الأخرى، ولا تتوقف عملية

تخطيط المدن العربية على اقامة الشوارع وبناء الجسور وتصميم الحدائق والمباني وفتح شبكات المجاري وتوفير الماء والكهرباء فالتخطيط الحضري يجب ان ينطلق من أهداف اجتماعية واضحة معبرة عن هذا المجتمع فنمو المناطق الحديثة في كل من دمشق وتونس وبيروت، كان على حساب البساتين المحيطة بتلك المدن كواحات جميلة غناء، وظهور الأحياء القصديرية حول مراكش والجزائر ودمشق وبغداد والقاهرة وبيروت وبعض المباني المغطاة بالزجاج او الألمنيوم التي تصبح كالأفران الحرارية في قيظ الصيف في الكويت والرياض كل هذه التشوهات لدليل قاطع على غياب ايديولوجية مدنية خاصة بالمدن العربية

ان التخطيط الحضري الجاد لا يتم الا في مجتمع ذي أهداف مدنية واضحة يريد ان ينفذ نظرية اجتماعية معبرة عن حقيقة المجتمع وواقع مؤسساته والا فالتخطيط الحضري يقف عاجزا حين تقع المشاكل ويستفحل خطرها بسبب غياب الهدف المحدد والرؤية المستقبلية. ولقد تنبه القائمون على التخطيط في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي لذلك وساعدتهم عائدات البترول على استملاك مساحات كبيرة من الاراضي بحيث تمكن المخطط العام من استخدام قوانين توزيع المناطق وتنظيم تعليمات البناء من أجل مزيد من الشوارع الفسيحة والطويلة التي تسمح بسهولة الحركة في المستقبل، واقامة العديد من المجمعات السكنية ـ على أراضي الدولة ـ التي تضم عددا كبيرا من المنازل في المدن لمواجهة المشكلات المستقبلية ووضع التخطيط المناسب لها، كذلك يركز التخطيط على التعرف على المشاكل المستقبلية ودفع الجمهور نفسه والمؤسسات الخاصة للمشاركة بصورة أكثر فأكثر في الاستثمار المنتج والنشاطات الاجتماعية مما يدفع بالنمو الحضري للسير في طريق صحيح وجديد ، وقد ساعد على ذلك:

اولا: عامل الاستقرار السياسي واستتباب الأمن والنظام في تلك المجتمعات ورغبة الدولة وابناء الشعب معا في تصنيع مجتمعاتهم باسرع وقت وتطوير وتحديث وسائل الانتاج في جميع القطاعات الاقتصادية.

وثانيا: الاعتقاد السائد لدى كل أبناء تلك المجتمعات بان التصنيع هو محرك التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي معا وبناء على ذلك فان على تلك المجتمعات ان تبذل ما تستطيع من أجل عمليات التحول الصناعي، كي تستطيع ان تلحق بالدول المتقدمة علميا وصناعيا مما شجع بالتالي الحكومات على اتخاذ قرارات وخطوات سريعة بهذا الشأن.

ثالثا: ان زيادة مدخولات تلك الدول من البترول ساعدها على شراء المصانع والمواد الأولية واستخدام الأيدي العاملة الخبيرة على اختلاف انواعها وجنسياتها، وايفاد أعداد كبيرة من أبنائها للخارج للتدرب والتخصص في مختلف القطاعات العلمية، لتساهم بعد عودتها ببناء الوطن.

مفهوم التصنيع

لقد ورد مفهوم التصنيع عند ولبرت مور W MOORE بأن هذه العملية تعني «التقنية اي جعلها فنية سواء في الصناعة او الزراعة او وسائل الاتصال والخدمات والانتاج الصناعي، ويرى بأن مصطلح التصنيع يستخدم بمعناه الواسع كشكل من أشكال الاقتصاد الحديث»[1].

ويؤكد كلارك كير K. KEER على ان التصنيع يدل «على الانتقال

1- International Encyclopedia of the Social Science, Moore, W., Industrialization, N.Y.: Macmillan and Free Press, N° 7, 1468. PP. 5, 263/265.

الواقعي من المجتمع التقليدي الى الصناعية . . والصناعية هو المفهوم الذي يطلق على المجتمع الكامل التصنيع اي هي الهدف الذي يحاول ان يحققه التصنيع»[1].

وعملية التصنيع عملية تقنية تستخدم فيها العلوم الطبيعية التطبيقية وتمتاز بتنمية الانتاج على نطاق واسع معتمدة على استعمال الآلات ويتم توزيع السلع الانتاجية والاستهلاكية في سوق واسعة اما أداة الانتاج فهي قوة بشرية عاملة مقسمة الوظائف وفقا للتخصصات المختلفة ويصحب كل هذا تحضر سريع وواسع النطاق ويعتقد موري برايس M. D. BRYEC بأن عملية التصنيع هي «تحول وانتقال ترتكز على فهم بعض المبادىء الأساسية كانتشار الوعي والتحول في المعرفة الصناعية واستخدام التجارب العلمية، وتوفير كافة المتطلبات لبناء الصناعة وتطويرها»[2].

ومما يجب الا يغيب عن الأذهان بأن التصنيع لابد ان يعتمد على الانتاج الآلي في المعامل والمصانع الكبيرة مستغنيا عن الانتاج اليدوي.

أما لجنة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم في مناقشاتها التي عقدتها بعام ١٩٦٣م فقد أقرت التعريف التالي «يعد التصنيع عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الشطر المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المجهز بتكنيك حديث والذي يتميز بقطاع تحويلي ديناميكي يملك وينتج وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك والقادر على

---

1 K. Keer, Industrialization and Industrial man, N.Y., H.U.P 1960, P 33.

2 -Bryce, M., Industrial Development, N.Y.: McGraw-Little Book Company, 1960. PP 1-19.

ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد كله وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي»[1].

ولايقتصر أثر التصنيع على تطوير الصناعات، وتحقيق معدلات عالية بالانتاج، بل ينجلي أثره الواضح في احداث التغير الاجتماعي، فالتطورات التكنولوجية والاختراعات الكثيرة في شتى المجالات أدت الى خلق مجالات عمل واستهلاك واسلوب حياة لم يكن المجتمع قبل الصناعي يعرفها، فتأثرت تبعا لذلك المؤسسات الاجتماعية، العائلة، والدولة، والمدرسة، واهتزت العلاقات الانسانية التي كانت سائدة وحلت مكانها علاقات وقيم وظيفية جديدة تساند الوضع الجديد

فمما لاريب فيه أن التحول الاقتصادي للمجتمعات العربية، من مجتمعات يقوم اقتصادها على الزراعة الاستهلاكية واستعمال الاساليب التكنولوجية البسيطة التي تعتمد على جهد الانسان والحيوان الى مجتمعات وجدت نفسها وسط معمعة التكنولوجية الآلية الحديثة التي هزت البنى الاقتصادية التقليدية لتلك المجتمعات واستبدلتها بأخرى جديدة تجهلها قد أفرز أنماطاجديدة من المؤسسات الاجتماعية، والعلاقات الانسانية، والقيم والسلوك

المدينة والتصنيع

لقد ساعد التصنيع في تسريع عملية التحضر التي شهدتها معظم الأقطار العربية خلال الثلاثين عاما الأخيرة، وقد شكل النمو الاقتصادي السريع والمفاجىء الناتج عن استخراج الثروات المعدنية والتصنيع، العامل

---

١ - كولونتاي، مشكلات التصنيع في البلدان النامية دمشق دار التقدم ١٩٧٤م ص ٣ بكتاب عبدالكريم عبدالسادة النصار التصنيع وأثره في حفز التغير الاجتماعي منشورات وزارة الاعلام العراقية ١٩٧٧ ص ١٢

الأساسي بجذب اليد العاملة من الريف وامتصاصها بالمناطق الحضرية[1]، خاصة ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية التي تتمتع بها المدينة محروم منها الريف، وحياة المدن تجذب اليها أبناء الريف طمعا بالفوائد والأرباح المادية السهلة التي يجنيها أبناء المدن من جهة، وطمعا بالتمتع بأسلوب وطريقة حياة سكان المدن من جهة أخرى[2]

ولقد لعب الاقتصاد الصناعي ـ على صعيد الوطن العربي ـ دورا هاما من حيث كونه مصدرا للتنوع في عمليات الهجرة، فدوره لم يتوقف فقط عند تنظيم الصناعة والخدمات، بل تعدى ذلك الى المكان، الانتاج، السوق، العمل، جذب العمالة على المستوى المحلي والوطني والعالمي[3]

وفي الحقيقة ان النمو الاقتصادي السريع خلال العشر السنوات المنصرمة قد سرع عمليات التصنيع وخاصة قطاع الصناعات الخفيفة في معظم مدن أقطار الوطن العربي الكبرى، كما شكل عامل جذب قوي للأيدي العاملة الريفية المحلية، بالاضافة لذلك فان المدن الكبرى في الأقطار النفطية تميزت بجذب الأيدي العاملة العربية والأجنبية نظرا لازدحام وتركز عمليات التصنيع فيها

حقيقة هامة يجب الا تغيب عن أذهاننا وهي ان معظم الصناعات تمركزت في المدن الكبرى وخاصة العواصم أو حولها، فأصبحت المدن العربية الكبرى وخاصة العواصم تشكو من انفجار حضري، خاصة ان تحركات العودة لمنطقة المنشأ الأصلي لا تمثل الا نسبة ضئيلة جدا لاتكاد تذكر، وعلى وجه الخصوص اذا كانت منطقة المنشأ فقيرة

1- C.F. Kyong-Dongkim et On-Jook Lee, Adaptation á la ville et retour au pays-dans la république de Corée. Revue Internationale des Sciences Sociales. UNESCO, Vl. XXXI N° 2, 1979.

2- C.F. Mann, P., An Approach to Urban Sociology, London, Routledge and Kegan Paul, 1968.

3- C.F. Roberts, Les migrations, l'économie industrielle et la consomation de masse, Rev. int. Soc.1 Op. cit. P 306.

هذا اذا كانت الهجرة داخلية اما اذا كانت الهجرة خارجية فمن الملاحظ بان معدلات عودة المهاجرين لمجتمعاتهم الأصلية أكثر ارتفاعا، ولكن غالبية المهاجرين العائدين - ان كانوا من أصل ريفي - لايرغبون العودة لريفهم بل تتمركز غالبيتهم بالمدن الكبرى وعلى الأخص بالعاصمة، ونظرا لغياب مثل تلك الدراسات عن المهاجرين العائدين ومناطق تمركزهم بعد عودتهم فمن المتعذر علينا اعطاء ارقام أو نسب احصائية حول هذا الموضوع، وبدراسة اجريت بالعراق عن المهاجرين من منطقة العمارة اوضحت بان حياة العمارة الريفية لم تعد تستهوي الكثيرين ويظن ٢٠٪ من المهاجرين ان تحسين ظروف الحياة فيها يمكن ان يجعلهم يعودون اليها[١].

ان طوفان الهجرة الى المدن العربية يغاير شكل واتجاه تيار الهجرة في الغرب، اذ غالبية المهاجرين للمدن العربية هم من العمال غير المهرة، والخدم، والحمالين، والباعة المتجولين، وصغار الموظفين والاجراء لدى الجزارين والملاحين وبائعي الفاكهة والخضروات، وبائعي تذاكر اليانصيب، وماسحي الأحذية. ان متوسط دخل غالبية هؤلاء منخفض جدا وهم يقبلون بذلك، ويشترك هؤلاء جميعا في مشكلات عامة كمعدلات الولادات والوفيات المرتفعة، وانتشار الأمية، وعدم الوعي، وبعد فترة من الزمن قد يصبح البعض منهم حضرا ولكن بأسفل سلم الحياة الاجتماعية، او ضمن قطاع العمال في الصناعة اما البعض الآخر الذي فشل في التمدين فانهم يعيشون شقاء البطالة[٢] ومشكلاتها ولكنهم لايفكرون بالعودة الى

---

١ - ف فاكو ستللو علم الاجتماع الحضري ترجمة د. ابو بكر باقادر دار القلم بيروت ١٩٧٧ ص ٧٩.

٢ - لزيادة التفصيلات أنظر Van Nieuwenhjuijze, C.A.O. Social Stratification and The Middle East, Leiden, 1965.

الريف. وهذا ما يعود على المجتمع باضطرابات خطيرة، ويعرضه لتناقضات وصراعات حادة ويتسبب بزيادة عدد المهن الهامشية، كمسح الأحذية، وبيع اوراق اليانصيب، والباعة المتجولين . . الخ. بالاضافة الى ظهور عدد من مشكلات عدم التكيف والانسجام لتعارض قيم وآراء هؤلاء مع متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجديدة ومتطلباتها.

ولقد أبدى علماء الاجتماع والاقتصاد اهتماماً متزايداً بدراسة العلاقة بين التصنيع والتحضر في كافة الأقطار العربية، ولقد عقدت عدة مؤتمرات وكثير من الندوات وأجري عدد من البحوث حول هذا الموضوع، وكان الهدف وراء كل تلك المؤتمرات والندوات والبحوث هو تفسير العلاقة بين التصنيع والتحضر وكيفية احداث التوازن بين التصنيع والتحضر بحيث يقوم التصنيع بوظيفة التوازن السكاني والاستقرار الديمقراطي في الأقطار العربية ويعمل على اعادة التوازن للتوزيع السكاني بين الريف والحضر بتلك الأقطار، فعمليات التصنيع لاتقف عند حد نمو المناطق الحضرية بل تعمل أيضا على تغيير خصائص واتجاهات النمو الحضري بتلك المجتمعات

وهناك علاقة واضحة بين التنمية الصناعية والنمو الحضري، فعندما كان التصنيع يقتصر على انتاج السلع الاستهلاكية التي تتطلب عمليات صناعية خفيفة، كان التوازن بين التنمية الصناعية والنمو الحضري قائما، ولكن عندما ازداد الاهتمام بتطوير الصناعة والمنشآت الصناعية الخفيفة والمتوسطة وظهور الصناعة الثقيلة ازداد الطلب على العمالة، وبالتالي خلق الحاجة لتنظيم العمالة وتدريبها واعدادها اعدادا يتناسب مع متطلبات الصناعة، وايجاد الخدمات للاعداد المتزايدة من العمالة التي هجرت البادية والقرى والمدن المتوسطة والصغيرة الى المراكز الصناعية الهامة التي غالبا ما تتموضع على هوامش العاصمة والمدن الكبرى.

وارتبطت عملية التصنيع بحركة ديمغرافية خاصة بشريحة معينة من السكان الذكور والاناث الا وهي القوى العاملة (التي تقع بين سن ١٥ سنة حتى ٦٥ سنة) وبما ان الأطفال دون سن الخامسة عشرة يشكلون تقريبا نصف سكان بلدان المنطقة فلا مناص من حصول زيادة سريعة في الأفواج التي ستنضم الى القوى العاملة خلال الربع القرن القادم ويظهر الهرم السكاني في الأردن على سبيل المثال ان كل ١٠٠ رجل ممن انسحبوا من سوق العمل بسبب التقاعد حل مكانهم ٣٦٥ في عام ١٩٥٠، ٥٢٨ في عام ١٩٦٠، ٦٤٢ في عام ١٩٧٠، ٧٤٨ في عام ١٩٨٠ وهذا النمو السكاني السريع بالاضافة الى النزوح الى المناطق الحضرية من المناطق الريفية يسهم في زيادة البطالة في المدن والنقص في الأيدي العاملة بقطاع الزراعة، ولا يختلف موضع في البلدان العربية عن الأردن[1]!.

والخطورة التي تكمن في نقص الأيدي العاملة الزراعية هي ما يوازيه من نقص في حجم الانتاج الزراعي وبالتالي تقلص في مساحات الأراضي المستغلة وتزايد في الواردات الزراعية[2]. وتركز معظم الصناعات حول المدن، ففي العراق على سبيل المثال ٣٥٪ من مجموع المؤسسات الصناعية تتمركز حول بغداد ولا يختلف الوضع حوالي: بيروت والقاهرة ودمشق وعمان والرياض، وطرابلس وتونس والجزائر وبالتالي تركزت القوى العاملة في هذه المؤسسات الصناعية قرب مواضع العمل، مما يتطلب قيام برامج ومشروعات خاصة مثل الخدمات الاجتماعية للعمال (الصحة، التعليم، الطاقة، المياه، السكن، الأسواق، المساجد، المواصلات، الترويح) كذلك

---

١ ـ اسحق يعقوب قطب، اتجاهات التحضر في الوطن العربي، مرجع سابق، ص. ٤٠

٢ ـ كما هو الحال في سورية.

برامج لتوفير البيئة الصحية وحماية الأسر والأفراد من التلوث الناجم عن النفايات التي تفرزها هذه الصناعات. وهذه المتطلبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تؤثر بدون ادنى شك في النمو الحضري، فهي تتطلب توفير المكان وتخصيص المساحات الشاسعة لبناء المنشآت عليها، كالمستشفيات والمدارس، ومراكز التدريب، واماكن الترفيه، والمواصلات، والبنوك . . . الخ.

والذي يجب وضعه نصب الأعين لدى وضع خطط التنمية الاقتصادية في كل الأقطار العربية هو اقامة التوازن بين التنمية الاقتصادية وعمليات التحضر والتعرف على انماط المشكلات التي قد تحدث نتيجة تنمية التصنيع والتحضر لايجاد الاستراتيجيات الملائمة للمعالجة أو بالأحرى للوقاية من تلك المشكلات قبل حدوثها، خاصة أن معظم القوى العاملة في الصناعة، من اهل الريف والبادية الذين لجأوا الى العمل الصناعي خارج القرى والمزارع بالإضافة الى العمال الذين تحولوا من المهن اليدوية التقليدية (صناعة الفخار، والسجاد، والخزف، والسلال، والحصير، والأدوات المنزلية) بسبب ارتفاع تكلفة الانتاج وغزو الأسواق المحلية بالسلع المستوردة ذات الجودة الأفضل والتكلفة المعقولة، وتضم الفئات العمالية المذكورة الفنيين المهرة وانصاف المهرة والعمال غير الفنيين الذين لا يتقنون حرفة محددة وترتفع نسبة الأمية بين صفوفهم.

التصنيع والتحضر والجريمة في الوطن العربي:

تمر اقطار الدول العربية وشعوبها في الوقت الحاضر بحالة من التغير الاجتماعي والتحضر السريع، كما سبق وأسلفنا مرارا، بفعل التطورات الاقتصادية خلال العقود الماضية من الزمن، مثل اكتشاف البترول، مشفوعة بوقع التكنولوجيا العصرية على الصعيد العالمي وبصورة لم يسبق لها مثيل، فالتصنيع وتحول السكان الى المدن والنزوح أثرت بعمق على ظروف الحياة للشعوب العربية قاطبة. «مثلما اثرت هذه التطورات من قبل على الدول الأخرى التي شهدت ما يسمى بالثورة الصناعية، وكما لوحظ على نطاق واسع فان هذه التطورات تقترن عادة بقدر معين من الاختلال الاجتماعي الذي يتجلى في طائفة من التجارب والأوضاع الأليمة والمدمرة والعقيمة من بينها الجريمة وجنوح الأحداث والعنف السياسي، وتسعى المجتمعات المعاصرة جاهدة لمعالجة هذه المشاكل بتعقل واتزان عن طريق تحليل التفاعلات التي ولدتها وبمحاولة تفهم الأسباب الكامنة وراء الظواهر السلبية واستئصال بواعثها ومسبباتها»[1] ومن اولى الظواهر السلبية التي احدثها التصنيع والتحضر

البطالـــــة:

ان افراد العائلة العربية التقليدية سواء في الريف أو الحضر، ملزمون بواجبات قائمة على توقعات متبادلة، اذ يتوقع من البالغين مساعدة اخوتهم الأصغر سنا مدى الحياة، ان لم يستطع الوالد ذلك، كما ان الأخت أو العمة غير المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة تظل بحماية والدها واخوتها الذكور

---

١ - بيرت ب ليجنز مشروع انشاء شعبة الأبحاث في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. أعدت خلال زيارة السيد بيتر للرياض. ١٠ - ١٦ ديسمبر ١٩٨٠م. غير منشورة ص. ١

اجتماعيا واقتصاديا مدى الحياة، وهذا نابع من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وتشريعاته الحكيمة التي حضت على التماسك والتكافل الاجتماعي، لذا لم يعان افراد المجتمع التقليدي من آثار البطالة المعروفة اليوم. وقد عرفها الانسان في المجتمعات العربية اليوم منذ ان بدأ يقبل على حياة الحضر والتحضر بدون سابق تخطيط او تنظيم، نتيجة للنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته معظم المدن العربية، حيث بدأ الغزو الصناعي ينتشر، وبدأ الاقبال على العمل بالصناعة يتعاظم بسرعة تفوق قدرة المعامل والمصانع نفسها على استيعاب اليد العاملة التي هجرت الزراعة والحرف المتنوعة والتحقت بالمصنع للتمتع بحياة الحضر.

واهتم علماء الاقتصاد والاجتماع العرب على حد سواء بدراسة البطالة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الفرد، والأسرة، والمجتمع في الوطن العربي، لأن البطالة لا تشكل مشكلة اقتصادية تعكس وضعا اقتصاديا متردياً للمجتمع الذي تتفشى به فحسب، وانما تعكس ضغوطا اجتماعية ونفسية سيئة للغاية للعاطلين عن العمل ولمن حولهم، وقد يضطرهم فقدان مورد الرزق لاقامة علاقات اجتماعية متعددة ربما تؤدي بهم للاتصال بالمشبوهين أو ذوي السوابق أو المجرمين المحترفين وقد تؤدي بهم لدخول عالم الجريمة.

وقد اكدت الدراسات بأن قوة العمل العربية عموما تتصف بنسبة مرتفعة من البطالة، ولكنها تختلف من قطر لآخر تبعا للظروف الاقتصادية وعدد السكان لكل قطر، وقد تراوحت نسبة البطالة في قوة العمل العربية بين (٣٪) و (٨٪)[1]، ففي سورية بلغت نسبة البطالة لعام ١٩٧٤م (٣٪) من مجموع قوة العمل، وفي الكويت شكلت نسبة البطالة (٨,٩٪) من

---

١ - د. صفوح الأخرس. علم السكان مرجع سابق ص. ١٨١

مجموع قوة العمل للكويتيين لعام ١٩٧٠م، وفي مصر بلغت نسبة البطالة (١١,٥٪) من مجموع قوة العمل لعام ١٩٧٦م، وفي كل من تونس، والجزائر، والمغرب لم تقل نسبة البطالة عن شقيقتها في مصر، وفي الأردن بلغت (٣,٥٪) من مجموع قوة العمل الأردنية لعام ١٩٧٢م، وفي العراق بلغت (٦,٧٪) لعام ١٩٧٣م، اما في اليمنين فلم تقل نسبة البطالة عن (١٨٪) من قوة العمل اليمنية لعام ١٩٧٣م، ولا يخفى ان هناك بطالة مقنعة متفشية في معظم اوجه النشاط الاقتصادي ولدى الغالبية العظمى من العاملين في غالبية اقطار الوطن العربي.

وقد حاول عدد من دارسي علاقة الجريمة بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للشخص المجرم، اظهار مدى اسهام البطالة في تكوين السلوك الاجرامي، وكان من أبرز الفرضيات لهؤلاء الدارسين، هو التأكيد على دور العامل الاقتصادي في نشوء السلوك الاجرامي، ومدى اسهامه في خلق بعض الظروف والمناخات الملائمة لتكوين الجريمة والخروج عن القوانين، وقد اعتمدوا في تحصيل معلوماتهم:

أولا: على الاحصائيات الجنائية التي تقارن بين عدد الأشخاص العاطلين عن العمل الذين ارتكبوا مخالفات ضد القانون ومثلوا امام القضاء فأدينوا وأودعوا السجون والاصلاحيات، وبين اولئك الأفراد الذين ارتكبوا جرائم ومخالفات وقبض عليهم فأدينوا من قبل المحاكم الجنائية المختصة وارسلوا للسجون أو الاصلاحيات لقضاء مدة حكمهم ولم يكونوا عاطلين عن العمل.

ثانيا: عن طريق دراسة بعض المناطق الجغرافية التي تتفشى فيها البطالة.

ثالثا: عن طريق الاحصائيات المختلفة التي تنشر حول الجريمة وربطها بالعامل الاقتصادي.

ولعل خير ما يوضح علاقة البطالة بالجريمة هو دراستنا الميدانية هذه التي عرضنا من خلالها معدلات الجريمة، بثلاث مدن عربية: دمشق، الرياض، تونس. وبالجدول رقم (٣٢) سنتعرف على معدل الجرائم التي ارتكبها العاطلون عن العمل بتلك المدن، مقارنين اياها بمعدل الجرائم التي ارتكبها اشخاص لم يكونوا عاطلين عن العمل وقت ارتكاب جرائمهم بنفس المدن.

الجـــدول رقم (٣٢)

معدل الجرائم التي ارتكبها أشخاص عاطلون عن العمل وغير عاطلين في كل من: دمشق، الرياض، تونس. وأدينوا وأودعوا السجون لعام ١٩٨٠م

المدينة	عاطلون	عاملون	المجموع
دمشق	٪٥٩	٪٤١	٪١٠٠
الرياض	٪٢٨,٥	٪٧١,٥	٪١٠٠
تونس	٪٦٠	٪٤٠	٪١٠٠

من الجدول السابق نستخلص مدى اسهام البطالة في خلق بعض الظروف الملائمة للجريمة، ومن خلال دراستنا الميدانية للعواصم العربية الثلاث السابقة الذكر يظهر بوضوح ان الجريمة قد ازدادت معدلاتها بين العاطلين عن العمل في كل من دمشق وتونس بسبب البطالة، وارتفاع معدلاتها بهاتين المدينتين، وشذت عن هذه القاعدة مدينة الرياض، لانخفاض معدلات البطالة فيها

اما عن نوعية الجرائم التي ارتكبت فهذا ما سيفسره الجدول رقم (٣٣)

الجـــدول رقم (٣٣)

نوعيات الجرائم التي ارتكبها الأشخاص العاطلون عن العمل، وغير العاطلين في العواصم العربية الثلاث لعام ١٩٨٠م

نوعية الجريمة	دمشق		الرياض		تونس	
	عاطل	يعمل	عاطل	يعمل	عاطل	يعمل
السرقة	٩٠٪	-	٧٠٪	٤٠٪	٦٠٪	١٧٪
القتل	١٠٪	٣٠٪	-	١٠٪	-	١٧٪
المخدرات (ادمان)	-	١٠٪	-	٤٠٪	١٠٪	-
البغاء	-	-	-	-	٢٠٪	-
اللواط	-	٣٠٪	-	١٠٪	-	-
الزنا	-	٣٠٪	-	-	-	٤٩٪
العنف	-	-	٣٠٪	-	-	١٧٪
التشرد	-	-	-	-	١٠٪	-
المجموع الكلي	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

نستقرىء من خلال الجدول رقم (٣٣) كيف ان جريمة السرقة تزداد معدلاتها بشكل واضح عند العاطلين عن العمل، ففي دمشق لوحظ ان (٩٠٪) من افراد العينة الذين ارتكبوا جرائم وهم عاطلون عن العمل قد قبض عليهم وحوكموا وحكم عليهم بتهمة السرقة. وكل منهم يرى بأن الدافع الذي دفعه لارتكاب جريمته هو العوز والحاجة لارواء احتياجاته واحتياجات اسرته الضرورية. واحتلت جريمة القتل المرتبة الثانية حيث

مثلت (١٠٪) فقط من افراد العينة المجرمين العاطلين عن العمل. اما بقية الجرائم كالإدمان على المخدرات والزنا واللواط فلم نجد لها أثراً عند تلك الفئة من المجرمين، وهذا ما يؤيد نظريات علم النفس بأن دافع الجوع أقوى وأشد من دافع الجنس والمتعة، بينما نجد ان الجرائم التي ارتكبها افراد العينة العاملون احتل الجنس والادمان منها (٧٠٪) ولم نعثر على اثر لجريمة السرقة عند تلك الفئة فالجانب المادي بحياتهم مشبع

أما في مدينة تونس. فجريمة السرقة بين افراد العينة العاطلين عن العمل وصلت (٦٠٪) والجديد الذي تنفرد به تونس عن دمشق والرياض هو ممارسة البغاء من اجل التكسب اذ وصلت تلك النسبة الى (٢٠٪) من مجموع جرائم افراد تلك العينة. وقد يرد السبب بذلك الى الاحتكاك الثقافي والاجتماعي بين تونس والغرب وخاصة فرنسا، فتونس عاشت حقبة طويلة تحت نير الاستعمار الفرنسي العسكري نقلت فرنسا خلاله كثيرا من قيمها وعاداتها وتقاليدها للمجتمع التونسي بالاضافة الى آلاف الجنود المتواجدين بتونس مما أثر بشكل او بآخر على قيم وعادات وتقاليد المجتمع التونسي عند فئة محدودة من الأفراد

وبالنسبة للادمان على المخدرات فقد احتلت جرائمه (١٠٪) من مجموع جرائم افراد هذه العينة وكذلك الحال بالنسبة للتشرد، اما عند افراد العينة الذين يزاولون عملا ما فقد احتلت جرائم السرقة (١٧٪) من مجموع جرائم افراد هذه العينة وكذلك الحال بالنسبة لجريمة القتل، وجرائم العنف، ونتوقف قليلا عند جرائم الزنا التي بلغت (٤٩٪) من مجموع الجرائم التي ارتكبها الأفراد العاملون. وهذا ما يؤكد افتراضنا بأن الاحتكاك الاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع التونسي بالفرنسيين جعلهم يتمثلون كثيراً بقيم وعادات المجتمع الفرنسي ذلك المجتمع الذي لا

يعتبر الزنا جريمة طالما هي برضاء الطرفين بل يعتبرها ضربا من ضروب الحرية الشخصية.

أما في مدينة الرياض، فجريمة السرقة بالنسبة لأفراد العينة العاطلين عن العمل والذين ارتكبوا جرائم متنوعة فقد احتلت (٧٠٪) من مجموع جرائمهم، ويرى اصحابها بأنهم ارتكبوها تحت تأثير العوز والحاجة. واحتل العنف المرتبة الثانية لأفراد تلك العينة فقد وصلت نسبته الى (٣٠٪) من مجموع الجرائم التي ارتكبها افراد العينة العاطلون عن العمل. ولا نجد أثراً لبقية الجرائم كالزنا، واللواط، والادمان، والبغاء، والقتل، والتشرد .. والأمر الذي تنفرد به مدينة الرياض عن كل من دمشق وتونس، هو ان نسبة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم السرقة من العاملين مرتفعة جدا فقد بلغت (٤٠٪) من مجموع الجرائم التي ارتكبها افراد العينة غير العاطلين عن العمل والذين حوكموا وحكم عليهم بتهمة السرقة.

هنا علينا ان نتوقف لنحلل دور وأهمية العامل الاقتصادي في تكوين السلوك الانساني بشكل عام، على ضوء البيئة التي يعيش فيها الأفراد من جهة ومن جهة اخرى على ضوء كيفية تفسير افراد المجتمع انفسهم لعناصر البيئة المحيطة بهم وعلى ضوء ذلك نجد ان مفهوم العامل الاقتصادي يصبح مفهوما نسبيا، يرتبط بشعور الفرد نفسه بالحاجة الى الشيء ومدى شعوره بالحرمان بفقده، وبذلك فان الحاجة ليست واحدة بالنسبة الى جميع الأفراد، بل تختلف باختلاف طبقاتهم الاقتصادية والاجتماعية من هذا المفهوم نتوصل الى ان الحاجة الى الشيء اقتصاديا لم تعد من اجل البقاء حيا بل ترتبط بدوافع واهداف ورغبات اجتماعية متعددة كالرغبة في الحصول على جاه اجتماعي معين او الحصول على مركز اقتصادي مرموق يبسط من خلاله نفوذه ويحقق مزيدا من السيطرة والاستغلال، أو أن المجرم المنتمي

الى الطبقة المتوسطة فانه غالبا ما يرتكب جرائمه للارتقاء الى الطبقة العليا ليحظى بمنزلة اجتماعية واقتصادية مرموقة.

وتتساوى نسبة معدلات جرائم الادمان على المخدرات في مدينة الرياض بنسبة معدلات السرقة حيث بلغت (٤٠٪) من مجموع افراد العينة العاملين والذين ارتكبوا جرائم، اما بالنسبة للواط فقد بلغت (١٠٪) من مجموع جرائم افراد هذه العينة، بينما لا نجد اثرا للبغاء والزنا، والتشرد مما يدل بشكل واضح على قوة العادات والتقاليد والضبط الاجتماعي والمستمدة من تعاليم ديننا الحنيف

وعلى كل حال، ان اثبات العلاقة بين البطالة والجريمة في مجتمع الوطن العربي لا تزال تحتاج الى مزيد من الدقة المنهجية والدراسة المعمقة بالرغم من ان دراسات متعددة ومتنوعة كشفت بعض العلاقة بين البطالة من جهة وبين بعض انواع الجرائم المتعلقة بها كالسرقة والبغاء، والتشرد ويبدو ان جميع هذه الدراسات لم تهيء لنا الدليل العلمي القاطع على وجود علاقة سببية بين البطالة والجريمة فهي لا تتعدى حدود تلك الملاحظة الشائعة التي تظهر نسبة الاجرام تزداد بين العاطلين عن العمل اكثر من غيرهم

كما ان التنمية الاقتصادية وما يصاحبها من عمليات تصنيع وتحضر وحراك سكاني لم يعن انخفاضاً في معدلات الجرائم باطراد التنمية الاقتصادية، فالتطور الاقتصادي الذي حصل في معظم اقطار الوطن العربي لم يمنع الجريمة، بل ان منع انواعا معينة من الجرائم بشكل تلقائي فانه لم يمنع انواعا اخرى، بل خلق انواعا اخرى لم تكن معروفة من قبل فالرخاء الاقتصادي في المجتمعات العربية لم يقض على الجريمة والانحراف بل اضعف نوعيات معينة من الجرائم كجرائم الثأر والجرائم التي ترتكب من اجل الأرض، والسقاية، وحريق المحاصيل الخ. واوجد انواعا اخرى

كالجرائم الاقتصادية مثل التزوير والرشوة والتشرد والنصب والاحتيال والمخدرات. . . الخ

والخلاصة. ان توجه المجتمع العربي نحو التصنيع يتطلب تحولا كاملا في طبيعة العمل الذي تمارسه الأيدي العاملة، وما لم يرشد التحول، فان ازمات اقتصادية واجتماعية ستظهر وسيعاني منها المجتمع لا محالة. ان ٨٠٪ من قوة العمل بالمجتمعات العربية تعمل بقطاع الزراعة والنشاطات الأولية والحرف، وقد جذب التصنيع نسبة هامة من تلك الأيدي العاملة وعوائلهم لشغل اعمال ثانوية ظهرت في المناطق الحضرية مع بداية التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ونسبة اخرى اهم من الأولى اتجهت للعمل في القطاع الثالث (تجارة، مقاولات، خدمات كمسيونات، اتصالات، مهن، ثانوية كما سحي الأحذية. . الخ) مما أثر بشكل مباشر على الانتاجية الزراعية وانخفاض انتاج المواد الضرورية لسد احتياجات السكان الغذائية. بنفس الوقت اتجهت غالبية رؤوس الأموال المستثمرة للعمل بالقطاع الصناعي على حساب الاستثمارات في القطاع الزراعي وتطوير ومكننة الزراعة من اجل زيادة انتاجيتها وتأمين سلة خبز تلك المجتمعات التي باتت تستدين خبزها

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان تجنيد الأيدي العاملة الزراعية للعمل في الصناعة شكل عقبة رئيسية ايضا في طريق التصنيع بتلك المجتمعات، حيث فاضت عما تحتاجه المصانع والورشات والمعامل، ان العمل بالمصنع والحياة بالمدينة اي الحياة السهلة الرخية جذبت الأعداد الضخمة من الأيدي العاملة الزراعية والتي كانت تعمل بالأرض، بالمزارع، بالمراعي تلك الأيدي التي لا تحمل اي تدريب أو تأهيل مهنى لمزاولة الأعمال الفنية الضرورية، فالتعليم والتدريب والتأهيل المهني لم

يعرف طريقه اليها، مما سبب ظهور ازمات خاصة بالمجتمعات الصناعية في مجتمعاتنا العربية كالبطالة، وأزمات السكن، وسوء استخدام العمالة، وضعف أجور العمال، وظهور الأحياء القصديرية، والعشش والأكواخ التي أصبحت مستودعات ضخمة مكدسة بالأيدي العاملة الرخيصة، ومعظمها عاطل عن العمل، وعوضا عن ان يحيا هؤلاء العمال حياة شعبية غنية على الصعيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فان مناخا مصحوبا بالغالب بأمراض واختلالات نفسية واجتماعية تتفشى بين سكانه كالسرقات، والمخدرات، والبغاء، والتشرد، والعنف بكل أشكاله وأنواعه

ويكفي لعلاج تلك المشاكل التي تحدثها البطالة ان نأخذ بقول عالم الاجتماع الفرنسي تارد «ان العمل وحده هو عدو الجريمة الأول»، وهذا يعني اعادة النظر من جديد في الاتجاه نحو التصنيع، والعمل على انعاش العمل الزراعي وتطويره ومكننة.

ومن الملاحظ أن المملكة العربية السعودية أخذت في هذا الاتجاه، فمن الملاحظة البسيطة لأرقام مستوردات المواد الزراعية في المملكة نرى بوضوح زيادة منتجات القمح والمحصولات الزراعية الأخرى، كالتمر، والخضار، وتراجع نسبة الواردات أمام الصادرات الزراعية لتلك المواد

جرائـــــم التحضُّـــــر

١ ـ السرقة، التزوير، النصب، الاحتيال:

تشهد الأقطار العربية قاطبة عمليات تطور ونمو اقتصادي سريع وكل منها يحاول تحقيق تنمية اقتصادية بقصد تحسين الأحوال المادية ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، ولا يمكننا ان نتوقع لمعدلات الجريمة تناسباً عكسياً مع التنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي لا يمنع الجريمة بل يخفف أنواعا معينة ـ كما سبق وذكرنا ـ ويخلق انماطاً أخرى لم تكن معروفة كالجرائم الاقتصادية مثلا، والمجرم الاقتصادي رغم ندرة الاحصاءات وصحتها في هذا المجال، ليس بالضرورة عاطلا عن العمل أو ينتمي لطبقة فقيرة فقد يكون منتمياً لطبقة راقية ويرتكب جرائم لبسط نفوذه وتحقيق مزيد من القوة والسيطرة الاقتصادية، وقد يكون منتميا لطبقة متوسطة ويرتكب هذا النوع من الجرائم بالارتقاء الى الطبقة الأعلى والأرقى ليتمتع بالسلطة والنفوذ.

ان الثراء والطموح السائدين في مجتمع المدينة جعل المال الى حد كبير يعتلي قمة سلم القيم، فالمال فضلا عن قوته الاستهلاكية او طرق استعماله الممكنة من أجل معيشة أفضل، فانه رمز للنفوذ، اذ لا يكون نفوذ من دونه، وأياً كانت طريقة كسبه فهو يصلح لشراء نفس الخدمات، ومن السهل جدا تكديسه وايداعه باحد البنوك دون ان يعرف احد مصدراً لِه.

وبالاختصار فان مجتمع المدينة يرى ان النجاح المالي جزء من المجتمع، وهو يلقن الفرد منذ صغره: كن غنيا، ولا ترض دون القمة مكانا، ولبلوغ القمة والهدف يتحتم الأخذ ببعض الوسائط، والمجتمع يقترح بعضا منها، كالتعليم، والعمل، ولكنه يفسح مجالا للفرد للبحث عن وسائط جديدة

كالسرقات، والاحتيال، والنصب، والتزوير خاصة، ان حجبت الوسائل التي اقرها المجتمع للاثراء في وجه بعض الفئات الاجتماعية والشباب منها على الأخص

لذا فاننا نجد نسبة عالية من جرائم الكبار والأحداث في غالبية الأقطار العربية تتمثل بالسرقات، والاختلاسات، والرشوة، والتزوير، اي ان الجرائم ضد الأموال قد ازدادت في بعض الأقطار العربية «واذا تناولنا معدل الجرائم ضد الأموال بالنسبة لكل ألف من السكان لاتضح لنا ان جرائم السرقات بلغت نحو (٤,٣) في الكويت، ونحو (٣,٥) في لبنان، ونحو (٤,٥) في مصر، واحتلت لبنان المقدمة في جرائم النصب والاحتيال وتزوير الشيكات في لبنان نحو ٢,٤٪ والعراق نحو ٠,٧٪ والاردن ٠,٥٪ اما جرائم التزييف فقد كان أعلى معدل في الكويت نحو ٠,٠٣٪ وأيضا بالنسبة للتزوير ٠,٠٨٪ والعراق ٠,٠٦٪ والاردن ٠,٠٢٪، بينما كان معدل الحريق العمد نحو ٠,٠٦٪ في لبنان والأردن نحو ٠,٠٣٪ وسوريا ٠,٠٨٪ ومصر نحو ٠,٠٠٣٪»[1]

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فلها وضع خاص فيما يتعلق بميدان الجرائم المرتكبة ضد الأموال لاعتبارها أولا منطقة جذب للهجرات بسبب خطط التنمية الطموحة، وثانيا لأن فيها الأماكن المقدسة، وهي ايضا مناطق جذب الهجرات التي تتم بمواسم الحج والعمرة مما يجعل هذين العاملين من العوامل الاساسية التي تؤدي لارتفاع نسبة جرائم الاعتداء على الأموال في المملكة، وسنتناول ذلك بعد قليل

١ـ د. صلاح عبدالمتعال. مرجع سابق ص. ٤٧

أ ـ السرقة:

ان الاحصائيات الجنائية، وكثيرا من الدراسات الميدانية تشير الى وجود العلاقة بين الجريمة وانخفاض الدخل للمجرمين في المجتمع الحضري، وان كان هذا صحيحاً الى حد ما، ولكنه لا يمكن ان يكون صحيحاً بوجه الاطلاق او دقيقاً، لان تلك الاحصائيات او الدراسات التي قامت على دراسة عينة من الأفراد الذين ارتكبوا جرائم السرقة وحكم عليهم، لا تشتمل على جميع المجرمين الذين ارتكبوا السرقة، فكثير من جرائم السرقة لافراد الطبقة المتوسطة او العليا، لاتكشف او تسوي بشكل او بآخر، وهذا يعني ان تلك الاحصائيات او العينات لا تمثل جميع فئات المجرمين، كما ان هناك بعض الاحصائيات والدراسات الجنائية التي قامت حول هذا الموضوع بالذات، تبين من خلالها ارتفاع نسبة السرقة في بعض الأقطار التي تتميز بالرخاء الاقتصادي، وان تلك الجرائم لا ترتبط بالمستويات الاقتصادية المنخفضة بقدر ما تكون تعبيرا عن الجشع والاثراء على حساب الغير.

ويلاحظ بشكل عام من خلال مقارنة بعض الأقطار العربية بعضها ببعض، بان الجرائم ضد الأموال قد ازدادت بشكل ملحوظ في بعض الاقطار العربية، خاصة البلاد التي تجرى فيها عمليات تنمية اقتصادية متعددة الجوانب، فقد ازدادت جرائم السرقة في عام ١٩٨٠م عنها في عام ١٩٦٧م في كل من الكويت ولبنان، ومصر، طبقا للترتيب التنازلي، بينما بقيت في الأردن والعراق كما هي، وازدادت جرائم النصب، والاحتيال، والتزييف في لبنان، الكويت، العراق، مصر.

اما نتائج دراستنا الميدانية لكل من دمشق، الرياض، تونس، فقد اتضح ان ٥٣٪ من الجرائم التي ارتكبها افراد العينة وحكم عليهم في دمشق

كانت جرائم سرقة، ونشل، واختلاس، تليها تونس حيث وصلت جرائم السرقة الى ٤٣٪ من جملة الجرائم التي ارتكبها افراد العينة، وبلغت نسبة تلك الجرائم في الرياض ٤٠٪.

ب ـ جرائم سوء استخدام السلطة

وتشتمل على (الرشوة، الاختلاس، الاستيلاء على اموال الدولة، التهرب من دفع الضرائب، مخالفة التسعيرة، الاحتكار للسلع، بيع السلع الفاسدة، جرائم النشر). وهي نمط من انماط السلوك الاجرامي الذي يرتكبه افراد من الطبقة الاجتماعية ـ الاقتصادية، التي تتمتع بسلطة وبمركز اجتماعي واقتصادي مرموق، وتمثل تلك الجرائم انحرافا عن تلك القيم والقواعد التي يتفق عليها المجتمع.

وجرائم سوء استخدام السلطة متعددة المجالات، سواء في المجالات المهنية، والتجارية، والاقتصادية، وحجم هذه الجرائم الحقيقي غير معروف، والاحصائيات الرسمية عن الجريمة في جميع أنحاء العالم لا تتحدث عن هذه الجرائم، والسبب في ذلك يعود الى ان هذا النمط من الجريمة يدخل تحت نطاق ما يعرف (بالأرقام المجهولة) وان نسبة هذه الجرائم المدرجة بالاحصائيات لا تمثل الصورة الحقيقية لها

جـ ـ الجرائم المستحدثة في المجتمع الحضري

ـ جرائم الاضرار بالاقتصاد القومي والثروة العامة كجرائم اضعاف الثقة في نقد الدولة وسنداتها، سحب الأموال المودعة في المصارف أو الصناديق العامة، تخريب رأس المال الثابت، الاستيلاء بغير حق على اموال الدولة.

- الجرائم السلعية وهي الجرائم المتصلة بانتاج وتخزين وتوزيع وبيع المواد الغذائية والاستهلاكية وتحديد اسعارها

- جرائم الاسكان المتصلة بتنظيم الاسكان واقامة المساكن وتحديد العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين.

- جرائم اقلاق الراحة والسكينة والنظام. وتنطبق على اقلاق الراحة والسكينة والنظام المنبعث من المحال العامة والصناعية والتجارية واجهزة المذياع والرائي، ومن الذين لا يراعون في افراحهم واحزانهم حرمة الجار

اما فيما يتعلق بالاحصائيات لهذا النوع من الجرائم، فاننا لمسنا انخفاضا ملحوظا في الرياض حتى لا تكاد تجد لها اثرا، بينما تصاعدت معدلاتها في كل من دمشق وتونس، حتى وصلت الى ٢٦٪ من معدل الجرائم التي ارتكبها أفراد العينة في دمشق و ٣٨٪ في تونس.

اما الجرائم التقليدية فان معدلاتها تشكل احصائية متباينة تختلف باختلاف ظروف كل بلد، فقد وجد ان الجرائم التقليدية لا تزال تسير في معدلاتها المألوفة مع ظهور انماط اجرامية جديدة، وفي ظل الاحصائيات الجنائية المتيسرة التي تتيح قدرا محدودا من الرؤية، فقد تبين ان بعض البلدان العربية لمست انخفاضا معينا في بعض هذه الجرائم مثل انخفاض جرائم القتل العمد في كل من دمشق، تونس، الرياض، حيث بلغت بالرياض ٨٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبها افراد العينة، أو ٧٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبها افراد العينة بتونس، أما بدمشق فقد وصلت تلك النسبة الى ١٧٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبها أفراد العينة.

بينما لوحظت زيادة الجرائم الجنسية خاصة بتونس فقد بلغت ٤٠٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبها افراد العينة بينما انخفضت الى ٨٪ بمدينة الرياض، ووصلت هذه النسبة الى ٢٣٪ بالنسبة لمدينة دمشق

اما فيما يخص جرائم السكر والادمان على المخدرات فقد بلغت بتونس ٧٪، اما بدمشق فقد وصلت تلك النسبة الى حوالي ٦٪ وارتفعت تلك النسبة الى حوالي ٣٦٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبها افراد العينة بالرياض، وفي اعتقادنا ان ارتفاع هذه النسبة في مدينة الرياض بالنسبة لدمشق وتونس، يعود لتشدد المسئولين بتطبيق الشريعة الاسلامية واقامة الحد على متعاطي الخمور والمخدرات في المملكة مهما كانت كميته ضئيلة، وإيداعه السجن، لذلك ارتفع عدد الموقوفين بتلك الجريمة، بينما تعاطي الخمور وبيعها مسموح به في كل من دمشق وتونس، ويعتبر مخالفة او جنحة بسيطة، بينما يعاقب القانون بشدة تجار المخدرات ومتعاطيها كالحشيش والأفيون. . . الخ.

جرائم الاعتداء على الأموال في كل من المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس:

ان جرائم الاعتداء على الأموال في كل من الأقطار الثلاثة، تسير سيرا مطردا مع نمو التحضر فيها، وكلما ازدادت نسبة التحضر كلما كثرت معها فنون جرائم الاعتداء على الأموال. والاحصاءات القليلة التي بين ايدينا، رغم كل التحفظات حولها الا انها تعطينا فكرة عن تطور الجرائم الاقتصادية، وزيادتها خلال العشر السنوات وهي المدة الواقعة بين ١٣٨٦ - ١٣٩٥هـ .

في المملكة العربية السعودية:

ان جرائم الاعتداء على الأموال والتي تشمل السرقة، الرشوة، الاحتيال، النصب، كانت في مقدمة الجرائم في المملكة العربية السعودية

على مدى عشر سنوات من (١٣٨٦ ـ ١٣٩٥هـ) بشكل ملفت للنظر، حتى ان عددها بلغ (١٠٦٢٩) جريمة، من مجموع الجرائم التي ارتكبت في نفس الفترة، اي بنسبة (٦٢,٥٪) من مجموع الجرائم كلها، وهي نسبة مرتفعة الى حد كبير اذ تزيد عن ثلثي مجموع الجرائم كلها، يليها في المرتبة الثانية الجرائم الأخلاقية، ويدخل في نطاقها الاعتداء على الأعراض، فقد بلغت (٥٧٧٣) جريمة بنسبة (٢٤,٥٪) من مجموع الجرائم التي ارتكبت في نفس الفترة [1]

وعلى هذا فان جرائم الاعتداء على الأموال بشتى صوره، والجرائم الأخلاقية تمثل (٨٧٪) من مجموع الجرائم التي ارتكبت خلال العشر السنوات تلك.

والجدول رقم (٣٤) يبين لنا ذلك بوضوح:

الجـــدول رقم (٣٤)

مجموع جرائم الاعتداء على الأموال والجرائم الأخلاقية خلال ١٠ سنوات ١٣٨٦ ـ ١٣٩٥هـ في المملكة العربية السعودية*.

انواع الجرائم	١٣٨٦	١٣٨٧	١٣٨٨	١٣٨٩	١٣٩٠	١٣٩١	١٣٩٢	١٣٩٣	١٣٩٤	١٣٩٥
الاعتداء على الأموال	١١٩٥	١٢٣٥	١٠٥٤	٩٦٠	٩٣٣	٨٦٦	١١٣٣	١١٤٢	١١٣٥	٩٧٦
جرائم اخلاقية	٦٢٩	٦٧١	٤٥٣	٥٩٠	٦٦٧	٥٣٨	٤٨٢	٥٣٠	٦٣٨	٥٧٥
المخـــدرات	١٢٨	٥٠	٣٨	٦٠	٥٦	-	-	-	-	-
الاحتيال والتزوير	١٧٦	٦٨	٤٦	٢٣	٤٣	٢٥	٥٧	٣٥	١٧	٣٠
القتـــل	٣٢٩	١٩٥	٨٩	٥٩	٦٧	٤٤	٨٠	٤٩	٧١	١٠٦
التهريـــب	٢٦٤	١١٧	٥٣	٢	٦	٤٢	٢٤	١٣	٢٦	٢٠

---

١ ـ المرجع السابق ص ٢٠٠

* استمدت احصاءات هذا الجدول من دكتور ابراهيم ابو الغار الجريمة في مجتمع المملكة العربية السعودية حجمها واتجاهاتها الكتاب السنوي لعلم الاجتماع العدد الأول دار المعارف. ١٩٨٠م ص ٢٠٨ ـ ٢١٢ ـ ٢١٦

تصنيف المتهمين بالمملكة حسب الجنسية والجنس والعمر للسنوات من ١٣٨٦ - ١٣٩٥هـ:

سنقوم برسم جدول يتناول حصرا كاملا للمتهمين بالمملكة موزعين وفقاً للجنسية، والجنس والعمر في عشر سنوات بدءا من عام ١٣٨٦هـ وانتهاء بعام ١٣٩٥هـ ، ثم نقوم بتحليل كامل للجدول موضحين تصنيف الجرائم وعدد المتهمين في كل جريمة، ونسبهم المئوية لكل جريمة منسوبة الى العدد الكلي في كل حالة على حده، بالجدول رقم (٣٥)

الجـــدول رقم (٣٥)
تصنيف الجرائم حسب الجنسية، والجنس، والعمر
من عام ١٣٨٦ - ١٣٩٥هـ في المملكة العربية السعودية *

الأعوام وتعدد السكان	جنسية المجرم وجنسه وعمره	الاعتداء على الأموال	الجرائم الأخلاقية	المخدرات	الاحتيال والتزوير	القتل	التهريب وجرائم اخرى	المجموع
١٣٨٦هـ	سعودي	٦٨١	٤٥٨	١٠١	٩٨	٢٨٧	٢٠٥	١٨٣٠
خمسة ملايين	غير سعودي	٥١٤	١٧١	٢٧	٧٨	٤٢	٥٩	٨٩١
و ٦٦٢	ذكر	١١٨٩	٥١٠	١٢٨	١٧٣	٣١٨	٢٦٤	٢٥٨٢
الف نسمة	انثى	٦	١١٩	-	٣	١١	-	١٣٩
	بالغ	١١٣٥	٥٦٨	١٢٨	١٦٩	٣١٧	٢٥٨	٢٥٧٥
	حدث	٦٠	٦١	-	٧	١٢	٦	١٤٦
١٣٨٧ هـ	سعودي	٨١١	٤٩٢	٤٣	٤٢	١٥٦	٨٥	١٦٢٨
خمسة ملايين	غير سعودي	٤٢٤	١٧٩	٧	٢٦	٣٩	٣٢	٧٠٧
و ٨١٥	ذكر	١٢١٣	٦١٤	٤٩	٦٥	١٩١	١١٥	٢٢٤٧
الف نسمة	انثى	٢٢	٥٧	-	٣	٤	٢	٨٨
	بالغ	١١٦١	٦٠٩	٤٩	٦٧	١٩١	١١٦	٢١٩٣
	حدث	٧٤	٦٢	-	١	٤	١	١٤٢
١٣٨٨هـ	سعودي	٦٥٨	٣٣٤	٢٦	٣٢	٧٥	٥٢	١١٧٧
خمسة ملايين	غير سعودي	٣٩٦	١١٩	١٢	١٤	١٤	١	٥٥٦
و ٩٧٣	ذكر	١٠٤٥	٤٣١	٣٨	٤٤	٨٦	٥٣	١٦٩٧
الف نسمة	أنثى	٩	٢٢	-	٢	٣	-	٣٦
	بالغ	٨٦٩	٣٩٩	٣٨	٤٦	٨١	٥٣	١٤٨٦
	حدث	١٨٥	٥٤	-	-	٨	-	٢٤٧

الأعوام وتعداد السكان	جنسية المجرم وجنسه وعمره	الاعتداء على الأموال	جرائم اخلاقية	المخدرات	الاحتيال والتزوير	القتل	التهريب وجرائم اخرى	المجموع
١٣٨٩هـ	سعودي	٥٣٥	٤١٠	٥١	١٥	٥٤	٢	١٠٦٧
ستة ملايين	غير سعودي	٣٢٥	١٨٠	٩	٨	٥		٥٢٧
و ١٣٥	ذكر	٨٤١	٤٧٥	٦٠	٢٣	٥٥	٢	١٤٥٦
ألف نسمة	انثى	١٩	١١٥	-	-	٤	-	١٣٨
	بالغ	٦٧	٤٨٦	٦٠	٢١	٥٣	-	١٢٨٧
	حدث	١٩٣	١٠٤	-	٢	٦	٢	٣٠٧
١٣٩٠هـ	سعودي	٦١٣	٤٧٦	٤٩	٢٣	٥٥	١	١٢٣٢
ستة ملايين	غير سعودي	٣٢٠	١٩١	٧	٢٠	١٢	-	٥٥٠
و ٣٠١	ذكر	٩٢٢	٥٧٢	٥٥	٥٢	٦٤	٥	١٦٧٠
ألف نسمة	انثى	١١	٩٥	١	١	٣	١	١١٢
	بالغ	٦٧٨	٥٧٨	٥٦	٥٠	٥٥	٦	١٤٢٣
	حدث	٥٥	٨٩	-	٣	١٢	-	٣٥٩
١٣٩١هـ	سعودي	٥٠٣	٣٨٤	-	١٧	٣٨	٣١	٩٧٣
ستة ملايين	غير سعودي	٣٦٣	١٥٤	-	٨	٦٠	١١	٥٤٢
و ٤٧٢	ذكر	٨٥٠	٤٦٥	-	٢٥	٤٤	٣٠	١٤١٤
ألف نسمة	انثى	١٦	٧٣	-	-	-	١٢	١٠١
	بالغ	٦٧٢	٤٧٤	-	٢٥	٣٧	٣٦	١٢٤٤
	حدث	١٩٤	٦٤	-	١٥	٧	٦	٢٧١
١٣٩٢هـ	سعودي	٦٦١	٣٢٣	-	٢٢	٦٣	٢٠	١٠٨٩
ستة ملايين	غير سعودي	٤٧٢	١٥٩	-	٣٥	١٧	٤	٦٨٧
و ٦٤٧	ذكر	١١١١	٤٤٥	-	٥٦	٧٦	٢٢	١٧١٠
ألف نسمة	انثى	٢٢	٣٧	-	١	٤	٢	٦٦
	بالغ	٨٥٢	٤٠٠	-	٥٦	٧٤	٢٠	١٤٠٢
	حدث	٢٨١	٨٢	-	١	٦	٤	٣٧٤
١٣٩٣هـ	سعودي	٦٦٤	٣٧٨		٢٠	٤١	٥	١٠٨٨
ستة ملايين	غير سعودي	٤٧٨	١٥٢	-	١٥	٨	٨	٦٦١
و ٨٢٧	ذكر	١١٠٠	٤٧٠	-	٣٢	٤٨	١١	١٦٦١
ألف نسمة	انثى	٢٢	٦٠	-	٣	١	٢	٨٨
	بالغ	٨٤٥	٤٤٣	-	٣٤	٤٥	١٣	١٣٨٠
	حدث	٢٧٧	٨٧	-	١	٤	-	٣٦٩
١٣٩٤هـ	سعودي	٦١٧	٤٤٧	-	٨	٦١	٢٢	١١٥٥
سبعة ملايين	غير سعودي	٥١٨	١٩١	-	٩	١٠	٤	٧٣٢
و ١٢	ذكر	١٠٧٦	٥٤٢	-	١٧	٦٩	٢١	١٧٢٥
ألف نسمة	انثى	٥٩	٩٦	-	-	٢	٥	١٦٢
	بالغ	٨٩١	٤٨٨	-	١٧	٦٦	٢١	١٤٨٣
	حدث	٢٤٤	١٥٠	-	-	٥	٥	٤٠٤

الأعوام وتعداد السكان	جنسية المجرم جنسه وعمره	الاعتداء على الأموال	الجرائم الأخلاقية	المخدرات	الاحتيال والتزوير	القتل	التهريب وجرائم اخرى	المجموع
١٣٩٥هـ	سعودي	٦٠٢	٤٤٤	-	٢٤	٨٧	١٨	١١٧٥
سبعة ملايين	غير سعودي	٣٧٤	١٣١	-	٦	١٩	٢	٦٣٢
و ٢٠١	ذكر	١٠٤٢	٥١٠	-	٢٩	١٠١	١٩	١٧٠١
ألف نسمة	انثى	٣٤	٦٥	-	١	٥	١	١٠٦
	بالغ	٨٠٢	٤٦٩	-	٣٠	٨٨	١٩	١٤٠٨
	حدث	٢٧٤	١٠٦	-	-	١٨	١	٣٩٩

من استقراءاتنا للجدول السابق يتضح لنا ان معدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة ما بين ١٣٨٦ ـ ١٣٩٥هـ، تسير للانخفاض بشكل عام، وهذا يعود بالدرجة الأولى لتطبيق الشريعة الاسلامية في مجال العقاب تطبيقا كاملا بالنسبة لجرائم الحدود والقصاص، والجرائم التعزيرية، حيث يتولى القضاء في جرائم الحدود والقصاص والديات، المحاكم الشرعية ذات الاختصاص القضائي الأصلي، وفقا لكتاب الله وسنة رسوله والاجماع

فتطبيق الشريعة الاسلامية اثر بشكل واضح على انخفاض نسبة الجريمة من عام لآخر، ـ كما دلت الاحصاءات التي بين ايدينا ـ والتي اعتمدنا عليها بين عامي ١٣٨٦ ـ ١٣٩٥هـ، فقد كان معدل الجريمة ٣٢ في الألف، لعام ١٣٨٦هـ، حيث كان عدد السكان في المملكة في ذلك العام خمسة ملايين و٦٦٢ ألف نسمة، وانخفض هذا المعدل الى ١٨ بالألف في عام ١٣٩٥هـ، حيث كان تعداد السكان سبعة ملايين و ٢٠١ ألف نسمة.

---

* معلومات هذا الجدول استمدت ايضا من نفس المرجع السابق، في الصفحات ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٦ على التوالي

أما بالنسبة للجرائم التعزيرية، فقد لجأت الدولة الى اصدار عدد من الأنظمة التعزيرية بشأن بعض الجرائم الهامة، التي تمثل مساسا خطيرا بمصالح المجتمع الحيوية، خارج اطار الحدود والقصاص(*)، وقد حددت هذه الأنظمة الجهات القضائية التي تتولى الفصل في كل جريمة على حده، وتعتبر هذه الجهات اجهزة شبه قضائية، حيث تشكل وتعمل في اطار اداري قضائي.

---

* أهم ما صدر في المملكة العربية السعودية من انظمة جنائية تعزيرية تهم دراستنا هي :-

- نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٥ وتاريخ ١٣٨٢/٣/٧هـ.
- نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١١٤، وتاريخ ١٣٨٠/١١/٢٦هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (٥٣) وتاريخ ١٣٨٢/١١/٥هـ.
- نظام مكافحة الغش التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤٥، وتاريخ ١٣٨١/٨/١١هـ.
- جرائم الشيكات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٧، وتاريخ ١٣٨٣/١٠/١١هـ.
- نظام منع الاتجار بالمواد المخدرة، والعقوبات الملحقة به، بشأن تهريب وتعاطي المخدرات، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ١١ وتاريخ ١٣٧٤/٢/١هـ.

وقد شكلت لجان وهيئات مهمتها الفصل في القضايا المتعلقة بالأنظمة الجنائية التعزيرية، وبعض هذه اللجان والهيئات دائمة، وبعضها يشكل بصفة مؤقتة.

وأهم هذه اللجان والهيئات شبه القضائية.

- ديوان المظالم هيئة الحكم في قضايا الرشوة
- هيئة الحكم في قضايا التزوير
- لجان الغش التجاري
- لجنة الأوراق التجارية (جرائم الشيكات)
- هيئة الرقابة والتحقيق.
- هيئة تأديب الموظفين.

ومن حيث اتجاهات الجريمة فقد اتضح ان جرائم الاعتداء على الأموال بما في ذلك: الرشوة، الاختلاس، النصب، احتلت المرتبة الأولى اذ بلغت نسبتها خلال العشر السنوات (٦٢,٥٪) منهم (٦٠٪) من السعوديين، (٤٠٪) من غير السعوديين.

أما الجرائم الأخلاقية فقد تبوأت المرتبة الثانية حيث بلغ متوسطها خلال العشر السنوات تلك (٢٤,٥٪) منهم (٧٢٪) من السعوديين، و(٢٨٪) من غير السعوديين.

وفيما يخص جرائم الاحتيال والتزوير فقد احتلت المرتبة الخامسة ومثلت (٢,٥٪) من مجموع الجرائم التي ارتكبت خلال تلك الفترة، وبلغت نسبة السعوديين منهم (٥٨٪)، أما غير السعوديين فقد وصلت تلك النسبة الى (٤٢٪).

أما بالنسبة لتوزيع الجريمة في مناطق المملكة المختلفة، فقد اشارت الدراسة الى ان منطقة مكة المكرمة اتت في المركز الأول حيث بلغت نسبة الجريمة فيها (٣٣,٧٪)، من مجموع الجرائم التي تم ارتكابها، على مدى السنوات العشر، وهي تعادل ثُلث مجموع الجرائم المرتكبة ، وذلك لأن تلك المنطقة تشكل منطقة جذب للهجرات في مواسم الحج والعمرة لكل المسلمين من جميع أنحاء المعمورة، ولاشك ان هذا عامل أساسي من بين العوامل الأخرى، الذي يؤدي لارتفاع نسبة الجريمة في تلك المنطقة. وتلى مكة المكرمة المنطقة الشرقية في المركز الثاني، حيث بلغ متوسط الجريمة فيها خلال السنوات العشر (١٨,٧٪) من مجموع الجرائم التي ارتكبت خلال تلك الفترة. وتأتي بعد ذلك مدينة الرياض حيث احتلت المرتبة الثالثة بنسبة قدرها (١٧,٥٪) من مجموع الجرائم التي ارتكبت في المملكة بين عامي ١٣٨٦ - ١٣٩٥هـ.

مرة ثانية نعود فنقول، إن انخفاض نسبة الجريمة في المملكة يعود لتطبيق الشريعة تطبيقا كاملا. وقد اعلن وزير العدل السعودي احصائية اعدتها هيئة الأمم المتحدة في مؤتمر وزراء العدل الذي عقد في القاهرة في شهر ديسمبر عام ١٩٧٨م، عن معدل الجريمة في بلاد تطبق الشريعة الاسلامية ، وهي السعودية. مقارنا اياه بمعدل الجريمة في البلاد الغربية، وتؤكد تلك الإحصائية انه من بين كل مليون نسمة يرتكب الجريمة:-

- ٣٢ شخصاً في فرنسا.
- ٦٣ شخصاً في فنلندا.
- ٢٢ شخصاً في المملكة العربية السعودية.
- ٧٥ شخصاً في كندا.
- ٤٢ شخصاً في ألمانيا الغربية[1].

ان عدم التهاون في تطبيق الشريعة الاسلامية في المجتمع السعودي تطبيقا كاملا، أتى ثماره بخفض معدلات الجريمة، ونشر الأمن والاطمئنان في مجتمع المملكة، وفي حديث لمحافظ مدينة نيس الفرنسية أثناء اجتماع عقده مع كبار المسئولين بالمدينة لبحث قضايا الأمن واستتبابها في المدينة، أدلى باعجابه صراحة بالأمن والاستقرار في مجتمع المملكة، الذي يطبق الشريعة الاسلامية بحق المجرمين، وعندما طلب منه ان يطبقها خاصة في مجال السرقات، قال: لو طبقناها لوجدنا غالبية سكان المدينة بدون أيد.

في الجمهورية التونسية:

ان الجرائم الاقتصادية، وجرائم الاعتداء على الأموال تحتل مكان الصدارة في المجتمع التونسي، التي جاءت كنتيجة مباشرة للنمو الاقتصادي

---

١ - صحيفة الأهرام تاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧٨م ص ١١

والحضري الفج، وتطورهما المضطرد، منذ عام ١٩٧٠م ليعطيا صورة مستقبلية قاتمة، وقد أصبح هذا النوع من الجرائم ـ الذي يدخل في نطاقه جرائم السرقة، النشل، الاختلاس، الرشوة، الاحتيال، سوء الائتمان، اصدار شيكات بدون رصيد ـ يشكل خطرا لا يخفى، فقد تفشت بين الموظفين العموميين على اختلاف خصوصياتهم وتبعاتهم ومستوياتهم، ودرجاتهم الوظيفية، فعمليات الرشوة والاختلاس، والابتزاز، اخطر بكثير من عمليات السرقة العلنية والنشل، الذي قد تتوصل الجهات المسئولة عن الأمن للتقليل من حدتها، بينما عمليات الرشوة والاختلاس والابتزاز تغرس في نفوس الموظفين والقائمين على مختلف المناصب والمسئوليات، رفض التعامل مع المواطنين بصورة مشروعة، مما يفسد الأخلاق العامة، وبالتالي اخلاق المجتمع وانتهاك قيمه.

ورغم تفشي هذا النوع من الجرائم في المجتمع التونسي حتى ليكاد يلمسه كل مواطن يريد متابعة اعماله في مختلف دوائر الدولة، فان الاحصائيات الجنائية الرسمية التونسية ـ كما هو الحال في مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية ـ لا تدل على حجم هذه الظاهرة ولا على مدى انتشارها، نظرا لعدم التبليغ عنها، ولكونها تتم في الخفاء داخل البلاد أو خارجها حين عقد الصفقات وابرام الاتفاقيات.

ومن شأن هذه الممارسات ان تؤدي الى احتراف الاجرام والعبث بقانون الدولة، وقيم المجتمع واخلاقه، كما انه من الأسباب التي تؤدي الى عدم ظهور هذه الجرائم الحضرية، وغيابها عن الاحصائيات الجنائية انها تدخل في معظمها ضمن الجرائم التي تتم باتفاق اطرافها، وينتج عنها استفادة هؤلاء الأطرف جميعا وفي وقت واحد، والطرف الوحيد المتضرر والذي لايستطيع اثبات تلك الجرائم هو المجتمع في كل الأحوال، والجدول

رقم (٣٦) يعطينا فكرة نسبية عن تطور الجرائم الاقتصادية مفصلة في الجمهورية التونسية:

الجـــدول رقم (٣٦)

تطور الجرائم الاقتصادية والأخلاقية وجرائم القتل في تونس من عام ١٩٧٠ - ١٩٧٩م*.

السنة	٧٠	٧١	٧١	٧٢	٧٢	٧٣	٧٣	٧٤	٧٤	٧٥	٧٥	٧٦	٧٦	٧٧	٧٧ - ٧٨	٧٨	٧٩
عدد السكان	-		-			٥,٣٣٣,٤٠٠		٥,٤٦٣,٧٠٠		٥,٦١١,٤٠٠		٥,٩٢٨,٣٠٠		٦,٠٧٥,٣٠٠	٦,٢٣٨,٢٠٠		٦,٤٠٠,٠٠٠
السرقات	٦٥٧٥		٦٦٠٢		٧٤٣٢		٧٠٣٢		٨٣١٤		٦٦٤١		٦٦٧٤		٨٠٣٣		٩٠٢٠
النشل	٦٠١		٦٦٨		٢٤٠٢		٣٢٨١		٥٧٢٦		٣٨٥١		٣٩٥٤		٥٩٩٣		٨٤٣٤
الاحتيال	٦٣٠		٦٤٦		٩٦٦		٥٩٦		٨١٠		٥٧١		٦٢٧		٥٥٦		٩٣٧
الاختلاس	٤٣		٢٢		٢٨		٣٣		٣٥		٣٨		١٢		٩٣		١٦٨
سوء ائتمان	٨٣٧		٧٢٧		٤٢٧		٦٠٤		٦٦٤		٦٠٥		٥٢٢		٣٨٧		٥٧١
شيك																	
بدون رصيد	٩٣٢		١٢٩٩		١٨٦٣		٢٢٧٧		٢٤٨٧		٢٨٥٢		٢٤٣٤		٦٦٣٧		١١٨١٧
الجرائم الأخلاقية																	
القتل.	١٠٠٩		١٠٩٩		٨٨٥		١٢٢٨		١٣١٢		١١٥٧		١٢٢٩		١٥٤٨		١٩٧٨
قتل مولود	٧٠٤		٥٩٦		٦١٢		٨٧٧		٧٠٨		٨٠٥		٥٣٣		٦٥٨		٦٧٠

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان معدلات الجريمة في تونس خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩م تسير في طريق الارتفاع، وان مرحلة التنمية الاقتصادية السريعة منذ أوائل السبعينيات حتى وقتنا الحاضر مع عدم توفير فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بعدم تأمين الحد الأدنى لحق الإنسان من توفير فرص العمل لمن هم في سن العمل، بالاضافة الى توزيع الثروة غير العادل في المجتمع التونسي، مع الآثار النفسية والاجتماعية التي

---

* قمنا بعمل هذا الجدول بناءً على:

١ - دراسة د. عبدالله معاوية عن (تطور الجريمة في البلاد التونسية في السبعينيات) مذكرة غير منشورة، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية تونس.

٢ - نشرية الاحصائيات القضائية لعام ١٩٧٧م

٣ - نشرية الاحصائيات القضائية لعام ١٩٧٨م

٤ - نشرية الاحصائيات القضائية لعام ١٩٧٩م

٥ - احصائيات المحاكم القضائية من عام ١٩٧٠ - ١٩٧٩م

خلفها الاستعمار الفرنسي بالمجتمع التونسي بالتطلع لحياة الاستهلاك والمحاولة بشتى الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة لتقليدها، أدى الى زيادة معدلات الجرائم الاقتصادية بمختلف صورها وأشكالها.

من حيث اتجاهات الجريمة، فقد اتضح ان جرائم الاعتداء على الأموال بما في ذلك جرائم الاختلاس، سوء الائتمان، اصدارات الشيكات بدون رصيد، قد احتلت المرتبة الأولى، تليها الجرائم الأخلاقية والحقيقة التي لا يجب اغفالها ان البغاء منتشر انتشارا واسعاً، ويتطلب ذلك دراسة حقيقية حول هذا الموضوع، للوقوف على اسبابه ودوافعه والعمل على الحد منه ومعالجته، قبل افساد قيم المجتمع وشبابه، فقد بلغت معدلاته (٢٠٪) من مجموع الجرائم المرتكبة

أما فيما يخص جرائم القتل فمن الملاحظ انها تتذبذب من عام لآخر، ولكنها تبقى بحدود المعقول أما بالنسبة لتوزيع الجريمة في الأراضي التونسية، فمن خلال دراسة اجريت حول السجون[1]، تبين ان العاصمة تونس استحوذت على المرتبة الأولى، فقد بلغت نسبة الجريمة فيها(٢٤,٥٪) من مجموع الجرائم التي تم ارتكابها، وهي تعادل حوالي رُبع الجرائم المرتكبة على الأراضي التونسية، وذلك لأن تونس العاصمة، منطقة جذب للهجرات الداخلية، وخاصة تلك التي تتجه من الريف للمدينة، ومن ثم فان الأحياء القصديرية تتمركز حولها أيضا تليها سوسه، حيث تحتل المركز الثاني، أم صفاقص فقد تبوأت المركز الثالث

من حيث السن فقد اتضح من خلال تلك الدراسة السابقة، ان (٤٢٪) من جملة المساجين تقع أعمارهم بين ٢١ - ٣٠ سنة وتشكل نسبة العائدين من المجرمين (٤٩٪) من جملة الداخلين للسجون، كما اتضح أيضا ان (٤٤٪) منهم أميون و (٤٠,٥٪) لم يتموا المرحلة

---

١ - احصائية عن المساجين والأحداث في تونس، مذكرة غير منشورة.

الابتدائية من التعليم، بينما وصلت تلك النسبة الى (٥, ٠٪) من جملة الداخلين من مستوى التعليم العالي

ان الخطير والهام الذي كشفته دراستنا هذه والذي تنفرد به تونس، هو تورط المرأة بجرائم قتل المواليد، ويمر هذا النوع من الاجرام بمراحل متعددة أولاها المرحلة الاخلاقية الفاسدة التي تتم فيها المواقعات والزنا من طرف النسوه الآتي يتواجد أزواجهن في حالة هجرة خارج البلاد أو داخلها، فينتج عن ذلك عمليات الحمل، ويقتل المولود اتقاء الفضيحة، وللكشف عن انتشار هذا النوع من الجريمة يكفي ان نستعرض الاحصائيات التي سجلتها وحدات الحرس الوطني فقط حول الجريمة منذ عام ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠م حيث بلغت ٤٨٤١٦ جريمة في مختلف الجرائم المتعلقة بجرائم العنف فقط. والجدول رقم (٣٧) يبين لنا ذلك

الجـــدول رقم (٣٧)

مجموع مختلف الجرائم المتعلقة بالعنف الواقعة بين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠م والمسجلة لدى سجلات الحرس الوطني فقط*

نوع الجريمة	عدد الجرائم
القتل العمد	١٣٩
محاولة القتل	٧٧
العنف بنوعيه	٤٦٣٢٠
العنف الناجم عنه موت	٥٢
قتل المولود	١٤٣
السرقة الموصوفة	٩٣١
الضرر بقاصده	٢٦٤
المواقعة غصبا	٤٩٠

* استمدت معلومات هذا الجدول من احصائيات وحدات الحرس الوطني بتونس بالفترة الواقعة بين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠م

أما الجدول رقم (٣٨) فيعطينا فكرة عن الجرائم السابقة الذكر للولايات. تونس، بنزرت، صفاقس، المنستير، سوسه، نابل، زغوان، جندوبة، باجة، سليانة، القصرين، سيدي بوزيد، لعام ١٩٨٠م.

الجـــــدول رقم (٣٨)

جرائم القتل، وقتل المواليد، السرقة الموصوفة، العنف بنوعيه، الموافقة غصباً لعام ١٩٨٠م ونسبة كل جريمة منها الى نفس نوعية الجريمة المرتكبة على كافة التراب التونسي، ثم نسبة كل جريمة منها الى ١٠٠,٠٠٠ ساكن

نوع الجريمة	ولايات. تونس. بنزرت، صفاقس، المنستير، سوسه، نابل	النسبة المئوية للجريمة بالنسبة للعدد الكلي لنفس الجريمة.	نسبة الجريمة لكل ١٠٠.٠٠٠ساكن احصاءات ١٩٨٠م	ولايات. زغوان، حسب جندوبة، باجة سليانه، القصرين، سيدي بوزيد	النسبة المئوية للجريمة بالنسبة للعدد الكلي	نسبة الجريمة لكل ١٠٠.٠٠٠ ساكن حسب احصاءات ١٩٨٠م
القتل العمد	١٧٨	٤٢,٤٢	١,٢	٩٦	٢٢,٣٧	١,٧
قتل المواليد	١٨٢	٤٧,٤٦	١,٣	١٠٠	٣٤,٣٦	٢
العنف بنوعيه	٥٧٩٦٩	٥١,٩٠	٥١٠	٢٦٤١٩	٢٣,٦٥	٤٣٥
العنف الناتج عنه الموت	٩٠	٢٩,١٢	,٧١	٤٤	١٤,٢٣	.٧٢
السرقات الموصوفة	٧٤٠١	٧٤,٥٧	٦٠	١٠٨٤	١٠.٩٢	١٥
المواقعة غصبا	١٨٤٣	٦٢,٥٥	١٦	٦٤٣	٢١,٨٢	٠١٠

في الجمهورية العربية السورية

لقد اتضح ايضا ان الجرائم ضد الأموال في الجمهورية العربية السورية، من خلال مقارنة مختلف صورها واشكالها خلال عشر سنوات منذ عام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠م ، قد ازدادت بشكل ملحوظ وان كانت تتذبذب من عام لآخر، وقد رافقت تلك الزيادة مرحلة التنمية الاقتصادية السريعة في سوريا، وأصبح الاعتداء على الأموال العامة له صور واشكال متعددة

استمدت معلومات هذا الجدول من الاحصائيات الصادرة عن السجون لعام ١٩٨٠م في الجمهورية التونسية

ومستحدثة عن جرائم الاعتداء على الأموال التقليدية، وتشير الاحصائيات الجنائية الرسمية، بتقاريرها عن حالة الأمن العام خلال تلك الفترة الزمنية الى زيادة صور الجرائم الآتية في كل سنة عن تلك التي قبلها. وذلك مثل جرائم الاحتيال، سوء الائتمان، التزوير، الرشوة، الاختلاس، استغلال الوظيفة، التهريب

ومن المحير، ان نجد النظرة الى الجرائم الاقتصادية تختلف من حيث الأموال المعتدى عليها كونها ملكية خاصة أو ملكية عامة، فالمواطنون ينزعجون ويتأففون من الاعتداء على الأموال والملكيات الخاصة، بينما يبدون اهتماماً أقل وبروداً في حالة الاعتداء على الأموال العامة، والرشاوي، والاختلاسات، والتزوير، واصبح المواطن يدفع الرشوة راضيا، ولكنه ينفعل ويصرخ ويستعمل كافة الوسائل اذا سرق منه مبلغ ما.

لذا فان المشرع في سوريا شدد العقوبة في حالة التخريب العمدي للأموال العامة واعتبرها اعتداءات على اموال الدولة، كما شكلت محاكم امن الدولة، ولجان التفتيش المتعددة لحماية الأمن الاقتصادي للبلاد وشددت العقوبة على سرقة الأموال العامة، وعدلت احكام الرشوة وشملت الموظفين العامين والمديرين ومن هم في المراكز القيادية وأعضاء مجالس ادارات الشركات والجمعيات والمنشآت . خاصة اذا كانت الدولة تساهم في مالها بنصيب ما، كما عدلت الأحكام الخاصة بالاختلاس وازدادت شدة، كذلك ازدادت صرامة وحزما احكام الموظفين الذين يحاولون استغلال مراكزهم ومناصبهم من أجل الحصول على ارباح خاصة لهم أو لأقاربهم أو معارفهم أو ممن يتواطئون معهم من خلال الاخلال أو التلاعب العمدي بالتزامات العقود، والمقاولات والتوريدات والمناقصات. وامتد التجريم ليشمل الخطأ الفادح الذي يلحق اضرارا بأموال ومصالح الجهة

التي يعمل بها الموظف وتشديد العقوبة عليه، اذا ترتب على هذا الخطأ اضرار بمصالح الدولة وأمنها الاقتصادي.

لذا فإن زيادة صور جرائم الرشوة، والاختلاس، واستغلال الوظائف، والتزوير، والسرقة، مع اتساع قاعدة القطاع العام واعتباره اموالا للدولة، أدى الى اعتبار هذه الجرائم من الجنايات بعد ان كانت سرقة الأموال الخاصة من الجنح

والحقيقة، اننا لم نستطع الحصول على احصائيات حقيقية للكشف عن حجم ومدى انتشار مثل هذه الجرائم لأن الجزء الأكبر من هذه الجرائم لا يسجل في الاحصائيات الرسمية لعدم التمكن من كشفه كما سبق وأسلفنا،

الجـــدول رقم (٣٩)

تطور الجرائم الاقتصادية والأخلاقية والمخدرات في الجمهورية العربية السورية بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٠م

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
عدد سكان سوريا	٦٢٧٨٠٠٠	٦٤٣٤٩٥٠	٦٥٧٦٣٤٤	٦٧٤٠٧٥٢	٦٩٠٩٢٦٤	٧٠٦١٢٦٢	٧٥٧٧٠٠٠	٧٧٤٣٦٩٤	٧٩١٤٠٤٧	٨٦٢٥١٦٤	٨٨١٥٩١٢	٩٠٠٩٨٥٥
السرقة	٥٧٠٨	٦٦١٦	٥٢٦٩	٥٣٠٩	٧٠٨٤	٨٩٢٩	١٠٣٧٣	٨٥٦٠	٩٢٩٤	٩٣١٨	١٠٩٦٤	١٢٤٩١
النشل			٧٢٥	١٠٢٧	١١٧٤	١٨٨٧	١٩٢٨	٢١٣٢	٢٢٤٩	٢٩٨٥	٢١٠٩	٢٨٢٩
الاحتيال			١٥٢	٢١٣	٢٢٥	٣٤٩	٥١٤	٥١٥	٤٨٤	٤٣٥	٥٣٨	٦١٥
سوء ائتمان	-		٣٨	٤٤	٥٠	٦٢	٦٠	١٠٨	٩٦	١٠٧	١١٨	١٤٢
التزوير	٨	١٧	١٧	١٨	٣٢	٢٧	٣٨	٨٨	٩٢	١٧٩	١٢٤	١٤٢
الرشوة	٦	١٢	١٦	١١	١٨	١٨	١٢	٣٥	٣٩	٤٧	٥٨	٦٧
الاختلاس	٣	٥	٤	١	٢	٧	١٦	٨	٣٧	٣٩	٤٠	٤٥
الجرائم الأخلاقية			٢٨٥	٣٥٥	٣٧٦	٤٨٧	٥١٥	٧٨٥	٩٣٢	١٣٤٥	١٤٩٥	١٧٥١
المخدرات		٢٢٧	٢٤٨	٢٦٠	٢٩٨	٣٠٩	٢٤٩	٢٨٠	٣٤٠	٣٧١	٣٤٠	٣٩٣

وقد قمنا بعمل هذا الجدول بناءً على

١ - تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٧٠م - وزارة الداخلية - قوى الأمن الداخلي - سوريا

٢ ـ تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٧١ وزارة الداخلية ـ قوى الأمن الداخلي ـ سوريا

٣ ـ تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٧٢ ـ وزارة الداخلية ـ قوى الأمن الداخلي ـ سوريا

٤ ـ تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٧٣ ـ وزارة الداخلية ـ قوى الأمن الداخلي ـ سوريا

٥ ـ تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٧٤ ـ وزارة الداخلية ـ قوى الأمن الداخلي ـ سوريا

٦ ـ تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٧٥ ـ وزارة الداخلية ـ قوى الأمن الداخلي ـ سوريا

٧ ـ تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٧٦ ـ وزارة الداخلية ـ قوى الأمن الداخلي ـ سوريا

٨ ـ تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٧٧م ـ وزارة الداخلية ـ قوى الأمن الداخلي ـ سوريا

٩ ـ تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٧٨ ـ وزارة الداخلية ـ قوى الأمن الداخلي ـ سوريا

١٠ ـ تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٧٩ ـ وزارة الداخلية ـ قوى الأمن الداخلي ـ سوريا

١١ ـ تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٨٠ ـ وزارة الداخلية ـ قوى الأمن الداخلي ـ سوريا

١٢ ـ تقرير عن حالة الأمن العام لعام ١٩٨١ ـ وزارة الداخلية ـ قوى الأمن الداخلي ـ سوريا

من الجدول السابق نلاحظ بوضوح انتشار الجرائم الاقتصادية وتفاقمها بالمجتمع السوري وترجع أسبابها الى التطور والنمو الاقتصادي السريع،

وادخال التقنية الحديثة واقامة المشاريع الانمائية الضخمة، مما ادى الى زيادة العلاقات مع الهيئات والشركات المحلية منها والأجنبية، وقد تفننت تلك الشركات بأساليب استقطاب الموظفين، والمديرين، وحتى المستخدمين المشرفين على المشاريع والمنشآت حتى تتمكن من التعاقد وتنفيذ المشاريع فلجأت للرشوة وابتزاز الأموال وتهريبها فأفسدت ذمم الموظفين وانتقلت العدوى لكل المؤسسات والمنشآت العامة والخاصة في طول البلاد وعرضها حتى أصبح بحكم النادر وجود الموظف أو المستخدم أو المدير أو القائم على العمل الذي لا يطلب الرشوة، وعرف المجتمع السوري التزوير وطرائقه، وانتهاك القوانين، بتزوير السجلات الرسمية، والنقود هذا بالاضافة الى الغش في الضرائب أو التهرب من دفعها بكافة الأشكال والوسائل.

ومن حيث اتجاه الجريمة فقد اتضح ان الجرائم الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى تليها ايضا الجرائم الأخلاقية كما وجدنا بتونس الا انها اخف حدة بكثير.

بالنسبة لتوزيع الجريمة في الجمهورية العربية السورية وجدنا من خلال التقارير الإحصائية عن حالة الأمن العام للأعوام ١٩٧٠ - ١٩٨١م ، ان دمشق استقطبت محور الجرائم، فهي تمثل المرتبة الأولى بالجرائم الاقتصادية، والأخلاقية حيث بلغت نسبة الجريمة الأولى فيها ٣٩٪ من مجموع الجرائم الاقتصادية المرتكبة بالقطر، و ٤٠٪ بالنسبة لمجموع الجرائم الأخلاقية المرتكبة به، وسبب ذلك يعود لتركز الهجرات الداخلية في دمشق العاصمة منذ عام ١٩٤٨م حيث استقبلت دمشق الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، تبعته حرب ١٩٦٧م، وحرب ١٩٧٣م وبكل مرة تجذب دمشق غالبية المهجرين الذين احتلت أراضيهم، ثم حرب لبنان الأخيرة، والهجرات المتتابعة منها، حيث تركز معظم المهاجرين اللبنانيين بدمشق إضافة للأعداد الضخمة من الريفيين الذين يهجرون أريافهم من كل أنحاء

القطر متجهين لدمشق، تليها مدينة حلب بالدرجة الثانية من حيث السن، اتضح أيضا ان ٤٨٪ من مجموع المساجين تقع أعمارهم بين ٢٠ - ٣٠ سنة

بالنسبة لنسبة العائدين من المجرمين فقد شكلت ٤٥٪ من جملة الداخلين للسجون وتبين ان ٤٢٪ من مجموع المساجين أميون، ٤٥٪ لم يتموا مرحلة التعليم الابتدائي

والخلاصة ان مرحلة النمو الاقتصادي السريع التي تمر بها معظم اقطار الوطن العربي، منذ عام ١٩٧٣م صاحبتها موجة من التحضر الفج، بدون تخطيط أو دراسة مسبقة، مما أثر بشكل أو بآخر على زيادة في معدلات الجريمة، خاصة تلك التي ضد الأموال العامة والخاصة، وأصبح الاعتداء على الأموال العامة يتخذ صوراً وأشكالا متعددة ومستحدثة لم تعرفها الجرائم التقليدية

وتشير البيانات الاحصائية للتقارير عن حالة الأمن العام لكل من الجمهورية التونسية، والجمهورية العربية السورية، للأعوام ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠م الى زيادة صور الجرائم ضد الأموال العامة، والخاصة، وجرائم الرشوة، والاحتيال، والاختلاس، والتزوير، وسوء الائتمان، والجدول رقم (٣٨) يؤكد ذلك

ومن الجدير بالذكر ان تلك الاحصاءات الرسمية لم تعطنا الدلالة الواضحة والصحيحة عن هذا النوع من الجرائم خاصة، جرائم الرشوة، والاحتيال، والاختلاس، والتزوير ، وسوء الائتمان، فالجزء الأكبر من تلك الجرائم الاقتصادية غير مسجلة في الإحصاءات الرسمية لأن مرتكبيها لا تطولهم يد القضاء. اما الجزء البسيط المسجل بتلك الاحصاءات فلا يعطينا فكرة دقيقة وصحيحة لنستخدمها في تحليل وقائع، وملابسات،

وظروف، ودوافع هذا النوع من الجرائم، بالتالي ستكون النتائج مشوهة لا تدل على الحقيقة، والسبب في ذلك يرجع الى ان معظم مرتكبي تلك الجرائم من «ذوي الياقات البيضاء» حسب مصطلح العالم الأمريكي (سذرلاند) أي انهم فئة من المجرمين الذين يتمتعون بمراكز اقتصادية واجتماعية رفيعة، ولا يستطيع القانون ان ينالهم بسبب مقدرتهم العجيبة في عدم التورط بشكل مباشر بالجريمة، بالاضافة لمعرفتهم التامة بالقوانين واستخدام ذكائهم في التحايل عليها، كما ان مراكزهم وأدوارهم وقوتهم الاقتصادية والاجتماعية تتيح لهم الدفاع عن انفسهم بشتى الوسائل والطرق، خاصة ان هذا النوع من الجرائم لا يتم بطريقة علنية، كالقتل مثلا أو السطو، أو الخطف، وهذا ما يثير القلق ويساعد على استفحال الجريمة وانتشارها.

تبقى تلك النسبة الضئيلة المسجلة في السجلات والاحصاءات الرسمية لأشخاص طالتهم يد القانون، فتحليل ظروف، وملابسات، ودوافع الجريمة، والفئة الاقتصادية والاجتماعية، والعمرية، والجنسية التي ينتمي اليها المجرم، لا تفيد كثيراً لأن النتائج سلفا معروفة، وستكون الادانة لصغار الموظفين، والعمال بمختلف طوائفهم، وأصحاب المهن والحرف، والسائقين، وجنود الشرطة والحراس، والمستخدمين وقد كانت كذلك فعلاً.

وقد انفردت الأقطار العربية - التي تقوم بتطبيق النظام التعاوني الزراعي، وكانت تونس وسوريا من ضمن تلك الأقطار - بجرائم اقتصادية مستحدثة، تتمثل بسرقة المحاصيل الزراعية التي تودع في الجمعيات الزراعية، جرائم الغش، والاختلاس، والتزوير، والتلاعب بالأوراق الرسمية، وجرائم الرشوة للتغاضي عن المخالفات التي يرتكبها

المزارعون كإعطاء الاسبقية لبعض الأشخاص من قبل غيرهم للإستفادة من المواد الزراعية كالبذار والأسمدة، والري، جرائم الاحتكار والبيع بالسوق السوداء، للمواد الزراعية والأسمدة، وذلك بالاستفادة من أمية وجهل الفلاح وشراء حصته من المواد المستحقة له أو بعضا منها بالسعر الرمزي الذي تبيعه له وزارة الزراعة تشجيعا له، بعد أخذ توقيعه على أوراق رسمية بأنه استفاد من كامل حصته، ومن ثم يتم احتكار تلك المواد وبيعها للفلاحين المحتاجين بأثمان مضاعفة

كما ان هناك نوعا من الجرائم المستوردة التي يقوم بها بعض المشتغلين بالتنمية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، فقد ترتكب جرائم الاختلاس والتزوير، والرشوة، وسوء الائتمان، في المؤسسات الاجتماعية والاصلاحية، والعقابية، وذلك عند القيام بانشاءات أو اصلاحات أو توريد أغذية، أو أدوات أو ملابس، أو مواد خام وتلعب الرشوة دوراً في تأخير أو تيسير الحصول على سلع ومواد استهلاكية أو انتاجية يشتد عليها الطلب، يفترض بيعها للمستهلكين مباشرة أو لصغار التجار طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص، فيقتصر بيعها لمؤسسة معينة أو لفئة معينة من التجار التي تتعامل مع بعض المشرفين على ادارة هذه المؤسسات

ومما يؤسف له، ان يستشري هذا المرض ليصل لفئة من أول أهدافها المحافظة على صحة الانسان وسلامته، وهي فئة الاطباء، فهناك بعض من أفراد تلك الفئة، الذي يتقاضى أجوراً مرتفعة الثمن مخالفا تسعيرة وزارة الصحة، وبعض منهم يتقاضى أجور فحوص وهمية لاعطاء اجازات مرضية غير مستحقة، أما البعض من الأطباء الجدد الملزمين من قبل وزارة الصحة بفتح عيادات بالريف لمدة عامين، فقد تكون ببعض الأحيان تلك العيادات وهمية، أو قد تكون زيارة الطبيب للريف لفترات متقطعة نادرة ولبعض

الساعات يقوم خلالها بفحص العشرات بسرعة وبغير دقة ويتقاضى أجورا تزيد عن طاقة العامل والفلاح، وما يصيب بعض الصيادلة الذين يعملون بمستوصفات ومستشفيات الحكومة يقومون بسرقة الأدوية المجانية التي تخصصها وزارة الصحة لعلاج أبناء المجتمع الفقراء، ومن ثمة يقومون ببيعها لحسابهم الخاص، أو سرقة المواد الطبية المختلفة وحرمان الطبقة المحتاجة اليها

ان هذا السلوك الاجرامي في حد ذاته قتل متعمد لكفاية القوى البشرية المنتجة التي تقوم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع

السرقة عند الأحداث

ونعني بها سلب ما يمتلكه الآخرون بقصد اقتنائه، فالشخص الذي يختلس اشياء ترجع ملكيتها للآخرين أو للمجتمع بطريق الغش والخداع، يكون قد ارتكب فعل السرقة

ومن الملاحظ، ان السرقة اكثر انواع الجرائم التصاقا بالتحضر، ومن اوسع الجرائم انتشارا في المدن خاصة، وهي اكثر المخالفات المرتكبة من قبل الأحداث المنحرفين وفي دراستنا الميدانية التي قمنا بها لكل من دمشق، تونس، الرياض، اتضح ان ٥٠٪ من عدد المخالفات المرتكبة من قبل الأحداث الذين صدرت بحقهم أحكام، قد ارتكبوا عمليات سرقة، ومن الجدير بالذكر بأن ٩٠٪ من هؤلاء تتراوح اعمارهم بين ١٣ - ١٨عاماً، وانفردت تونس بظاهرة خطرة جدا اذ بلغت نسبة البغاء واللواط ٦٠٪ من عدد المخالفات المرتكبة من قبل الأحداث الذين تتراوح اعمارهم بين ١٣ - ١٧عاماً والذين صدرت بحقهم أحكام

وسنلقي نظرة متفحصة على المستوى التعليمي، والتركيب العائلي، والجنس، ونوعية المسروقات، وأماكن السرقات، حتى نتمكن من التعرف على شخصية الحدث الجانح في البلدان الثلاثة السابقة الذكر.

أ ـ من حيث المستوى التعليمي:

ـ ٧٠,٥٪ من الأحداث الذين صدرت بحقهم أحكام لارتكابهم عمليات سرقة، تركوا المدرسة قبل انهائهم المرحلة الابتدائية
ـ ٢٢,٥٪ انهوا المرحلة الابتدائية.
ـ ٧٪ فقط قد تلقوا قسطا من التعليم المتوسط

ب ـ من حيث التركيب العائلي:

ـ ٥٥٪ من هؤلاء الأحداث المنحرفين ينتسبون لأسر مفككة، بحيث لا يعيش الأبوان مع بعضهما وقت ارتكاب الحدث للمخالفة، من اصل هذه النسبة نجد ان ٤١٪ ينتسبون لأسر تفككت عن طريق الطلاق، ٥٥٪ عن طريق موت احد الوالدين أو كليهما، ولموت الأب أو الأم دلالة كبيرة في ارتكاب المخالفات لدى الأحداث، فموت الأب كان سببا لارتكاب ٢٦٪ من أصل المخالفات التي ارتكبت بسبب موت أحد الأبوين، بينما وصلت تلك النسبة الى ٣٥٪ في حال وفاة الأم، وبلغت ٣٩٪ في حال وفاة كلا الوالدين

جـ ـ من حيث الجنس:

لقد أظهرت الدراسة ان مخالفات السرقة التي ارتكبها الأحداث الذكور تزيد ١٩ مرة عنها عند الإناث، وقد يعود السبب لعامل التربية والضبط

الاجتماعي، فالفتيات بشكل عام يخضعن لتربية ومراقبة اشد منها بالنسبة للذكور، ومن ناحية ثانية، يتحاشى المجتمع بشكل عام تقديم الفتيات اللواتي يرتكبن مثل تلك المخالفات للقضاء أو لمراكز الشرطة، بقصد عدم التشهير بالبنات لما قد يؤثر عليهن مستقبلا في فرص الزواج وبناء أسرة، ويكتفى عامة باسترداد المسروقات والتعنيف والتهديد، وتسوية الأمور بهدوء.

د ـ نوعية المسروقات:

اما نوعية المسروقات فمختلفة ومتنوعة، كالنقود، المحافظ، دراجات، سيارات، مواد غذائية، ملبوسات، آلات تصوير، أجهزة تسجيل، أجهزة مذياع، مصوغات، والهدف المباشر من تلك السرقات سد الاحتياجات الشخصية اما عن طريق استهلاك تلك الأدوات مباشرة، أو عن طريق بيعها وانفاق ثمنها حسب ما يرتئيه الحدث

هـ ـ مكان ارتكاب السرقة:

كان افضل الأمكنة لارتكاب تلك الانحرافات، لأفراد العينة البيوت (منزل العائلة، منازل الأقارب، الجيران) من الأبنية الآهلة بالسكان، من المدارس، من الورشات، من الحوانيت، من عابري الطرقات، من المتنزهين في الحدائق، من مشاهدي المباريات المختلفة في الملاعب، من رواد الأسواق العامة، والمقاهي والملاهي، من المصلين بالجوامع، خاصة في ايام الجمع والأعياد، ومن البضائع المعروضة القليلة الحراسة

و ـ الأسباب التي دفعت لارتكاب تلك المخالفات:

ـ الضرورة والحاجة فرضت على الحدث هذا الوضع لارواء حاجاته عن طريق غير مشروع، وانه نوع من السرقة لا يرتكب عن سبق عمد واصرار،

وانما فرضه الوضع الذي يوجد به الحدث، كالطفل المشرد، أو الذي ينتمي لأسرة لا تستطيع ارواء حاجات افرادها والسرقة هنا غالبا ما تأخذ شكل سرقة الطعام من الأسواق والمطاعم، أو الملابس من المحلات التجارية، وحبال الغسيل على الشرفات، أو اسطح المنازل ـ وتكون هذه المخالفة وقتية ترتبط بهروب متواصل من الظروف التي يحياها الحدث، وقد تنتهي بأن تصبح عادة ان لم يعالج الحدث [1]

ـ لاستعمال وسائل النقل، كسرقة الدراجات، والسيارات

ـ للثأر: كسرقة دراجة زميل له، نقود أو أشياء أو بضائع رب عمل

ـ السرقة للظهور بمظهر لائق امام الآخرين، وخاصة لدى الفتيات كسرقة ادوات التجميل، المصوغات، والملابس الفاخرة.

● دفع الحدث للسرقة من قبل عائلته او وسطه الاجتماعي.

ـ السرقة للتسلية، كسرقة السيارات للهو بها واعادتها سالمة بعد عدة أيام، او سرقة بعض قطع الغيار لاستعمالها بدراجاتهم او سياراتهم، او سرقة النقود للذهاب الى السينما، الملاهي، المنتزهات، لشراء الدخان

ـ هناك نوع من السرقة يعتمد على نماذج شخصيات المنحرفين، لقد لاحظنا من خلال تحليلنا لأوضاع وظروف افراد العينة، ان هناك بعض المخالفات ارتكبت لم يكن فيها الحدث يشكو من حاجة، ولم يكن منتميا لوسط اجتماعي أو عائلي مفكك، وانما كان الحدث يتمتع بشخصية يمكننا وصفها ان جاز لنا القول بأنها غير سوية منها:

● الشعور بالدونية لدى الحدث أو حتى لدى المجرم الراشد، عندما

1- Voir, A. Beley, Lanfant instable, Paris, P U. F, Coll «Sap - Paideion, 1951 - 1958.

يتعرض لمواقف التعنيف والتقريع الشديدين كالحدث الذي يتعرض لسخرية زملائه واخوانه أو أبويه أو مدرسه والجندي أو الموظف الصغير الذي يتعرض للاهانات من رئيسه، يحدث لديه رد فعل لرد كرامته، فيسرق بدون حاجة للأشياء التي سرقها.

● للتعويض، فالخجل الشديد قد يكون دافعا للسرقة، حيث يحاول سواء الحدث أو الراشد الخجول لفت الانتباه اليه عن طريق السرقة، فلديه شعور بأنه مهمل من قبل الآخرين ويريد ان يكون محبوبا أو محورا لدى أسرته أو أحد أفرادها أو معلمه فيسلك طريقاً غير سوي بارتكابه تلك المخالفات فقد قام طفل في العاشرة من عمره (أحد افراد العينة)، ينتمي لعائلة متوسطة الدخل، متماسكة، الأم امرأة متعلمة وعاقلة والأب رجل متعلم وموظف واخوته أطفال أسوياء، بسرقة بعض قطع التحف الصغيرة من منزل أحد أقربائه، ووزعها على أساتذته وزملائه بالمدرسة ليكسب حبهم وصداقتهم

وقد تبين لنا من خلال دراستنا هذه ان معظم السرقات التي ارتكبها أحداث دون سن العاشرة، كانت من منزل العائلة او الأقارب، وكان ٩٠٪ من أسبابها ظروف الحدث العائلية والحرمان العاطفي الذي يعانيه الحدث نتيجة ظروفه العائلية والسرقة بهذا السن اشارة خطرة لانحراف الحدث بعد هذا السن، ستستمر معه وهو راشد وبالتالي تنتقل من محيط العائلة والاقارب للوسط الاجتماعي الخارجي، حيث تبين من خلال دراستنا للسرقة عند الراشدين بأن ٩٥٪ من أفراد العينة الراشدين الذين ارتكبوا جرائم السرقة وصدرت بحقهم أحكام، كانوا يمارسون عمليات السرقة وهم أطفال صغار

● القلق بصورة عامة يمكننا القول بأن كل الأحداث والراشدين الذين

يرتكبون مخالفات وجرائم السرقة يعانون من القلق وجميعهم لديهم رغبات غير مشبعة، حرمان عاطفي، شعور بالثورة، شعور بالثأر، انهم يعانون شعوراً يقدرون انه الظلم، وتكون السرقة الممر لتصرف سبق بأخذ ورد طالت مدته ام قصرت ولكنه دائما القلق.

بالنهاية ان ما نود قوله بأن السرقات العابرة التي يرتكبها أحداث كالحدث الخجل، أو الذي يسرق نقودا للذهاب للسينما، أو دراجة للتمتع بنزهة، أو بعض المأكولات للتمتع بها، قد تزول اذا قضي على الأسباب الحقيقية التي دفعت الحدث لارتكاب تلك المخالفات، وعلى العكس من ذلك ان لم يلاق الحدث المناخ الملائم لاعادة تكيفه الاجتماعي والنفسي، واذا لم يتلق تربية ومعالجة من جديد، فان انحرافه سيستمر ويزداد خطورة وعنفا عندما يصبح راشدا، وقد لاحظنا من خلال دراستنا هذه، ان عودة الحدث السارق لارتكاب جرائم السرقة من جديد، قد أخذت شكلا جديدا من ناحية "التكتيك" وأصبحت أشد خطورة وتنظيما وأقرب لاستعمال العنف، كما تبين لدينا من خلال تلك الدراسة أيضا، بأن الراشدين الذين ارتكبوا جرائم سرقة خطرة استعمل بها العنف والقتل، كانوا قد ارتكبوا سرقات متنوعة وادينوا أمام محاكم الأحداث وهم صغار السن[1].

التشرد:

ان فئة الأحداث من السكان أشد فئات السكان تأثرا بالتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تجتاح المجتمع وخاصة التغيرات

---

١ - لزيادة التفصيلات حول السرقة عند الأحداث انظر مايلي

1- L. Michaux, Le vol á travers les types caracteriels de l'enfant, Rev. de N.P.I. Sept.-Oct., 1955. PP 434-443.

2- Rebierre, le timide delinquant, Paris, 1912.

السريعة والمفاجئة، اذ تتعرض هذه الفئة لصراعات عنيفة من جراء الصراع بين النسق القيمي التقليدي والنسق القيمي الحديث الناشيء من التغيرات في العلاقات التربوية والانتاجية، والثقافية مما قد يولد سوء تكيف مع الأوضاع الجديدة، قد ينعكس ذلك في ارتكاب بعضهم انماطا من السلوك الانحرافي.

وقد لوحظ من واقع الكشوف الاحصائية لمحاكم الأحداث لكل من دمشق وتونس ان قضايا التشرد خاصة في تونس تميل للارتفاع فقد بلغت جنح التشرد عند الأحداث بمدينة تونس نسبة عالية من مجموع الجنح الحقيقية اذ بلغت ٥٥٪ بينما بلغت ٣٨٪ في دمشق ولم نعثر لها على أثر في الرياض.

ان ظاهرة التشرد ظاهرة حضرية كما أثبتت الدراسات المتعددة التي قامت حول التشرد، فقد أمكننا تحديد معدل التشرد لكل من سكان دمشق، وتونس لمن يقل سنهم عن ثماني عشرة سنة وهو الحد الأقصى للسن في تهمة التشرد التي لا تضع حدا أدنى للسن، وعمليا فان أغلب المقبوض عليهم تتراوح أعمارهم بين ٨ ـ ١٨ عاما ويصل معدل التشرد لهذه الفئة في مدينة تونس ٤ في الألف، اما في دمشق فقد بلغت هذه النسبة ٢,٥ بالألف ونجد ان نسبة التشرد بين الذكور أكثر منها بكثير عند الاناث

ان التغيرات الاقتصادية والثقافية السريعة أثرت على العلاقات الاجتماعية القائمة بين الآباء والأبناء خاصة في مجتمع كمجتمع مدينة دمشق الذي تعرض لعدة حروب متعاقبة منذ عام ١٩٤٨م وفي كل مرة ينزح لدمشق الآلاف من اللاجئين أو الوافدين المهجرين بسبب تلك الحروب التي تتم في مدة قصيرة وقد كانت آخرها الحرب الأهلية في لبنان وفي كل مرة يكون التكيف بالنسبة لتلك الفئات مع الأوضاع الجديدة

صعبا مما قد يؤدي لارتكاب انماط من السلوك اللاسوي ولم تكن مدينة تونس أفضل حظا من أختها دمشق، فالاستعمار الفرنسي الذي جثم على صدر تونس سنوات طويلة حاول خلالها فرنسة تونس وهو ان لم ينجح بذلك تماما فقد نجح على الأقل بشد العمالة التونسية بقصد بناء مصانع وطرقات وجسور ومطارات فرنسا، فهاجر الذكور، هاجر الآباء دون الأبناء وقد ترك هؤلاء دون رعاية وعناية مما سبب ببعض الأحيان تشردا للأبناء، بالاضافة للسياسة الاقتصادية التي اتبعت فقد ركز الاقتصاد على السياحة وقامت المجتمعات والمدن السياحية الضخمة وعجزت تونس كبلد نام من اعطاء السياحة حقها من جميع النواحي واهملت الزراعة وتونس بطبيعتها ليست بلدا صناعيا بالاختصار ارادت تونس ان تجمع معظم قواها الاقتصادية في قطاع الخدمات ففشلت الى حد ما مما سبب بطالة ضخمة أدت بشكل أو بآخر لعجز الآباء وأولياء الأمور عن رعاية أبنائهم رعاية جيدة فانعكس ذلك على ارتكاب بعض الأحداث سلوكا منحرفا

سرقة السيارات والدراجات عند الأحداث

ان هذا النمط من السلوك الانحرافي يتصل بالمدن الثلاث التي هي موضوع البحث (دمشق، تونس، الرياض) بفئة معينة من الأفراد الذين يقومون بسرقة السيارات او الدراجات لا بقصد سلب ملكيتها بصورة دائمة، وانما بسلب ملكيتها لفترة قصيرة من الزمن بقصد النزهة او ارواء لنزوة طائشة ومن ثم هجرها. ولقد وجدنا هذا النمط من السرقة منتشرا بكل من دمشق وتونس ولم نعثر له على أثر يذكر بالنسبة للرياض، والسبب بذلك هو البحبوحة المادية التي يتمتع بها سكان مدينة الرياض، بحيث تستطيع غالبية الأسر شراء سيارات لأبنائها الشباب، على عكس الحال بمدينتي دمشق وتونس، فان غالبية الأسر لا يملك ربها سيارة بالتالي ان الظروف المادية لمعظم الأسر لا تسمح بشراء سيارات لأبنائها.

والدافع لهذه السرقات هو اللهو والعبث لمن تقل أعمارهم عن عشرين عاما، بدليل ان ٩٣٪ من السيارات المسروقة قد استردها أصحابها بعد فترة وجيزة من سرقتها ولم يصبها أي أذى أو اصيبت ببعض الأضرار والخدوش البسيطة لجهل سائقها بشروط القيادة الصحيحة وباعتبار هذه الظاهرة تنتشر بين الشباب ممن تقع أعمارهم بين ١٧ ـ ٢٠ سنة فيمكن اعتبارها نوعاً من جنوح الأحداث، كما اتضح لنا من خلال دراستنا ان غالبية هذه السرقات لا ترتكب مع سبق اصرار وبتخطيط مسبق، كما لا تتم من قبل شخص واحد وانما يتم الفعل بالاشتراك مع أفراد الجماعة بالنسبة لمدينة دمشق ان ٩٠٪ من سرقات الدراجات أو السيارات بالنسبة للأحداث قد تمت بدون تخطيط مسبق، وبلغت هذه النسبة ٨٨٪ بالنسبة لمدينة تونس، وبكلتا العاصمتين لم يكن الفعل يتم بصورة فردية، وقد اجمع ٩٥٪ من أفراد العينة بأنهم قاموا بسرقة السيارات والدراجات بدافع اللهو والمتعة والعبث لا بدافع السرقة

ومن خلال الكشف على سجلاتهم العدلية اتضح ان هؤلاء الأحداث لم يكن لديهم أي سابقة، واتضح أيضا ان ٨٢٪ منهم ينتمون الى الطبقة المتوسطة و ١٥٪ منهم ينحدر من الطبقة العليا، ٣٪ فقط من أبناء الطبقة الدنيا وهو أصدقاء لأبناء الطبقتين المتوسطة والعليا، أو زملاء دارسة، وقد أجمع كل أفراد العينة هذه على انهم ليسوا بمنحرفين أو مجرمين وانما أعمالهم تلك لا تتعدى عبث الصبيان، وقد اتضح أيضا ان ٨٩٪ من هؤلاء الشبان يعيشون ظروفا عائلته سوية، ويخضعون لاشراف عائلي جيد، وجميعهم من الشبان غير المتزوجين، اي ان افراد هذه الفئة لا يعانون من سوء توافق أو تكيف اجتماعي

ولكن من الملاحظ ان غالبية أفراد هذه العينة، يشكون من الملل، ومن الفراغ ويتسمون باللامبالاة، ويرغبون بالحصول على سيارة او دراجة،

وبدلا من السعي الدائم وبذل الجهد والعمل، لبلوغ الهدف بشكل سوي وطبيعي سلكوا طريقا غير مشروعة للحصول عليها والتمتع بها

والخطورة التي يجب الانتباه لها ان تنتشر مثل هذه السرقات التي قد تستمر وتصبح نوعا من الاحتراف اذا لم يعالج الحدث، ويجب الانتباه أكثر الى ملء اوقات فراغ الشباب وخاصة خلال العطل الصيفية وشد تلك الفئة لتكون مشاركة لا متفرجة سواء بالرياضة، أو بالموسيقى أو بالعمل المؤقت خلال أيام العطل

جرائـــم المخـــدرات

ان تعاطي المسكرات والمخدرات او الادمان عليها يعتبر ظاهرة اجتماعية منتشرة في معظم المجتمعات الانسانية في كل زمان وكل مكان، وهو سلوك اجتماعي يتعلمه الفرد من خلال تنشئته الاجتماعية فهو يكون قيمه واتجاهاته من خلال محيط أسرته أو من خلال الجماعات التي يتفاعل معها أو من خلال انتمائه لطبقة معينة أو من خلال مكانته في المجتمع، أو من خلال انتسابه لمجتمع معين، فهناك ثقافات تتيح تعاطي الخمور بل إن تعاطيه يمثل تقليداً هاماً من تقاليدهم الاجتماعية، له طقوسه وتقاليده الخاصة ويشكل انتاجه وصناعته جزءاً هاماً من الدخل القومي للبلد كما هو الحال بفرنسا وايطاليا وانكلترا.

وعندما يتعلم الفرد تناول المسكرات أو المخدرات يكتشف معها السلوك الاجتماعي المصاحب لها وكل ما يحيط بهذا السلوك من أنماط سلوكية وعادات من الجماعات التي ينتمي اليها الفرد أو التي يتفاعل معها، وغالباً ما تكون تلك الجماعات من الذين يميلون للصخب والمشاجرة والمشاكسة والعدوانية والسلوك الشاذ، وعلى ضوء ذلك يمكننا القول ان الشخص الذي يرتكب جريمة وهو في حالة سكر غالباً ما يكون قد تعلم هذا السلوك الاجرامي من خلال الجماعات التي يتفاعل معها.

ان المجتمعات الانسانية تقابل المدمنين على الخمور والمخدرات بالاستهجان والازدراء وحتى تلك التي تبيح تناولها تنصح المتعاطين لها

بالتروي والاقلال من تناولها وتقابل المستغرق في تناولها بالعقوبة وبعض التدابير الاجتماعية والقانونية نظرا لما تحدثه من آثار ونتائج اجتماعية تؤدي للاضرار بالمجتمع وأخلاقه وأمنه.

وهناك شبه اتفاق بين آراء الدارسين لمشكلة تعاطي الخمور والمخدرات والادمان عليها وعلاقتهما بالجريمة، بأن للخمور والمواد المخدرة تأثيراً كبيراً على شخصية الفرد قد يؤدي به الى ارتكاب الجرائم وانحرافات في السلوك، كما يرون ان المدمن انسان يعاني من سوء توافق وتكيف اجتماعي، ولقد درس «ساندوز SANDOZ» (٦٠) مدمنا على مادة المورفين فوجد ان اثنين واربعين منهم لم يقبض عليه بأية جريمة قبل ادمانه، بينما بلغت جرائم كل واحد منهم ثماني جرائم بعد حدوث الادمان، وفي دراسة مماثلة اخرى، تناولت ثمانية عشر مدمنا، وجد «ساندوز» ان جرائم كل شخص من هؤلاء بلغت (٨١٣) جريمة بعد ادمانه بينما لم يبلغ معدل جرائم كل منهم أكثر من (٢١٨) جريمة قبل الادمان[1].

ان مشكلة المخدرات وانتشار الاتجار بها وتفشي استعمالها لدى فئة معينة من أفراد المجتمع، أصبحت من المشاكل التي تسبب خطورة في مجتمع الوطن العربي، وأصبح للكحول وللمواد المخدرة اغراء كبير وفتنة ظاهرة بين جميع فئات المجتمع فتناوله لا يقتصر على فئة معينة، وقد كان الادمان على المخدرات في كل مجتمعات اقطار الوطن العربي لا يطرح مشكلة جدية ومع بداية التحضر السريع المسلوق سلقا أخذت العدوى تسري في أوساط الشباب الذين لا ينتمون لطبقة اجتماعية معينة، ولا لمستوى ثقافي معين وان كانت هنالك عوامل تساعد على تفشي هذا الداء وسريانه منها التفكك العائلي، والانحلال الاجتماعي، وظروف الحياة المعيشية القاسية في المدينة والبطالة.

1- Sandoz E., Report on Morphinism, Journal of Criminal Law and Criminology, May, June, 1922.

ويعلل المدمنون على الكحول او المخدرات الأخرى أسباب تناولهم وادمانهم عليها بمبررات شتى «فهناك الأسباب الاجتماعية التي تتطلبها بعض مواقف وظروف الحياة الاجتماعية، التي قد تتصل بتقليد أو مهنة، وهناك مجموعة الأسباب الشخصية التي تتصل بظروف الفرد وشخصيته فقد يبرر بعض الأفراد تناولهم للكحول بحاجتهم للاسترخاء أو النوم، أو لزيادة نشاطهم ومضاعفة حيويتهم وفعاليتهم أو لاستثارة قابليتهم للانتاج الفني أو الفكري وقد يتناولها البعض الآخر ليبرر بها سحب همومه وأحزانه أو للتغلب على مشكلات نفسية أو عائلية، ومنهم من يتناول الكحول للتخفيف عن كبت بعض الضغوط النفسية الداخلية، ومنهم من يطلبها لأسباب تتصل بالجنس والحياة الجنسية، وهكذا تتباين المبررات وتتعدد الأسباب وفقا لاختلاف المهنة والمنزلة الاجتماعية للأفراد»[1]، ويعتقد المتعاطي والمدمن على الكحول أو المخدرات بدورها السحري العجيب الذي يخلصه من كل مشاكله ومضايقاته وهمومه لذا فهو يسعى لتعاطيها باستمرار وبدون أدنى تفكير بالانقطاع عنها، وكلما استمر تعاطيها كلما سعى الى تناول المشروبات التي تحتوي على قدر أكبر من الكحول، أو زاد الكمية ان كان من متعاطي الحشيش، أو الحبوب المخدرة أو الماراوانا . . الخ. ويقوده هذا الى أسوأ مراحل الادمان فيحرص على الاستمرار مخدرا لأطول فترة ممكنة، ضاربا عرض الحائط بكل الاعتبارات والقيم التي تهم الانسان السوي كالعمل، السمعة، الالتزامات العائلية، الاتزان الأخلاقي، المظهر الحسن ومعايير السلوك الطبيعية.

وباستمرار يطلب الشخص المدمن المزيد من الكحول أو من المواد المخدرة على حساب صحته وسلوكه وعلاقاته الاجتماعية ويفقد السيطرة

---

١ ـ د. عدنان الدوري أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي. الكتاب الأول. الطبعة الثالثة دار السلاسل الكويت. ١٩٨٤ ص ١٩٥.

تدريجيا على مقاومته للمواد المسكرة أو المخدرة، فلم يعد يهتم متى يتناولها .. ولا أين . ولا كيف . وقد احيط بموضوع التعاطي والادمان الكثير من الفرضيات عن مدى أثره على الشخصية، ومدى اسهامه في شذوذها وانحرافها ومدى ما تؤدي اليه من مشكلات شخصية وعائلية واجتماعية كما اشارت غالبية الدراسات في مجال الجريمة والجناح الى علاقة التعاطي والادمان بالسلوك الاجرامي والجانح، وكذلك العود الى الجريمة والجناح، ويعتبر الادمان على الخمور من الموضوعات التي لها أهمية خاصة في مشاكل السلوك الاجرامي، فالكحول والادمان على المخدرات يعتبر جريمة في حد ذاته يعاقب عليها القانون، وقد تكون له علاقة مباشرة بمخالفة القانون كقيادة السيارة أو الدراجة في حالة سكر أو ازعاج واقلاق راحة الغير، كما قد يكون له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأفعال يجرمها القانون كجرائم القتل والاغتصاب والسرقة والتشرد والتخلي عن اعالة الأسرة، والعنف بنوعيه الخفيف والشديد

والخلاصة ان الادمان يؤدي الى اضطراب واختلال وظائف الجسم والعقل، والشخص المتعاطي أو المدمن يفقد السيطرة على نفسه وأعصابه، مما قد يؤدي به الى اطلاق عنان نزواته العدوانية المكبوته، بالاضافة الى ان التعاطي والادمان خاصة يؤدي الى الكسل لانه يشل حركة عضلات الجسد وأعصابه الاعتيادية مما يؤدي الى التراخي والخمول والميل الى الانقطاع عن العمل فالبطالة بالاضافة الى ان فئة الكبار والمتزوجين من المدمنين يساهمون بشكل مباشر في اهمال أبنائهم والاشراف على تربيتهم تربية صحيحة مما قد يؤدي الى تورط الأبناء في افعال وسلوك جانحة كما ان اهمال المدمن لأسرته وزوجته وعدم اعطائهم حقهم بالرعاية العاطفية والمادية الواجبة، يجعل الزوجة بوضع المحتاج ماديا وعاطفيا مما قد يؤدي الى

الطلاق وقد تبين لنا بالدراسة التي قمنا بها عن (العائلة في ليبيا)[1] ان احد أسباب الطلاق كان تعاطي وادمان الزوج على المسكرات.

ومن الملاحظ. ان غالبية المدمنين يميلون لمخالطة المجرمين المحترفين لأن تلك الفئة هي الفئة الوحيدة ـ تقريباً ـ القادرة على تأمين المواد المخدرة، بل ربما ينحدر بعضهم للعيش في عالم الجريمة لتأمين زاده من المخدرات والخمور . ويشتد الأمر خطورة عندما يكون للمدمن أطفال صغار اذ قد يتأثر الطفل أو الشاب بسلوك أبيه

تأثير تعاطي الخمور والمخدرات والادمان على الأطفال:

ان غالبية الآباء يعتقدون خطأ بأن الطفولة عبارة عن مرحلة أولية طبيعية يجتازها الطفل بكل هدوء بدون ان تترك وراءها أثراً، ويبدو لهم بأن الطفل لا يفهم ما يدور حوله بمحيط العائلة من انفعالات وتوترات ولا يعي حالة والده أو والدته المدمنيْن ، اذ المهم تأمين حاجات هذا الطفل المادية، وطبعا فقد أثبت علماء النفس والاجتماع بالاضافة الى الأطباء خطأ هذا الاعتقاد، ويرون بأن حياة الفرد ليست سوى سلسلة متكاملة الحلقات، وان ما يحدث بمرحلة الطفولة يترك بصماته واضحة على المراحل التي تليها بشكل واضح، وتؤكد دراسات هؤلاء العلماء بأن الجنين الذي ما زال في رحم أمه يتأثر بالتوترات والحالات الانفعالية التي تمر بها الأم، وتظهر سماتها واضحة على الطفل في سماته وخصائصه الجسدية والانفعالية، وان حالات الأم الفيزيائية والكيميائية والعاطفية تؤثر بفعالية نتيجة لتأثير المسكرات والمخدرات بكل أنواعها وكذلك بنوع التغذية والضغوط العاطفية على الأم. وبعد الولادة تؤثر تلك العوامل وتزداد حدتها وقوتها في

1- Hassoun, Tomador, "La famille musulmane et son evolution en Lybien" These de doctoratze cycle, Aix-en-Pce, 1979.

الأم التي تؤثر بدورها في الطفل، وفي طرق اشباع حاجاته الأساسية والعاطفية منها بشكل خاص وفي أساليب مواجهة آثار الاحباط خلال مراحل التنشئة الاجتماعية، فالطفل الجانح هو طفل عانى منذ وجوده في رحم أمه ثم في طفولته الأولى من احباطات شديدة أو من حرمان عاطفي، أو من فقدان لحسن الرعاية ودفء المحبة، فانعكس كل ذلك واضحا على صحته النفسية والعقلية والعاطفية. فعندما يكون احد الأبوين أو كلاهما من المتعاطين الدائمين ومن المدمنين على تناول المسكرات أو المخدرات يصبح عبدا لها، فتفقده اراداته وتضعف شخصياته، وتشكل بذلك خطرا يهدد مصيره ومصير شركائه في الأسرة

وقد اكدت بعض دراسات المتخصصين في مشكلات الطفولة انهم غالبا ما يلاحظون اثناء قيامهم بأعمالهم المعتادة، بعض حالات الأطفال الذين يعانون من فقدان الرعاية والاهمال من قبل ذويهم، وآخرين يعانون من كراهية وعداء سافِر لذويهم (وقد عرض تلفزيون دمشق عام ١٩٧٩م بعضا من هذه الحالات خلال شهري أيار وحزيران) ولدى تقصي الأسباب وجدوا من بين تلك الأسباب ادمان أحد الوالدين وهو الأب في الغالب على المسكرات واهمال واجباته تجاه اسرته وكثيرا ما يقوم بالاعتداء على ابنائه بالضرب والإهانة

فالطفل يولد فيجد نفسه بدون اختيار عضواً في جماعة بشرية، وهي الأسرة، ومن خلالها يتصل بالعالم وبثقافته، رويداً رويداً يبدأ ببناء خبراته الخاصة في الحياة، وقد يلاقي بعض الصعوبات والعقبات نتيجة الصراع بين رغباته الخاصة وبين ما تتيح له عناصر بيئته من فرص لاشباع تلك الرغبات، والطفل السوي يمكنه التغلب على تلك العقبات واعادة التوازن والاستقرار

ومما يساعد الطفل على اعادة تحقيق التوافق والانسجام الزاد الاجتماعي والثقافي والسلوكي الذي يزود به الطفل من محيطه، والأسرة المتماسكة المتوازنة المستقرة تساعده على اجتياز محنته. بعكس الأطفال الذين تعاني اسرهم من تفكك ومن سوء توافق اجتماعي غالبا ما يجنح سلوكهم لطريق الانحراف اذ يندفع الطفل نحو كل طريق لتحقيق رغباته واثبات ذاته، ويثبت لمن حوله بأنه موجود، أو قد ينسحب هذا الطفل من محيطه قانعا بحياة العزلة والاكتئاب والابتعاد عن الآخرين، وفي كلتا الحالتين قد يسلك الطفل بعض انماط السلوك الجانح الذي قد يؤدي في احيان كثيرة الى الجريمة.

ان الشخص المتعاطي أو المدمن على المسكرات والمخدرات لا يمكنه بحال اقامة علاقات عاطفية تتسم بالاستقرار النفسي والعاطفي والمادي لأسرته، لذا يصعب عليه القيام بعملية تنشئة اجتماعية سليمة لاطفاله، مما قد يدفع الأطفال لأن يسلكوا سلوكاً يخالف القانون ويتفق مع سلوك البيئات الاجرامية لأنهم تزودوا بثقافة اجرامية سفلية من جراء مخالطتهم ومعاشرتهم للمجرمين.

الإدمان على المسكرات والمخدرات وعلاقته برفع معدلات الطلاق.

لقد أشارت بعض الدراسات ومنها دراستنا عن العائلة الليبية الى وجود العلاقة بين الادمان والتفكك العائلي وسوء التكيف في العلاقات الزوجية، وبالتالي الى ازدياد معدلات الطلاق بين المدمنين، فالمدمن انسان قد فقد القدرة الانتاجية والاهتمام بالعمل والحرص على الكسب لسد الحاجات الأساسية له ولأسرته مما يزيد اوضاع الأسرة المادية تردياً وتتفاقم معها المشكلات والخلافات ولا تجد الزوجة أمامها كثيراً من البدائل الأخرى لتخفيض حدة التوترات الزوجية والأسرية غير الطلاق.

من ناحية أخرى، يصبح المذمن انسانا فاقد السيطرة على ارادته واعصابه ويطلق العنان لنزواته وانفعالاته، وكثيرا ما يلجأ للعنف مع زوجته وأطفاله يعتدي عليهم بالضرب والشتم ويتنكر للقيم الاخلاقية الرصينة، مما يضع الأسرة بمكانة غير لائقة في المجتمع ينظر اليها الأصدقاء والجيران والمعارف نظرات ملؤها الشك والارتياب فتشتد حدة الخلاف بين الزوجين وتشعر الزوجة والأطفال بأن ثمن بقائهم مع الأب باهظ نفسياً من حيث الشعور بالفشل والاحباط، واجتماعيا من حيث نظرات الاحتقار والازدراء التي يقابلون بها من أفراد المجتمع الخارجي، وتجد الزوجة ان حياتها مع زوجها لم تعد الملجأ الآمن الذي تلوذ اليه لارضاء واشباع ماكانت تتوقعه من حياتها الزوجية فتشعر بالرغبة في التخلص من هذا الارتباط وما جره عليها من مهانة واحباط، ويكون الطلاق هو الحل المريح لها ولأطفالها، فتنحل الأسرة وتتقطع العلاقات التي كانت قائمة بين افراد الأسرة .

أما بخصوص ما يتعلق ببحثنا الميداني، فان نتائج الدراسة والتحليل للجرائم التي ارتكبها افراد العينة، اكدت ان ٣٦٪ من مجموع الجرائم التي ارتكبها افراد العينة بالرياض كانت تتعلق بالتعاطي والادمان على المسكرات والمخدرات، بينما بلغت تلك النسبة ٧٪ في تونس و٦٪ في دمشق لنفس الجريمة وكما ذكرنا سابقا ان انخفاض جرائم التعاطي والادمان على المسكرات والمخدرات في كل من دمشق وتونس لا يعني اطلاقا ان المدمنين أو المتعاطين في هاتين العاصمتين اقل منهم في الرياض، وواقع الحياة العملية يؤكد العكس تماما، وانما السبب يعود لكون المملكة العربية السعودية تطبق الشريعة الاسلامية تطبيقا كاملا وتقيم الحدود على كل من يتعاطى أو يتاجر أويبيع أو ينقل المسكرات والمخدرات مهما ضؤلت كميته، وتودعه السجن، وتدرجه من ضمن الاحصائيات الجنائية الرسمية بينما

القوانين الوضعية لكل من دمشق وتونس تبيح التعاطي والبيع والانتاج والتسويق، وزيادة السكر والعربدة يعتبر مخالفة لاقلاق وإزعاج راحة الآخرين فقط لذا لا نجد اثرا لهذا النوع من الاحصائيات

أما السبب بإباحة تعاطي الخمور والمسكرات وبيعها وانتاجها وتسويقها في كل من دمشق وتونس، وغالبية الأقطار العربية، فيرجع للمحن السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تعرضت لها تلك الأقطار على فترات متتابعة من السنين، فأثرت في البناء الاجتماعي تأثيرا سلبيا، اتضحت معالمه في التفكك والانحلال الاجتماعي نتيجة للتناقضات البنائية بين ما هو اصيل ودخيل والدخيل المتمثل بالنظم السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي فرضها المستعمر الذي استعمر أجزاء مترامية الأطراف من الوطن العربي، وفرض قوانين وضعية غضت النظر بل اباحت تعاطي الخمور والمسكرات وشجعت على انتاجها وبيعها وتسويقها كما حصل بالجزائر، حيث حول الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر لمزرعة لزراعة أنواع معينة من الكرمة تصلح لانتاج الخمور، كما زامن انتشار صناعة الخمور وتعاطيها انتشار زراعة المواد المخدرة كالحشيش والخشخاش والقات وتعاطيها، حتى أصبحت الآن ظاهرة انتشار المخدرات من اهم المشاكل التي تعاني منها بعض الأقطار العربية كمصر واليمن، واصبحت لبنان مأوى ومخزناً لزراعة وصناعة وتهريب تلك المواد المخدرة، ولكل هذا معناه ومغزاه العميقان، فقد حرصت الدول الاستعمارية على تخدير المجتمعات العربية والهائها بالمتع الوقتية المميتة عن التفكير بمصائرها، بالاضافة لتسميم عقولها وصحتها والعمل على افساد اخلاقها، فمما لاشك فيه انّ للتعاطي والادمان آثارا سلبية على مختلف العلاقات الاجتماعية سواء في محيط الأسرة، أو المهنة، أو جماعة الأصدقاء، كما انها ترتبط ارتباطا ايجابيا مع ارتفاع معدلات الانحراف والاجرام خاصة بالنسبة لفئة الشباب

وتشير نتائج دراستنا الميدانية الى ان ٤٠٪ من المتعاطين والمدمنين تتراوح اعمارهم بين ١٥ ـ ٢٥ سنة، و ٦٥٪ منهم تتراوح اعمارهم ما بين ١٥ ـ ٣٠ سنة بالنسبة لكل من دمشق وتونس، اما بالنسبة لمدينة الرياض فقد كان ١٠٠٪ من المتعاطين والمدمنين تتراوح اعمارهم بين ١٥ ـ ٣٠ عاما.

من ناحية الجنس اكدت الدراسة ان التعاطي أو الادمان كان تقريبا خاصاً بالذكور حيث اننا لم نعثر على أثر لهذا النوع من الجرائم بين صفوف النساء بكل من الرياض ودمشق، وانفردت تونس بهذا النوع من الجرائم بالنسبة للنساء حيث بلغت نسبة الذكور ٨٥٪ من المتعاطين والمدمنين بينما بلغت نسبة الاناث ١٥٪ من نفس الفئة.

وفيمايتعلق **بالوضع الاجتماعي**. فقد اتضح ان ٧٥٪ من المتعاطين أو المدمنين في كل من تونس ودمشق غير متزوجين و ٢٥٪ منهم من المتزوجين، اما الرياض فقد ظهر ان كل المتعاطين او المدمنين كانوا من غير المتزوجين.

وبخصوص الوضع المهني وجدنا بدمشق ان كل المتعاطين والمدمنين من العاملين، وبالرياض ظهر ان ٦٠٪ من المتعاطين والمدمنين كانوا يعملون زمن قيامهم بالجرم، و ٤٠٪ من الطلاب، ٢٠٪ منهم يتقاضون منحا دراسية.

بالنسبة لدمشق:

فقد اتضح ان:

٣٢٪ من مجموع المتعاطين والمدمنين يؤدون مهنا مختلفة

٢٠٪ من مجموع المتعاطين والمدمنين من الموظفين

١٥٪ من مجموع المتعاطين والمدمنين طلاب في مرحلة التعليم الثانوي فما فوق
٢٣٪ من مجموع المتعاطين والمدمنين من التجار أصحاب الأعمال الحرة
١٠٪ من مجموع المتعاطين والمدمنين من العمال.

بالنسبة لتونس:

فقد اختلف الوضع قليلا عن دمشق فقد تبين ان:
٣٠٪ من المتعاطين والمدمنين عاطلون عن العمل.
٢٠٪ من المتعاطين والمدمنين من التجار واصحاب الأعمال الحرة
٢٨٪ من المتعاطين والمدمنين يقومون بمهن مختلفة
٢٢٪ من المتعاطين والمدمنين من العمال

بخصوص المستوى التعليمي لأفراد العينة من المتعاطين والمدمنين على تناول المسكرات والمخدرات فقد ظهر لنا مايلي:

بالنسبة لمدينة الرياض.

٦٠٪ من المتعاطين والمدمنين ممن وصلوا لمرحلة التعليم الابتدائي
٤٠٪ من المتعاطين والمدمنين ممن وصلوا لمرحلة التعليم المتوسط

بالنسبة لمدينة دمشق.

٢٩٪ من المتعاطين والمدمنين من الأميين
٢٦٪ من المتعاطين والمدمنين ممن وصلوا لمرحلة التعليم الابتدائي.
٢٢٪ من المتعاطين والمدمنين ممن وصلوا لمرحلة التعليم المتوسط.
١٥٪ من المتعاطين والمدمنين ممن وصلوا مرحلة التعليم الثانوي.
٣٪ من المتعاطين والمدمنين ممن وصلوا مرحلة التعليم العالي.
٥٪ غير محدد.

بالنسبة لمدينة تونس.

٣٩٪ من المتعاطين والمدمنين من الأميين.
٢٨٪ من المتعاطين والمدمنين ممن وصلوا لمرحلة التعليم الابتدائي
١٩٪ من المتعاطين والمدمنين ممن وصلوا مرحلة التعليم المتوسط
١٠٪ من المتعاطين والمدمنين ممن وصلوا مرحلة التعليم الثانوي
٤٪ من المتعاطين والمدمنين ممن وصلوا مرحلة التعليم العالي.

والخلاصة ان ثقافة المسلمين هي الثقافة الوحيدة تقريبا التي حسمت موقف اتباعها تجاه تعاطي الخمور والمسكرات والمخدرات اذ المنع جاء قاطعا باستثناء مواقف الاضطرار في حالات الاكراه والعطش والجوع و التداوي وتحت وطأة الاحتكاك الثقافي، لثقافة المجتمعات العربية الاسلامية، بثقافات مغايرة لها تسمح وتحبذ الاتجاه نحو تعاطي الخمور، بالاضافة الى موجة التحضر السريع الذي تمر به غالبية اقطار الوطن العربي، وتخلخل البناء الاجتماعي لتلك المجتمعات وضعف الضبط الاجتماعي الخارجي والداخلي الذي كان سائدا في المجتمعات العربية التقليدية التي اتسمت بشدة التمسك بتعاليم الدين الاسلامي الحنيف وبقوة القيم والتقاليد والمعايير التي تزجر وتنهى بعنف متعاطي الخمور والمسكرات بل تعتبرهم خارجين عن تعاليم الدين منتهكين لحرمة حدوده وحرمة تقاليدهم وعاداتهم وقيمهم، فحدث صراع بين قيم ثقافية متضادة، قيم تحرم التعاطي واخرى تحبذها، ولكن يبقى ان هذا السلوك مرفوض وغير معترف به من الغالبية، وينظر لمتعاطيه نظرة ارتياب وازدراء لذا فقد يضطر لممارسة هذا السلوك وسط جماعات أو فئات لها ثقافة خاصة تشجع هذا الفعل وقد يتورط المتعاطي ويصبح من المدمنين على تعاطي الخمور والمخدرات ويصبح الخمر والمخدر هما كل اهدافه في الحياة، وتكون خسارة المجتمع فادحة بأبنائه اذ

ستنعكس آثار الادمان على قدرات المدمنين الانتاجية وكفاءتهم وهدر طاقاتهم وقدراتهم في البناء.

التحضر والعنف في الوطن العربي

يمكننا القول، بأنه لا وجود للمجتمع الذي يخلو من استخدام العنف ضد الأشخاص أو ضد الأشياء لتحقيق اهداف ومطامع شخصية او اجتماعية، واستعمال الشدة والعنف قد يختلف وتتشعب اسبابه باختلاف الأزمنة والعصور والمجتمعات. ولكن تبقى نتائجه لا تختلف من حالة الى اخرى ومن زمن لآخر، ومن مكان الى آخر والتي لا يتعدى كونها (التخلص من ، او ابعاد، أو ارهاب، أو تهديد شخص أو اشخاص معينين او محاولة لمنع المجني عليه من الوقوف ضد رغبات الجاني) وظاهرة العنف، ظاهرة ملازمة لحياة المجتمعات مهما اختلف بناؤها وتنظيمها، والوسائل التي يتعامل بها افرادها سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المختلفة. فتشابك العلاقات وتداخل المصالح في المجتمع الحضري أدى في كثير من الأحيان الى تضارب مصالح الأفراد والمجتمعات مما حث الفرد والمجتمع على السعي الدائم لتحقيق تلك الرغبات والطموحات المرغوب فيها.

ونظرا لكون هذه الطموحات والرغبات محدودة في كل زمان ومكان، وكذلك الوسائل التي يمكن بها تحقيقها، فقد انزلت التشريعات السماوية وكذلك وضعت القواعد والضوابط من خلال التشريعات الوضعية لتعيين الوسيلة والكيفية وكذلك الزمان والمكان التي يتم بها أشباع تلك الطموحات والرغبات، فقد حفظت التشريعات السماوية وكذلك الوضعية للأفراد حياتهم وأموالهم وأعراضهم، وكذلك بينت لهم ما يمكن ان يمتلكه الفرد ملكية شخصية أو ما يمكن اعتباره ملكا للعموم من اجل الصالح العام،

والتي لا يجوز ان تكون محلا لاستحواذ الأفراد واستعمالها لمصلحتهم ومنفعتهم الخاصة، هذا بالاضافة الى ان هناك العديد من الرغبات والملذات التي تبين انها ضارة بصحة أو بعقل أو بممتلكات الفرد والمجتمع والتي سارعت التشريعات الى تحريمها، وكذلك فان العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع تمارس ضغوطا قوية على الأفراد لتنظيم اشباع الرغبات وتحقيق المطامح والأهداف بالسبل التي تراها قويمة، الا ان هنالك بعض الأفراد الذين يلجأون للحيلة والخديعة والخروج عن أحكام التشريعات والقوانين لتحقيق غاياتهم ومطامعهم وأحيانا يرون بالعنف وسيلة لتحقيق ما يرغبون. خاصة ان المجتمعات الحضرية اليوم تركز على الانجازات المادية وتعتبرها أساسا للحصول على المراكز الاجتماعية المقبولة بالوقت ذاته لا تقدم تلك المجتمعات الا وسائل وطرقاً شرعية محدودة خاصة الاشخاص الذين ينتمون للطبقات الدنيا لابراز مواهبهم وقدراتهم بطرق شرعية، لذا فقد يضطر البعض في ظروف معينة الى الاعتماد على العنف لاشباع احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية.

وليس من الغريب اليوم ان نجد الانسان يلجأ الى استخدام العنف في حل مشكلاته وذلك لأن الدول والشعوب جميعا تحل اليوم مشكلاتها بنفس الأسلوب فما يجري على الساحة اللبنانية، وعلى الحدود الايرانية العراقية، والصومال ـ الأثيوبية، وفي امريكا اللاتينية .الخ. يفسر لنا هذا التيار الذي يجرف اليه الانسان بكافة اقطار العالم. ومن لمسة صغيرة لجهاز التلفزيون في اي مجتمع من مجتمعات الأرض تظهر لنا الشاشة، تلك الموجة الطاغية أيضا من برامج العنف والرعب والاجرام، وحتى عندما ينقلنا المذيع للنشرة الاخبارية فان أخبار الحروب، والدمار، والعنف، والكوارث تمثل معظم الوقت المخصص، وقد شمل العنف أيضاً افلام الأطفال

والأغاني والمسرحيات فحتى ظاهرة الترويح الجماهيرية فقدت اهدافها الحقيقية وباتت تهدف اليوم الى تأكيد الفناء دون البقاء والى تشجيع العنف والعدوان دون العدل والسلام والى تأكيد الموت دون الحياة.

ولكن هل يحق لنا القول؟ . . بأن انسان اليوم هو اكثر عدوانية من آبائه واجداده، لاشك ان ظاهرة العنف اصبحت من سمات هذا العصر، وان موجات هذا العنف لاتكاد تترك مؤشرات واضحة تدعو الى التفاؤل بنقصانها وانحسارها، فمعدلات جرائم العنف وعدد ضحاياها كالقتل والايذاء العمد والضرب المفضي الى الموت وجرائم الجنس والاغتصاب والسرقات بالاكراه، اخذت تسير بشكل تصاعدي يوما بعد يوم، وهي نتيجة في نوعيتها الى اظهار المزيد من القسوة البدنية والميول السادية من حيث اسلوب ارتكاب هذه الجرائم ومن حيث التخطيط والتحضير لارتكابها، وقد وصل الحال في بعض المدن الكبرى ان بدأ قاطنوها يتجنبون السير ببعض المناطق في تلك المدن خوف الاعتداء عليهم الذي قد يتعرضون له في أية لحظة.

ويفسر بعض علماء الجريمة ظاهرة العنف الاجرامي المعاصر بأنه وليد المجتمع الصناعي الحضري حيث يمثل تعبيرا لأزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وضعفا ملحوظا في وظائف المؤسسات التقليدية التي تقوم على الضبط الاجتماعي.

فمما لاشك فيه، ان المجتمعات الانسانية اليوم تعيش ظروفا اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ذات متغيرات جديدة، فالقلق الذي يسيطر على انسان اليوم من جراء الأحداث العالمية والخوف من اندلاع حرب عالمية نووية، وتضاعف سكان العالم وتزايده بشكل هائل، ونقص الغذاء والمجاعات التي تتعرض لها بعض دول العالم الثالث، واتساع المدن، وابتلاعها للريف والقرى، ادى لولادة قيم واتجاهات جديدة بدأت تترك بصماتها على اساليب حياة الانسان بشكل ملموس

جرائـــم العنـــف في الوطـن العربـي

ان احصائيات الجريمة والجنوح في اقطار الوطن العربي تشير الى ان العنف وجرائمه يختلف كما وكيفا واتجاها عن مثيله في بقية بلاد العالم، فبعض بلدان العالم تعاني من شتى انواع جرائم العنف التي تسبب القلق وعدم الاطمئنان والاستقرار لبقية افراد المجتمع، كما هو الحال بأمريكا وبمعظم دول اوربا وببعض دول أمريكا اللاتينية وجنوبي أفريقيا، في حين نجد ان معظم أقطار الوطن العربي لا تعرف هذا النوع من الاجرام بالشكل الموجود بتلك المجتمعات فما زالت غالبية اقطار وطننا العربي بعيدة عن انماط وأشكال العنف ذات الأسلوب والطابع التنظيمي الجماعي او الارهابي، فالعصابات الدولية التي تمتهن الاجرام كعصابات الماڤيا، والمايں هوف، والجيش الأحمر، والألوية الحمراء، والعصابات الصهيونية لا يقتصر نشاطها على انواع معينة من الجريمة كالجرائم الاقتصادية والسياسية او على ارتكاب نوع معين دون سواه من الجرائم المحلية او الدولية، بل تشكل تهديدا ماديا ومعنويا للأفراد والممتلكات والاعراض والاوطان تعم انعكاساتها مختلف انماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية للأفراد والمجتمع

كما ان وطننا العربي باستثناء لبنان ما زال بعيدا عن اللجوء الى العنف واتخاذه اسلوبا للتعبير عن الآراء والافكار او لتحقيق الغايات والمطامع والأهداف كما يحدث بأمريكا اللاتينية

لقد اتضح ان جرائم العنف المرتكبة ضد الأشخاص لاسباب انتقامية او للثأر تقل في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، كذلك جرائم العنف المرتكبة بالحريق العمد وتقليع المزروعات وتسميم المواشي، وتسميم التربة بينما لاحظنا ان جرائم السرقة العنيفة تزيد في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، كذلك جرائم الرشوة والتزوير والاختلاس والمخدرات والجرائم الجنسية كهتك الأعراض واغتصاب الأطفال والاحداث واستعمال

العنف والوحشية فيها تزيد كثيرا في المناطق الحضرية، كذلك لاحظنا ايضا ان جرائم العنف تزيد في المناطق الحضرية كثيرا . .

ان مجتمعات المدن عامة وخاصة تلك التي تجتاحها موجة التحضر والتصنيع السريعة تنمي العدوانية بنفوس قاطنيها بسبب المنافسة، فمجتمع المدينة يرتكز على مبدأ المنافسة الفردية، وان الفرد أخذ يصارع غيره من افراد جماعته ليتفوق عليهم وان تفوق الواحد يعني اندحار الآخر، والنتيجة النفسية والاجتماعية لهذا الوضع هي تفشي التوتر العدائي بين الناس، حيث كل فرد خصم حقيقي للجميع وأصبحت بالتالي المنافسة هي أحد العوامل المسيطرة في العلاقات الاجتماعية السائدة والتي ادت الى حد كبير الى فقدان الثقة بالغير وكذلك فقدان الصداقة، مما أفقد الناس الشعور بالاطمئنان وانتشار القلق النفسي الذي من شأنه ان يضاعف العدوانية ويتخذ من العنف اسلوبا للتعامل مع الآخرين.

ان المدينة في كافة أقطار الوطن العربي وبدون استثناء تجذب الناس اليها سعيا وراء العمل واللهو وتحسين ظروف الحياة، لكنها لاتعطي للفرد ما يطلبه منها، فضلا عن مغرياتها التي تتطلب المال دوما، فهو عصب الحياة بالمدينة وهو أداة التعامل الوحيدة فهو ضروري لسد الرمق واللهو معا، بحيث تصبح وطأة الحاجة والفاقة أشد في المدن منها في القرى فالمدينة ترفع باستمرار من مستوى الحياة فيها وتكثر من ضرورياتها بحيث يصبح ما هو كمالي في الريف ضرورياً بالمدينة كالسيارة مثلا، بالاضافة الى ان المدينة زاخرة بمظاهر الترف والثراء التي تسكت الوازع الضعيف وتغري بالتعدي والسلب، ان المدن تعاني أكثر من الريف من الاجرام المادي العنيف، ويبدو ان ظاهرة التحضر السريع عملت على ازدياد الاجرام المادي في المدن، فقد نشأت حاجات جديدة لدى الأفراد يتعين اشباعها، وكلما تعذر الاشباع كان هناك خطر الالتجاء للجريمة واستعمال العنف لتنفيذها، بالاضافة الى ان ارتفاع مستوى المعيشة يؤدي الى الانغماس في اللهو والالتجاء للملاهي والادمان على الخمر والقمار وكلها من الأبواب التي تدفع بالفرد المنحرف الى

استعمال العنف بارتكاب جرائمه لدى الخسارة الفادحة بالقمار، او فقدان الوعي من أثر الخمر.

ومن عوامل استعمال العنف في الجريمة ذيوع الاغراءات الجنسية واشتدادها بالمدينة حيث تعج بالمؤثرات المنبهة للحواس الجنسية كمظاهر التبرج وبعض أفلام السينما والفيديو وألوان الصحف والمجلات المتخصصة بنشر تفاصيل الجرائم بشكل مثير ومغر ونشر شتى انواع الصور والقصص المثيرة فمما لاشك فيه ان الحاجة الجنسية من أهم الحاجات البشرية خاصة عند فئة الشباب وان عدم اشباعها واضطرابها له خطورته على الشخصية التي قد تؤدي لارتكاب انواع من الجرائم العنيفة، صحيح ان نسبة الجرائم التي ارتكب العنف بتنفيذها مازالت بسيطة في معظم اقطار وطننا العربي ولكنها موجودة وبدأت تتسرب لمجتمعاتنا.

النتائـــج والتوصيـــات

ان الأزمة الاجتماعية التي تمر بها المدينة العربية، انما هي امتداد للأزمة الاجتماعية التي تحياها مدن العالم أجمع، فكل مدن العالم تعاني من تزايد مشكلات الجريمة والبغاء والمخدرات والطلاق وتفكك العلاقات الأسرية .. الخ بالاختصار تعاني تلك المدن جميعا من مظاهر الانحلال الاجتماعي.

ان المدينة بسحرها وأضوائها الباهرة وشوارعها وساحاتها التي تتيه بالجمال والأشجار والحدائق ونوافير المياه والواجهات الشديدة اللمعان الشديدة الأناقة، تضم بين أحشائها ازمات نفسية ومشاكل اجتماعية وعزلة وضياعاً واغتراباً ويأساً وفقدان أمل لشريحة لا يستهان بها من أبنائها.

ان الانتقال المفاجىء والسريع بدون دارسة او تخطيط من المجتمعات التقليدية الى الحديثة، ومن الريف المحافظ الى المدن المنفتحة التي استعارت من مجتمعات المدينة الغربية اسلوب التحضر كنمط لحياتها ولكنه ظل غريباً عن مجتمع المدينة العربية اوجد تفككا اجتماعيا وانحلالا في القيم وتصدعا في العلاقات الأسرية واغترابا للانسان عن مجتمعه.

بالاضافة لذلك فقد ضمت المدينة العربية جماعات مختلفة عرقيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ومهنيا وهذا يعني ان كل جماعة تملك خلفيات ثقافية وانماطا حضارية ومستويات اقتصادية وعقلية متفاوتة ومهنا متنوعة، وبالتالي تتعدد الامزجة والطباع والميول وتتباين وهذا الاختلاف والتباين بين سكان المدينة يجعل من المجتمع الحضري مصدرا للتفكك والانحلال الاجتماعي ومنبعا للمشاكل الاجتماعية التي تواجه المدينة العربية بسبب النمط الحضري السريع وغير المنظم الذي يسير بدون تخطيط ومن أكثر المشاكل خطورة على أمن المجتمع هي الجريمة وانحراف الأحداث، وليس هناك ما يشير الى تفاؤل بهذا المجال، بل على العكس ان الزيادات

المضطردة في نسب الجرائم خلال العقدين الأخيرين تبعث على التشاؤم ما لم نجد الحلول الملائمة التي تنبع من نظم مجتمعنا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد توصلت دراستنا هذه الى مجموعة من النتائج تنسجم الى حد كبير مع الفرضيات التي طرأت في مستهل هذه الدراسة.

لقد اتضح لدينا ان التحضر الزائد الذي تتعرض له كافة المدن العربية جر أضرارا ومشاكل اقتصادية واجتماعية فقد ازدادت المدن العربية كافة (عدا مدن الدول البترولية) فقرا وتفاقمت حدة المشاكل الاجتماعية واتسعت فازدادت نسبة الجرائم والانحرافات، ومعدلات الطلاق، والتشرد وازدياد عدد الأطفال خارج المدرسة. واذا لم يواجه التحضر السريع بسياسة تخطيطية شاملة فانه على الصعيد الاقتصادي ستواجه الدولة اعباء لا تستطيع النهوض بها على المدى القريب، فالذي يحدث الآن ان معظم الأموال التي من المقرر ان تتجه نحو الاستثمار والانتاج والتنمية تحول الى الخدمات واستيراد المواد الاستهلاكية التي يتطلع سكان المدن لاستهلاكها.

وعلى الصعيد الاجتماعي ان التحضر السريع يتم بالمدن العربية على النمط الغربي وهذا يعني اننا نستورد قيما ومبادىء لا تتناسب في معظم الأحيان مع طبيعة المجتمعات العربية مما يزيد من حدة المشاكل الاجتماعية وعمقها.

ولا يتم علاج هذه المشكلة ـ مشكلة التحضر الزائد والسريع ـ الا عن طريق التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي المتكامل على النطاق القطري والقومي معا، فالمشكلات الاجتماعية تفرزها البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الحضري وما لم تفهم هذه المشكلات بمثل هذه الشمولية فان اي علاج يبقى ناقصا.

ان الهجرة الواسعة من الأرياف للمدن ومن المجتمعات الأجنبية الى المدن العربية خاصة الدول البترولية أدى الى انتفاخ المدن وتضخمها،

وتكاثر السكان وازدياد أعدادهم ازديادا فاق تصورات المهتمين بدراسة التحضر فاتسعت قاعدة الجماعات المتباينة عرقياً وثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً ومهنياً وتعقدت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبرزت معها مشكلات أثرت على امن المدينة واستقرارها، فكثير من المشكلات الاجتماعية تعود جذورها لتباين الخلفيات الاجتماعية والثقافية لساكني المدن.

ان المهاجرين من الأرياف شعروا بصدمات قوية زعزعت علاقاتهم الاجتماعية فازدادوا استقلالية وفردية، وفشلت غالبيتهم بعقد صداقات مع أبناء المدن، كذلك وجدوا ان مفهوم الجوار الذي عرفوه بأريافهم وقراهم غير ما هو عليه في بالمدينة، وأصاب العلاقات الأسرية ضعف وبالتالي ضعفت معه السلطة الأبوية وعاش جيل الشباب بازدواجية القيم والحيرة بين التقليدية والحديثة بين كل ماهو شرقي وماهو غربي، وأيهما الأفضل، وقاوم جيل الآباء كل ماهو جديد، وتقبل الأبناء كل ماهو جديد على أنه عمليات طبيعية.

أما ما يخص المهاجرين الأجانب فغالبيتهم قد قدم للعمل، وغالبا ما وجدوا أنفسهم منعزلين بمجمعات سكنية خاصة بهم، وعلاقاتهم الاجتماعية مع أهل البلد تنحصر برب العمل فقط، الهوة الثقافية التي تفصلهم عن المجتمع الذي يعيشون به ساحقة فتقوقعوا حول ذواتهم وعاشوا اغتراباً حقيقياً. . باختصار وقف المجتمع المضيف مكتوف اليدين ولم نلمس أثراً لمحاولات لتكييف المهاجرين مع المجتمع الذي يعيشون به.

لذا فأولاً: لابد من الاهتمام بالريف والبادية ودراسة مشكلاتهم وامكانياتهم دراسة متأنية حتى يمكننا توفير الاستقرار والتوطين لسكان الريف والبادية خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي لنوقف النزيف المستمر من الريف والبادية للمدينة. ومن الأفضل نقل مواقع التصنيع من المدن

للريف لتخفيف الضغط السكاني، وتشجيع أهل الريف للعمل في الصناعة والاستقرار بأريافهم وتوفير الراحة النفسية والمادية لهم.

وثانيا: لابد من قيام دراسات جادة لتكييف المهاجرين الجدد مع مجتمع البلد المضيف، والتعاون بين المجتمعات العربية في هذا المضمار يفرض نفسه فيمكننا احلال قسم كبير من العمالة العربية محل العمال الأجنبية فأبناء المجتمعات العربية يضمهم اطار حضاري وثقافي واجتماعي واحد، لذا فقيمهم ونظمهم الاجتماعية تقريبا واحدة.

ان قضاء بعض الوقت في ممارسة انواع مختلفة من الأنشطة خارج دوامة ومشاكل العمل الجاد من شأنه ان يروح عن النفس ويعيد للانسان همته ونشاطه لمزاولة عمله من جديد، بالاضافة الى انه يخلق صلات وعلاقات اجتماعية جديدة مع جماعات مختلفة ولقد بدأت غالبية الدول العربية بانشاء واقامة مرافق ومؤسسات ترويحية في المدن الكبرى بينما أهملت المدن الصغيرة والأرياف والقرى، وقد تنوعت تلك المؤسسات والمرافق وتعددت فمنها المؤسسات الثقافية، كالمتاحف والمعارض، والمكتبات العامة والأندية الثقافية ودور السينما، والمسرح والاذاعة والتليفزيون، ومنها المؤسسات الرياضية، كالملاعب ومختلف أنواع الرياضة والمهرجانات والأندية الرياضية للعب الورق والشطرنج والخاصة بممارسة بعض انواع اللياقة الجسدية، ومنها المؤسسات السياحية التي تهتم بتنظيم الرحلات والمعسكرات لداخل القطر وخارجه ومنها المؤسسات التي تهتم باقامة الحدائق العامة وحدائق الحيوانات والمتنزهات . . الخ.

ومع ان مثل تلك المؤسسات الترويحية قد عرفت طريقها للمجتمعات العربية فان النقص في عددها واضح جدا، كما ان توزيعها الجغرافي داخل القطر الواحد ليس عادلا على الاطلاق فكما ذكرنا قبل قليل لقد استقطبت المدن الكبرى غالبية تلك المؤسسات وحرمت منها المدن الصغرى والأرياف

والقرى، بالاضافة الى ان سياسة الترويح لا تقوم بناء على الاحتياجات الأساسية للمواطن العادي فبعض تلك المؤسسات انشيء لغايات تجارية القصد منها الربح كمدن الملاهي وصالات الالعاب الالكترونية، ودور السينما والمعسكرات والرحلات والمسابح والفرق الموسيقية.

ان ندرة تلك المؤسسات تارة وعدم صلاحيتها تارة أخرى تجعل كل فئات المجتمع يشعرون بثقل أوقات الفراغ والملل وتدفعهم للتفتيش عن وسائل ترويح تكون ضارة وغير آمنة خاصة بالنسبة للشباب وربما ساروا عن قصد او غير قصد بطرق غير سوية قد تقودهم للجريمة والانحراف.

لذا . . فلابد من وضع سياسة ترويحية نابعة من الاحتياجات الأساسية لمختلف طبقات المجتمع وأعمارهم وأجناسهم أطفالا وشبابا وكهولا، ذكورا واناثا، أغنياء وفقراء، ابناء مدن وأبناء ريف، بحيث تساهم تلك المؤسسات مساهمة فعالة بتوثيق العلاقات الاجتماعية بين الفرد والأسرة وبينهم وبين مختلف المنظمات والمؤسسات، وبين الجميع والدولة وكذلك ربط الدولة بالدول العربية الأخرى والأجنبية.

ان سياسة الترويح الناجحة لا تكون إلا بوضع برامج ومشروعات تشترك بها كل من وزارة الاعلام والتربية والشئون الاجتماعية والزراعة والسياحة وطبعا وزارة المالية على المستويين القطري والقومي.

وبذلك يتوفر جو الاستقرار النفسي والأمني لكل أفراد المجتمع، ويجد الجميع أماكن يقضون بها فراغهم ويروحون بها عن أنفسهم كل حسب ميوله ورغباته واهتماماته مع الجماعات التي يتلاءم وينسجم معها، مما يبعد الجميع عن التفكير بقضاء أوقات فراغهم بشكل قد يكون خاطئا.

لقد أثر التحضر السريع في البناء والتركيب الاجتماعي للمجتمع الحضري وانعكس بشكل مباشر على الأسرة العربية التي تعرضت لتغيرات

جذرية في أدوارها ووظائفها واهدافها وقيمها ومعاييرها، ويلاحظ بشكل واضح ضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراد العائلة والأسرة الحضرية خاصة، ونتيجة للتغيرات المادية السريعة التي اجتاحت المجتمعات العربية كافة، وارتفاع مستوى المعيشة وانتشار قيم الاستهلاك، ازدادت حاجة الأسرة للعمل خارج المنزل كي تساهم بميزانية الأسرة، وترك الأطفال بين أيدي أشخاص او مؤسسات لم تصل للمستوى المطلوب لرعايتهم نفسيا وعاطفيا واجتماعيا خاصة بعد ان انسلخت الأسرة عن جسم العائلة، مما أدى الى ضعف التنشئة الاجتماعية للأطفال وعرف التذمر وعدم الرضا، والقلق طريقه الى كل أفراد الأسرة، وبدأت تبزز المشكلات الاجتماعية والأزمات النفسية في المجتمع، فقد وجدت الأسرة العربية نفسها فجأة أمام تحديات الحياة الحضرية التي استوردتها من المجتمعات الغربية، وكانت النتيجة معاناة حقيقية من تفكك وانحلال في العلاقات الأسرية قادت الى مشاكل عديدة منها الجريمة والانحراف، والطلاق والتشرد والبغاء والمخدرات .. الخ.

وان تلك المشكلات والأزمات ستزداد حدتها مع الأيام مالم توجه الدولة والمنظمات عنايتها بشكل جاد وفعال لعمليات التوجيه والارشاد الاجتماعي للأسرة لمعالجة الصعوبات والمشاكل التي تواجهها وتعمل جاهدة على خلق فرص للعمل تتناسب مع مؤهلات وقدرات الأفراد، وتركز اهتمامها بتوفير المؤسسات والخدمات للأطفال من ناحية الكيف والكم وبأسعار تختلف باختلاف دخل الأسرة وكذلك اعداد القائمين والمشرفين على تلك المؤسسات بتدريبهم تدريبا يتناسب وطموحات الأمة وما تريده من أجيالها، وتنظيم اماكن ترفيهية وسياحية للأسرة وبأسعار تتناسب ايضا ودخل الأسرة كي تتمكن الأسرة من اقامة علاقات انسانية مع الآخرين تحل محل العلاقات القرابية التي بدأ الهزال عليها واضحا فتلك العلاقات تعمل بدون

شك على تقوية البناء الاجتماعي وتوثيق الصلات الاجتماعية والثقافية بين مختلف الأفراد والجماعات والطبقات في المجتمع وزرع الأمن والاستقرار بنفوس أفراد المجتمع وبالتالي الوقاية والتخفيف من الجريمة والسلوك الانحرافي.

ان التحضر السريع جعل المدينة عاجزة عن تأمين السكن الصحي اللائق بالانسان لسكانها..وبشكل عام، فان انسان المدينة بنى لنفسه اقفاصا من الاسمنت والحديد قيد بها حريته ومنع عن ناظريه التمتع بمناظر السهول والانهار والجبال والبحار والرمال وعن رئتيه الهواء النقي المنعش، وعن رأسه المتعب الهدوء والراحة، وفرض على اطفاله اقامة اجبارية دائمة بتلك العلب التي حشرها بمئات الأشياء من أثاث وأدوات كهربائية وعادية وقطع متناثرة للزينة وبعض الأصص التي فرض على نباتات معينة التأقلم مع هذا الجو المصطنع، وبالطبع رسم واحصى عدد تحركات الأطفال فكل شيء ممنوع لمسه وكل حركة محسوبة عليه ومرصود لها عقاب معين يتناسب وسعر الأداة وباحسن الأحوال يوضع الطفل امام جهاز التلفزيون والفيديو لرؤية افلام ومسلسلات الأطفال التي قلما تخلو من العنف والقسوة، كل هذا مجتمعا أدى الى زيادة العدوانية والعنف بنفوس الأفراد وليس ادل على ذلك من الأختراعات والاكتشافات التي يبدع بها الانسان ليدمر الانسان كل يوم

واذا اطلقنا لساقينا العنان وانطلقنا حيث يتموضع فقراء المدينة..

● اما حول عنقها على شكل أكواخ او أحياء قصديرية او كرتونية او مخيمات .. الخ، حيث لا أثر للماء النظيف او الكهرباء او المجاري ولا موضع لمستوصف او مدرسة او طريق وحيث تشتد الكثافة والازدحام وتتلاصق البيوت وتتعاظم البطالة والفقر والمرض والجهل والجوع نجد أيضا القلق يشتد والازمات النفسية تظهر بشكل واضح وتوتر الأعصاب باد على

كل وجه، ومعظم سكان تلك الأحياء من الغرباء الذين قدموا للمدينة غالبا بسبب العمل، فرفضهم ابناء الحضر، ولم يقبلوهم بينهم بسبب فقرهم فتموضعوا على أطراف المدينة.

● او في قلب المدينة، بمركزها حيث وجد فقراء ابناء المدينة مع بعض ابناء الريف الفقراء المهاجرين مأوى لهم بتلك البيوت القديمة المتداعية التي هجرها أهلها الى الأحياء الجديدة الراقية، ودائما مركز المدينة يعاني من اكتظاظ وازدحام شديد ودائما هؤلاء السكان يعانون من ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وغذائية تعيسه مما قد يؤدي الى مشاكل اجتماعية كثيرة كالجرائم والانحرافات والمشاحنات .. الخ.

ان تلك الأزمات والمشاكل ستتفاقم في المستقبل، مالم تنتبه الحكومات الى وضع خطط علمية اسكانية عاجلة لا تشمل الجانب العمراني فقط بل تتضمن الجوانب الاجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية، ووضع برامج وخطط للقضاء على الأكواخ والأحياء الكرتونية والقصديرية والمجتمعات والعشش وتنظيم عمليات الهجرة الواسعة من الريف للمدينة. تبني سياسة تخطيطية تقوم على مشاركة السكان في تنظيم الأراضي وكيفية التصرف بها ووضع قوانين وتشريعات لمراقبة بيع واستغلال الأرض حسب التنظيم والتقيد المطلق بتلك القوانين والتشريعات، وتكريس حملات اعلامية وافلام وثائقية تدور حول تلك الأحياء واشراك السكان بايجاد الحلول، وتسهيل عمليات البناء للمنظمات الشعبية بل تشجيعها ودعمها كي تساهم بحل ازمات السكن لمنسوبيها عن طريق الأقساط الطويلة المدى، وأخيرا الاعتماد على النظريات الحديثة في تخطيط المدن ورعايتها والأخذ منها بما يتناسب مع البيئة، من أجل تأمين الاستقرار النفسي والاجتماعي لكل

ساكن في المدينة وبالتالي كي يعم الأمن وتمنع الجريمة مما يحقق نموا اقتصاديا واجتماعيا وخلقيا لكل أبناء المدينة.

ان التحضر السريع أدى الى الانفتاح الاقتصادي وظهرت ثمار هذا الانفتاح في المدينة فتعمقت الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع، وبالتالي تزعزعت العلاقات الانسانية بين الأفراد، وتعرض مجتمع المدينة الى تصدعات وأزمات قادت في كثير من الأحيان الى الانحراف والجريمة خاصة فيما يخص السرقات والرشاوى والنصب والاحتيال والتزوير . . ، الخ، وانتشرت بعض الأعمال الطفيلية بشكل واسع نتيجة لغياب فرص التعليم عن الالاف من الأطفال لعدم مقدرة الدولة ماديا وفنيا على تأمين حق الطفل من التعليم، ومن زار مدينة القاهرة او الجزائر او تونس او دمشق او بيروت ـ وما يندرج على تلك المدن يندرج على غالبية المدن العربية الكبرى في الوطن العربي ـ يذهل لكثرة الأطفال الصغار الذين تتراوح اعمارهم بين السنة السابعة والخامسة عشرة يصطفون على جانبي الشوارع الرئيسية او تحت جسورها يحملون بأيديهم الصغيرة صناديق مسح الأحذية أو يبيعون أوراق اليانصيب، فغياب فرص التعليم مقترنا بالفقر والتصدع في المحيط العائلي تجعل من هؤلاء الأطفال ضحايا سهلة بيد المجرمين المحترفين، كما ان الانفتاح الاقتصادي جر الكثير من الأعمال الهامشية للمدينة، كالأسواق المالية والمضاربات أدت بكثير من الأحيان للسير في طريق التزوير والرشاوى والنصب والاحتيال وارتكاب الأعمال المنافية للأخلاق من أجل الحصول على المال مهما كانت النتائج.

لذا فتوفير فرص التعليم لكل أطفال المجتمع ومحو امية كباره حتى ولو اقتضى الأمر ان يكون بناء المدرسة خيمة ومقاعده الحصير، وتأهيل اليد العاملة وايجاد فرص العمل المناسب لها، وترشيد هذا الانفتاح الاقتصادي،

قد يساعد على تحويل الكثير من تلك الأيدي الى قوة بناء للمدينة وبالتالي للمجتمع .

كلمة أخيرة أود ان اقولها ان التغيرات والتحولات الجذرية التي يمر بها المجتمع العربي من محيطه الى خليجه سيفرز المزيد من المشكلات والأزمات الاجتماعية، مما سيؤدي حتما الى تدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الى تفريغ الوطن العربي من السواعد والعقول القادرة على العطاء، مالم نعمل بجد واستمرار وصبر لنتمثل تلك التغيرات والتحولات ونوجهها الوجهة السليمة التي تتفق وحقائق العلم والتكنولوجية المعاصرة

المراجـــع

أولاً: المراجـع العربيـــة:

■ الكتـــب:

١ ـ الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية الدكتور عبدالاله عياش والدكتور اسحق قطب وكالة المطبوعات الكويت ١٩٨٠م

٢ ـ أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة الدكتور أحمد الربايعة. المركزالعربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ١٤٠٤هـ

٣ ـ احتياطات اليد العاملة والدخل النفطي فيلب فارع ترجمة جورج أبي صالح مركز الدراسات والأبحاث عن المشرق المعاصر بيروت ١٩٨١م

٤ ـ أزمة المدينة العربية الدكتور عبدالاله عياش وكالة المطبوعات الكويت ١٩٨٠م

٥ ـ أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي الدكتور عدنان الدوري الكتاب الأول الطبعة الثالثة ذات السلاسل الكويت ١٩٨٤م

٦ ـ استخدام الأيدي العاملة في الدول العربية الخليجية نادر فرجاني المعهد العربي للتخطيط· الكويت ١٩٧٩م

٧ ـ التحضر في الوطن العربي معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مطابع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨م

٨ ـ تركيب العائلة العربية ووظائفها الدكتور محمد صفوح الأخرس وزارة الثقافة والإرشاد القومي· دمشق ١٩٧٦م

٩ ـ تطور بناء الأسرة العربية الدكتور زهير حطب. الطبعة الأولى معهد الاتحاد العربي. بيروت ١٩٧٦م
١٠ ـ التغير الاجتماعي في المجتمع القروي الدكتور محمد عاطف غيث. الدار القومية للطباعة القاهرة ١٩٥٦م
١١ ـ التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية. الدكتور صلاح عبدالمتعال دار غريب للطباعة القاهرة ١٩٨٠م
١٢ ـ الحضر في القطر العربي السوري. النمو والخصائص نهاد حنبلي. مطبوعات المكتب المركزي للاحصاء. ١٩٦٤م
١٣ ـ التحضر في المملكة الأردنية الهاشمية . الدكتور يحيى حداد (التحضر في الوطن العربي) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
١٤ ـ حول تجربة العراق في العمالة الوافدة محسن خليل ابراهيم (أبحاث الندوة العلمية العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي) مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط الكويت ١٩٨٣م
١٥ ـ دراسة علم الاجتماع محمد الجوهري وآخرون الطبعة الثانية دار المعارف القاهرة ١٩٧٥م
١٦ ـ الزواج والعلاقات الأسرية سناء الخولي دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٧٩م
١٧ ـ السلطة الأبوية والشباب الدكتور زهير حطب. عباس مكي معهد الانماء العربي بيروت
١٨ ـ علم الاجتماع المعاصر الدكتور عبدالله محمد الخريجي الطبعة الأولى ١٩٧٠م
١٩ ـ علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها الدكتور صفوح الأخرس وزارة الثقافة والارشاد القومي ١٩٨٠م.

٢٠ ـ ظاهرة التحضر في لبنان التحضر في الوطن العربي الدكتور محمد سطيمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الجزء الأول
٢١ ـ المدينة العربية جمال حمدان معهد الدراسات العالية القاهرة ١٩٦٤م
٢٢ ـ المغرب العربي الحديث سمير أمين ترجمة كميل داغر دار الحداثة بيروت ١٩٨٠م.
٢٣ ـ النظريات الحديثة في تفسير السلوك الاجرامي أبحاث الندوة العلمية السادسة دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ١٤٠٧هـ.
٢٤ ـ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية الدكتور محمود عبدالفضيل عالم المعرفة الكويت ١٩٧٩م
٢٥ ـ النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي الدكتور اسحق قطب الدكتور عبدالاله عياش وكالة المطبوعات الكويت ١٩٨٠م

■ الدوريـــات:

١ ـ الأحياء القصديرية في المدن الشمال ـ أفريقية فرج الاسطنبولي مجلة العلوم الاجتماعية الكويت المجلد السادس العدد الأول ١٩٧٨م
٢ ـ أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر الدكتور سعدالدين ابراهيم مجلة المستقبل العربي العدد ٣٥ ١٩٨٢م
٣ ـ الأسرة الزواجية دوركهايم المجلة الفلسفية العدد ٤٦ باريس ١٩٢١م
٤ ـ تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها (حالة الأردن) خليل الساكت المستقبل العربي العدد ٣٥ ١٩٨٢م

٥ ـ تطور الجريمة في البلاد التونسية في السبعينيات الدكتور عبدالله معاوية مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. مذكرة غير منشورة تونس

٦ ـ تقارير عن الأمن العام من عام (١٩٧٠ ـ ١٩٨١م) وزارة الداخلية قوى الأمن الداخلي ـ الجمهورية العربية السورية

٧ ـ التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية رياض طباره المستقبل العربي العدد ٤٧ ١٩٨٣م

٨ ـ تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية الدكتور نادر فرجاني مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد ٣٩ ١٩٨٢م

٩ ـ هجرة العمل الدولية في الوطن العربي اسماعيل سراج الدين وآخرون مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد ٤٧ ١٩٨٣م

١٠ ـ الهجرة وعلاقتها بالجريمة وانحراف الأحداث الدكتورة تماضر حسون والدكتور حسين الرفاعي المجلد الأول العدد الأول المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب محرم ١٤٠٥هـ.

13 - Les migrations internationales, de la fin du XVIII[e] siécle á nos jours, Editions, C.N.R.S., Paris, 1980.

14 - L. Michaux, Le vol à travers les types caracteriels de l'enfant, Rev de N.P.I. Sept.-Oct., 1955.

15 - P George, Précis de Géographie Urbaine, P.U.F., 1964.

16 - Rebiere, le timide délinquant, Paris, 1912.

٢ - المراجـــع الفرنسيـــة:

1 - A. Beley, L'Enfant instable, Paris, P.U.F., Coll »Sap-Paideion,« 1951 - 1958.

2 - A. Bouhdiba, Point de vue sur la Famille Tunisienne, R.T.S.S., Tunis N° 11 Oct., 1976.

3 - A. Sauvy, Théorie générale de la population, Vol. II, 3c Edition, P U.F., Paris 1966.

4 - C. Camillerie, Jeunesse, Famille et développement, C.N.R.S., Paris, 1973.

5 - C.F. I.N.E.D., Le divorce et les Franclais, Tom 2, No. 72.

6 - C.F Kyong-Dongkim et On-Jook Lee, Adaptation à la ville et retour au pays dans la République de Corée. Revue Internationale des Sciences Sociales. UNESCO, VI. XXXI N° 2, 1979.

7 - Cf. R. Ledrut. Sociologie Urbaine, P.U.F., Paris, 1979.

8 - C.F Robert, Les migrations, l'économie industríelle et la consommation de masse, Rev int. Soc. 1, Op. cit.

9 - Domenico Demarco, l'émigration Italienne del'unité á nos jours, Profil historique, in les migrations internationales, de la fin à nos jours XVII[e] siècle, Op. cit.

10 - Hassoun, Tomador, La Famille Musulmane en Libye et son évolutíon, Thése de doctorat de 3[em] cycle-Université d'Aix-Marseille, 1979.

11 - J. Beaujeu - Garnier, et G. Chabot, Traité de Géographie Urbaine, A. Colin, Paris, 1963.

12 - J. Pinatel, Revue de Science Criminelle 1976, P 473, in M.C. Desdevises, La délinquance des étrangers, CFRBS, Vaucrenan, 1981

10 - Glueck, Sh. and Glueck, EL. unraveling Juvenile delinquency, Newyork, Common Walth fond, 1950 cit par sylvain De coster.

11- H.T.M. Eldridge, "The Process of Urbanization" in J. Spengler and O.D. Duncan, (eds). Demographic Analysis, The Free Press, Glencoe, 1956.

12- International Encyclopedia of the Social Science, Moore, W , Industrialization, N.Y : Macmillan and Free Press, N° 7, 1468.

13 - Jeffery, Crime Prevention, Through environment Design.

14 - J. T Tobias, crime and Industrial Society in the 19th century, B. T Basford, LID. London - 1976.

15 - K. Keer, Industrialization and Industrial man, N Y., H.U.P 1960.

16 - Sandoz E., Report on Morphinism, Journal of Criminal Law and Criminology, May, June, 1922.

17 - U.S. Census of Population: 1960 Number of Inhabitants, U.S. Summary Final Report, P.C. (1) - 1A, 1961.

18- Van Nieuwenhjuijze, C.A.O. Social Stratification and The Middle East, Leiden, 1965.

19- V.G Childs, The Urban Revolution, Town Planning Review, April, 1950.

20 - W Reckless, The Crime Problem, 2nd Edition Century, Crofts, Inc., New York, 955.

ثانياً: المراجـــع الأجنبيـــة:

١ - المراجـع الانجليزيـة:

1- A. Boskoff, The Sociology of Urban Regions, Appleton Century Crofts, N. York, 1962.

2- Bryce, M., Industrial Development, N Y.. McGraw-Little Book Company, 1960. PP 1-19.

3- Burgess. W Ernest and Bogue Donald, Urban Sociology. The University of Chicago Press. Second Edition.

4- C.f. G. Sjoberg, The Pre-industrial City, The Free Press Glencoe, 1960.

5- C.F Mann, P., An Approach to Urban Sociology, London, Routledge and Kegan Paul, 1968.

6- D.J. Bogue and Ph. M. Hauser, Population, Distribution, Urbanism and Internal Migration, World Population Conference, 1963.

7- E. Bergel, Urban Sociology, N York, 1955; N. Anderson "Urbanism and Urbanization", American Journal of Sociology, t, 65, 1959-60.

8- Gerald Breese, Urbanization in Newly Developing Countries, Englewood Cliffs. N.J Prentice-Hall, Inc. 1966.

9- G. Friedmann, Villes et Campagnes, A. Colin, Paris, 1953.

2- J. Sirjamaki, The Sociology of Cities, Random House, N. York, 1964.